وزارة التعليـــم العالـــي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي –تبسة–

جامعة العربي التبسي –تبسة–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ والآثار

LARBI TEBESSI –TEBSSA UNIVERSITY

UIVERSITE LAARBI TEBESSI-TEBESSA-

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية

الشعبة: علوم إنسانية

التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

علاقة المقاومة اليوسفية بالثورة الجزائرية 1955-1958

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر "ل م د"

دفعة 2019

إعداد الطالبتين:

– عزيز شريفة

– مسعود كريمة

إشراف الأستاذ

– بخوش جودي

جامعة العربي التبسي - تبسة
Universite Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عسول صالح	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
بخوش الجودي	أستاذ مساعد –أ–	مشرفا ومقررا
نصر الله فريد	أستاذ مساعد –أ–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2018/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: ..... الصادرة بتاريخ: .....

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ :

.....

.....

.....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : ../../2019.

إمضاء وبصمة الطالب

2019 ماي 25

من رئيس المجلس الشعبي البلدي
و مخول يمض منه
السيد : طوايبية عبد العزيز
متصرف إقليمي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: ..... الصادرة بتاريخ: .....

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ :

.....

.....

.....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في: ../../2019.

إمضاء وبصمة الطالب

شكر

أولا وقبل أي كان... نشكر العالي المنان ....الذي أنزل علينا العلم القرآن.... وأنقذنا من الجهل والبهتان.... وأمدنا بالعقول والأذهان.... وهدانا لصنع الأقلام .... فامتلأت بفضله الدفاتر حبا وإيمان....

شكرا ل

لأستاذ المشرف **بخـــــوش جـــودي**

إلى من راقب خطانا... وساعدنا على تحقيق مسعانا... إلى من كان رمزا للانضباط ...وساعدنا في كل الأوقات... ولم يبخل علينا يوما في تقديم المساعدات... وكان رمزا للثبات... فاستحق منا أسمى عبارات الشكر والتقديرات... سندعو أن يرفعه الله بالعلم درجات... ويحقق أبرز النجاحات... ويتحصل على أعلى الشهادات... نقول شكرا على كل نقص كنت له مكملا... وعلى كل جهل كنت له معلما... وعلى كل عمل كنت لنا فيه مرشدا ... وعلى كل موقف كنت له سندا... وعلى كل مأزق كنت لنا فيه مخرجا...

شكرا للأستاذ **براكني عبد الباقي**

الى من أنار عقولنا بالمعلومات... ولم يبخل علينا بالكتب والدراسات... وزودنا بالنصائح والإرشادات... فاستحق منا أسمى معاني الاحترام و التقديرات....

نقول لك شكرا

شريفة -كريمة

قائمة المختصرات

تر: ترجمة

تعر: تعريب

ج: الجزء

د.م.ن: دون مكان نشر

د.س: دون سنة

ص: الصفحة

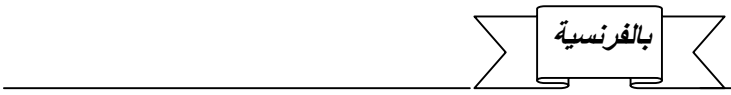

C.I.S.L *: confédération international des syndicats libres*

C.O.M *: comité des opérations militaires*

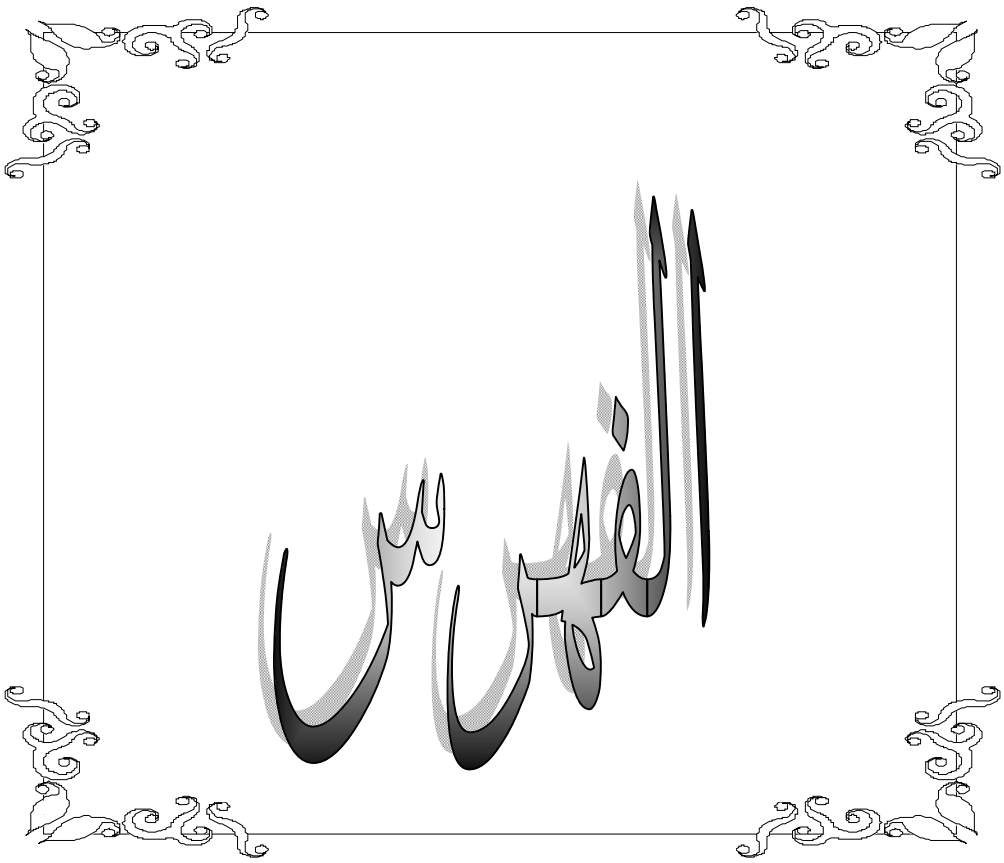
الفهرس

الفهرس

المحتوى	رقم الصفحة
شكر.....	–
إهداء.....	–
قائمة المختصرات.....	–
الفهرس.....	–
مقدمة.....	–
الفصل الأول: أوضاع تونس السياسية 1950-1954	
المبحث الأول: تطور القضية التونسية 1950-1952	09
المطلب الأول: مطالب الحزب الحر الدستوري الجديد	09
المطلب الثاني: حكومة محمد شنيق التفاوضية	13
المبحث الثاني: المقاومة المسلحة	18
المطلب الأول: مصير المفاوضات وموقف فرنسا منها	18
المطلب الثاني: المقاومة المسلحة الأولى (1952-1954)	20
الفصل الثاني: الثورة الجزائرية والمقاومة اليوسفية (1954-1956)	
المبحث الأول: صدى الثورة الجزائرية في الجنوب التونسي	29
المطلب الأول: مشاركة الجزائريين في المقاومة التونسية الأولى	29
المطلب الثاني: الدعم الشعبي للثورة الجزائرية في الجنوب التونسي	33
المبحث الثاني: مسار المفاوضات الفرنسية التونسية (1954-1956)	36
المطلب الأول: الاستقلال الداخلي وتداعياته	36
المطلب الثاني: إمضاء برتوكول الاستقلال التام 20 مارس 1956	46
المبحث الثالث: مظاهر الكفاح المشترك	50

المطلب الأول: جيش تحرير المغرب العربي	50
المطلب الثاني: تنسيق العمل الثوري بين اليوسفيين والثورة	55
المطلب الثالث: رد فعل السلطات التونسية والقوات الفرنسية	62
الفصل الثالث: واقع الثورة الجزائرية في ظل قيام الجمهورية التونسية (1957-1958)	
المبحث الأول: قيام الجمهورية التونسية 25 جويلية 1957	69
المطلب الأول: الإطاحة بالأمين باي	69
المطلب الثاني: النظام التونسي الجديد وخياراته السياسية الكبرى	75
المبحث الثاني: أثر التعاون اليوسفي الجزائري	82
المطلب الأول: على مسار الثورة الجزائرية	82
المطلب الثاني: على العلاقات المصرية التونسية	89
المطلب الثالث: مصير المقاومة اليوسفية	94
الخاتمة	100
قائمة المصادر والمراجع	-
الملاحق	-

مقدمة

انتشرت موجة التحرر بعد الحرب العالمية الثانية، وشملت كل بلدان المغرب العربي الخاضعة للاستعمار الفرنسي، حيث اتبعت هذه البلدان فكرة النضال المشترك لما يوحد بينها من لغة ، دين ، جنس، تاريخ ، رقعة جغرافية ويشتركون كذلك في وحدة المستعمر والتخلص من قبضة هذا الأخير لا يتم إلا بتوحيد الجهود وتشكيل كتلة واحدة تساهم في بلورة الكفاح المشرك، بداية من تأسيس مكتب المغرب العربي 1947 بالقاهرة الذي وضع المبادئ والأسس التي يجب أن تكون محل اتفاق تمهيدا لتوحيد العمل، مرورا بلجنة تحرير المغرب العربي 1948 التي عملت على توحيد أساليب الكفاح على نطاق أوسع يجمع أقطار شمال إفريقيا كلها من أجل توحيد المعركة، إلا أن هذا المشروع تأخر وذلك بتوجه تونس نحو التفاوض القطري مع المستعمر لتحيد بذلك عن المبادئ التي من أجلها تأسست اللجنة .

فشلت تونس في مسعاها التفاوضي السلمي ، معلنة بذلك عن المقاومة المسلحة في جانفي 1952، لتلتحق بها الجزائر في الفاتح من نوفمبر 1954، والتي أكدت من خلال بيانها على أن تحرير الجزائر لا يتم إلا بتحرير شعوب شمال إفريقيا، وفي خضم ذلك سارعت فرنسا لإمضاء اتفاقيات الاستقلال الداخلي مع تونس في جوان 1955 لخنق الثورة الجزائرية ومحاصرتها، غير أن هذه الاتفاقيات أحدثت انقساما في صفوف الحزب الحر الدستوري الجديد بين جناح الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الذي كان من أشد المدافعين عن التسوية السياسية مع الاستعمار الفرنسي منتهجا سياسة المراحل وبين جناح صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الذي كان من أشد المعارضين لهذه التسوية ومنذ ذلك الحين تبلورت المقاومة اليوسفية أواخر سنة 1955 التي قادها صالح بن يوسف، الذي يرى أن حل المسألة التونسية يكمن في تعزيز التلاحم الكفاحي مع الثورة الجزائرية المسلحة، من أجل تحرير بلدان المغرب العربي.

ومن أجل التعرف على طبيعة المقاومة اليوسفية وعلاقتها بالثورة الجزائرية قمنا باختيار موضوع **علاقة المقاومة اليوسفية بالثورة الجزائرية.**

أسباب اختيار الموضوع :

يرجع اختيارنا موضوع علاقة المقاومة اليوسفية بالثورة الجزائرية لعدة أسباب منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي نذكر منها :

الأسباب الذاتية :

اهتمامنا بالموضوع قديم يعود لمرحلة الليسانس عندما أنجزنا مذكرة بعنوان : الخلاف البورقيبي اليوسفي وأثره على الاستقلال التونسي ، والتي لاحظنا بحكم دراستنا أننا لم نلامس الموضوع بكل جوانبه لذلك ارتأينا بدافع الفضول العلمي مواصلة البحث في هذا الاتجاه من أجل الغوص أكثر في تفاصيل علاقة المقاومة اليوسفية بالثورة الجزائرية ، وهذا ما جعلنا نقترحه على فريق التكوين بعد استشارة الأستاذ المشرف .

الأسباب الموضوعية :

هناك أسباب كثيرة قادتنا إلي البحث في هذا الموضوع نذكر منها :

- محاولة إبراز مدى تأثر الثورة الجزائرية بأحداث دول الجوار، وتوظيفها لخدمة مشروع الكفاح ضد الاستعمار .

- الإلمام بدور التيار الوحدوي التونسي في دعم الثورة الجزائرية من خلال الإحاطة بأهم مظاهر التعاون والمساندة.

- محاولة تحديد النتائج المترتبة عن هذا التعاون على الطرفين الثورة الجزائرية والمقاومة اليوسفية.

- إشكالية الموضوع

إن موضوع علاقة المقاومة اليوسفية بالثورة الجزائرية يعد على قدر كبير من الأهمية، فهو يطرح إشكالية مركزية تتمحور أساسا حول سبل التعاون والتنسيق المشترك بينهما ، كذلك سياقاته السياسية والعسكرية والوقوف عند أهم الآليات المختلفة لإفشال هذا التنسيق ولتوضيح هذه الإشكالية أكثر طرحنا مجموعة من الأسئلة:

- ما دوافع التقارب اليوسفي مع الثورة الجزائرية ؟ هل هو قديم ام جديد ؟

- ما هو موقف صالح بن يوسف وأنصاره من اختيار الجناح البورقيبي لمسار المفاوضات مع فرنسا؟

- ما موقف الحركة اليوسفية من الثورة الجزائرية ؟

- كيف كان التعامل اليوسفي مع الثورة الجزائرية؟ هل شمل كل المجالات و فيما تمثلت أبرز مظاهر التنسيق؟

- ما علاقة الحركة اليوسفية والثورة الجزائرية بالاتجاه الناصري ؟

- هل الدعم المصري لهما شكل خلاف بين جمال عبد الناصر والحبيب بورقيبة؟ وهل كان له اثر على العلاقات المصرية التونسية ؟

- كيف كان موقف السلطات الاستعمارية الفرنسية من التنسيق بين المقاومة اليوسفية والثوار الجزائريين ؟ فيما تمثلت الإستراتيجية البورقيبية الفرنسية في إفشال هذا التنسيق؟

- المناهج المتبعة

من أجل الإلمام بكل الجوانب المختلفة لهذا الموضوع قد اعتمدنا على عدة مناهج والمتمثلة في:

-المنهج التاريخي الوصفي: من خلال عرض الأحداث التاريخية و سردها وفق التسلسل الزمني وسياقها التاريخي.

– المنهج المقارن: من خلال المقارنة بين توجه الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف ونظرة كل واحد منهما للاستقلال الداخلي و لطريقة الكفاح ضد الاستعمار.

– المنهج التحليلي: من خلال تحليل المعطيات وتبيان مدى انعكاساتها على مسار ومجرى الأحداث.

وصف أهم مصادر البحث ومراجعه:

إن المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في هذا البحث العلمي عديدة ومتنوعة والتي يمكن تصنيفها كالآتي:

1– **المصادر:** اعتمدنا على مصادر أساسية لدراسة الموضوع وإثراءه و من أهمها :

– مذكرات الحبيب بورقيبة: حياتي، أرائي، جهادي، والذي يعتبر أهم مصدر يعتمد عليه لأن بورقيبة يعتبر من الشخصيات التي عايشت الحدث وكان طرفا فاعلا فيها حيث تناول فيه أهم الأحداث والقضايا، وقد ساعدنا هذا الكتاب في تحرير كافة فصول البحث، بداية من عودة صاحب المذكرات من المشرق لإيجاد حل للقضية التونسية حتى إعلان الجمهورية التونسية.

– كتاب عمر الشاذلي بعنوان بورقيبة كما عرفته، الذي تناول الحياة السياسية للحبيب بورقيبة ومواقفه في العديد من القضايا ، وقد أفادنا في فصول البحث الثلاثة نظرا لما يحتويه من تفاصيل مهمة خدمت موضوعنا.

2– المراجع: ومن أهم المراجع التي اعتمدنا عليها في موضوعنا نذكر:

– كتاب عميرة علية الصغير: اليوسفيون وتحرير المغرب العربي، الذي يعتبر من أهم المراجع التي ساعدتنا في فهم موضوع البحث نظرا للتفاصيل التي تعرض لها حول الحركة اليوسفية من كل جوانبها وقد أفادنا في الفصلين الثاني والثالث.

– كتاب أخر لعميرة علية الصغير بعنوان في التحرر الاجتماعي والوطني فصول في تاريخ تونس المعاصرة، أفادنا هذا الكتاب في إبراز مظاهر التعاون بين الشعبين التونسي والجزائري وتلاحم الثورة الجزائرية مع المقاومة اليوسفية.

– كتاب لعمار السوفي: عواصف الاستقلال رؤية للخلاف اليوسفي البورقيبي (جذوره وتداعياته) وهو من المراجع المهمة التي تعرض فيها بالتفصيل الى جذور الخلاف وأسبابه الحقيقية وقد ساعدنا في توضيح الرؤية حول الخلاف الذي أدى إلى ظهور المقاومة اليوسفية والتي هي محور أساس بحثنا.

– كما اعتمدنا في بحثنا هذا على العديد من رسائل الدكتوراه والماجستير إضافة إلى مجموعة من المجلات، الندوات، المؤتمرات.

– واعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع باللغة الفرنسية نذكر منها :

-Sophie Bessis, Souhayer Benlhassen: Bourguiba

والذي يعتبر من أهم المصادر التي تناولت تاريخ تونس المعاصر لأن صاحبة الكتاب كانت شاهدة على الأحداث ، أين تناولت كافة التفاصيل المتعلقة بالحبيب بورقيبة واعتمدنا عليه في عدة محطات في تاريخ تونس.

-Habib Bourguiba ,Discours, tom 03

وهو عبارة عن مجموعة خطب بورقيبة لسنة 1957 واعتمدنا عليه في التعرف على خلفيات الإطاحة بالباي، وإعلان الجمهورية التونسية و الخيارات السياسية الكبرى للجمهورية التونسية من خلال خطبه التي شرح فيها كافة التفاصيل المتعلقة بذلك.

– خطة البحث

قسمنا موضوع البحث بناء على طبيعة الموضوع والمادة العلمية التي تم الحصول عليها إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، وملاحق وقائمة للببليوغرافيا.

– الفصل الأول وهو بمثابة فصل تمهيدي تطرقنا فيه إلى الأوضاع السياسية في تونس من سنة 1950 إلى سنة 1954 وتطور المسار السياسي، وقد تناولنا فيه بداية من مطالب الحزب الدستوري الجديد المعروفة بالنقاط السبع، التي تقدم بها بورقيبة للحكومة الفرنسية كمشروع للإصلاحات ، كذلك دخول تونس في مرحلة المفاوضات إلى غاية اندلاع المقاومة المسلحة الأولى.

– الفصل الثاني تناولنا فيه جذور التعاون الجزائري التونسي وعلاقة الثورة الجزائرية وصداها بالجنوب التونسي منذ اندلاع المقاومة التونسية الأولى، كذلك فصلنا في مظاهر التنسيق بين الحركة اليوسفية والثورة الجزائرية من تأسيس جيش التحرير المغاربي إلى التعاون في تهريب الأسلحة ونقلها وتخزينها ،و كيف تم التصدي لإفشال لهذا التعاون من الجانب البورقيبي والفرنسي.

– الفصل الثالث والذي حاولنا فيه إبراز واقع الثورة الجزائرية في ظل قيام الجمهورية التونسية واثر التعاون اليوسفي مع الثورة الجزائرية ، وعلى العلاقات المصرية التونسية واختتمنا الفصل بالمصير الذي ألت إليه الحركة اليوسفية وأنهينا موضوع البحث بخاتمة تضمنت نتائج مستخلصة من هذه الدراسة مع تدعيمها بمجموعة من الملاحق ذات صلة بموضوع البحث

صعوبات البحث

ككل بحث لا يخلو من الصعوبات والعراقيل فقد واجهتنا العديد منها خلال إعدادنا لهذا البحث نذكر أهمها:

– صعوبة التوفيق بين الدراسة والبحث وهذا ما جعلنا لم نتفرغ للبحث لضيق الفترة الزمنية المخصصة لإنجازه ، ما صعب علينا الإلمام بالموضوع بكافة جوانبه.

– عدم حصولنا على بعض المصادر التي نراها مهمة و خادمة للبحث والتي تتطلب منا التنقل إلى تونس، وهي الفرصة التي لم تتح لنا ، وذلك نتيجة لعوامل وظروف خاصة.

الفصل الأول:

أوضاع تونس السياسية 1950-1954

المبحث الأول: تطور القضية التونسية 1950-1952

المطلب الأول: مطالب الحزب الحر الدستوري الجديد

المطلب الثاني: حكومة محمد شنيق التفاوضية

المبحث الثاني: المقاومة المسلحة

المطلب الأول: مصير المفاوضات وموقف فرنسا منها

المطلب الثاني: المقاومة المسلحة الأولى (1952-1954)

المبحث الأول:تطور القضية التونسية 1950-1952

المطلب الأول: مطالب الحزب الحر الدستوري الجديد

ألحقت الحرب العالمية الثانية الضرر بالاقتصاد الفرنسي مما جعلها تعتصر المستعمرة التونسية لاسترداد ما خسرته أثناء هذه الحرب لتجاوز هذا الوضع الدقيق[1]، أما الوضع السياسي في تونس قد أصبح متعفنا من خلال عمليات الانتقام والمحاكمات الجائرة والاتهامات الباطلة، التي سلطتها سلطات الحماية على الشعب التونسي ومناضليه بعد هزيمة المحور وانتصار الحلفاء، وعزلت المنصف باي ونصبت الأمين باي مكانه وسلطت على المناضلين الدستوريين تهم التعاون مع العدو[2]، وأمام فشل الجامعة العربية في دعم القضية التونسية لانشغالها بأولوية القضية الفلسطينية[3]، فقد ترسخ في ذهن بورقيبة[4] أن حل القضية التونسية ليس بيد العرب وأن حلها لا يكون إلا بالطرق السلمية وبالحوار وشاع عن بورقيبة أنه لا يؤمن بنضال المغرب العربي ولا بوحدة المعركة، لم تجد فكرته صدى حتى عند رفاقه الدستوريين المهاجرين إلى مصر وتوترت العلاقة بين الحبيب ثامر والحبيب بورقيبة وزادها الوضع المالي تعفنا[5].

---

[1]- عروسية التركي:**الحركة اليوسفية في تونس (1955-1956)**، ط1، دارالنهى، صفاقس، تونس،2011، ص 20.

[2]- عبد الكريم عزيز: **نضال شعب أبي تونس (1881-1956)**، مركز النشر الجامعي، تونس، 2005، ص 378.

[3]- نجاة عبو:**التحرر الوطني ووحدة المغرب العربي لدى أحمد بن بلة وصالح بن يوسف -دراسة تاريخية مقارنة - (1945-1961)، رسالة ماجستير في التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة** المسيلة، 2014، ص 106.

[4]- ولد سنة 1903 بالمنستير، درس في معهد الصادقية سنة 1913، وأنهى تعليمه الثانوي بمعهد كارنو وتحصل على البكالوريا، ثم سافر إلى فرنسا سنة 1924 حيث درس الحقوق، ثم عاد إلى تونس سنة 1927، ليناضل في الحزب الدستوري الحر القديم، ثم أسس حزب جديد سنة 1934 عين رئيسا للحكومة التونسية سنة 1956ن وفي 25 جويلية 1957 تم إلغاء الملكية بتونس وأعلن عن قيام الجمهورية التونسية برئاسته ،وأعيد انتخابه عام 1959 ومنحت له رئاسة الجمهورية مدى الحياة بعدما عدل الدستور في ديسمبر 1974، وفي 07 نوفمبر 1987 قام الوزير الأول زين العابدين بن علي بعزله من السلطة بسبب حالته الصحية الصعبة، وبعد عزله أقام المنستير إلى حين وفاته في 06 أفريل 2000 (أنظر: الصافي السعيد: **بورقيبة سيرة شبه محرمة**، رياض الرياس للنشر، بيروت، 2000،ص13...388).

[5]- عروسية التركي: **الحركة اليوسفية في تونس (1955-1956)، المرجع السابق**، ص 35، 36.

كان الحبيب ثامر مشرفا على توزيع الأموال المرسلة من تونس إلى البعثة الدستورية في القاهرة وكانت طلبات بورقيبة المالية لا تنتهي، كما رفض ثامر الانقياد إلى مواقف بورقيبة والتصفيق لخطبه الساخنة، ووصل الأمر إلى حد القطيعة بين الرجلين[1].

كما نشأت بينه وبين كل من عبد الكريم الخطابي ومحي الدين القليبي – أحد زعماء الحزب الدستوري الحر القديم- ويوسف الرويسي عضو الديوان السياسي للحزب الجديد ورئيس لجنة تحرير المغرب بدمشق خلافات وصلت إلى حد القطيعة بسبب الاتصالات التي كان يجريها مع أعضاء السفارة الفرنسية، ولما عرفوا اتصالاته بالسفارة الفرنسية فصلوه من الأمانة العامة للجنة تحرير المغرب العربي وعينوا بدلا منه علال الفاسي، وأصبح عبد الكريم الخطابي يتهم بورقيبة علنا بالانحراف والتواطؤ مع الفرنسيين، إلى جانب الخصومات التي كانت تدور بينه وبين أعضاء لجنة تحرير المغرب العربي[2] بالقاهرة ، وكانت هناك خلافات مع صالح بن يوسف بعدما وصلت

[1]- عروسية التركي: **الحركة اليوسفية في تونس (1955-1956)** ،**المرجع السابق**، ص 36.

[2]- تأسست في 05 جانفي 1948 برئاسة عبد الكريم الخطابي، بعدما توصل المغاربة إلى ضرورة خلق إطار شامل يفتح لكل الأحزاب والهيئات السياسية التي تعمل في سبيل استقلال شمال إفريقيا والأحزاب الأعضاء فيه هي: الحزب الدستوري الحر القديم التونسي، الحزب الحر الدستوري الجديد التونسي، حزب الشعب الجزائري، حزب الوحدة المغربية، حزب الإصلاح الوطني المغربي، حزب الشورى والاستقلال المغربيين (أنظر: محمد الصافي:**الحركات التحررية المغاربية، أشكال الكفاح السياسي والمسلح (1942، 1956)**، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2017، ص 96).

لبورقيبة رسائل من داخل تونس وهو في القاهرة مفادها بأن صالح بن يوسف[1] عمل جاهدا على إقصائه من رئاسة الحزب[2].

كل هذا عزز في نفس بورقيبة ضرورة العودة إلى تونس، فهو يرى أن الطوق الذي يحاصره به الحبيب ثامر هناك في القاهرة ما هو إلا امتداد لمؤامرة تحاك له في الداخل، وأمام هذا الطوق لم يجد من سبيل للخروج من عزلته غير المصالحة مع فرنسا وهذا ما ذكره في مراسلة لابنه – الحبيب الابن- يقوله له فيها: "أنا مستعد للتعامل مع الشيطان على أن أبقى في هذا القبر"[3]، عاد بورقيبة من مصر إلى تونس في 08 سبتمبر 1949 رغم محاولة الكثيرين إقناعه بالعدول عن رأيه وجاءت عودته بعد اتصالات أجراها مع السفارة الفرنسية بالقاهرة التي أبدى لها استعداده للتفاوض على أساس منح تونس إصلاحات مقابل عقد معاهدة تخول لفرنسا الحصول على عدة امتيازات إستراتيجية واقتصادية في تونس[4]، وحظي الحبيب بورقيبة عند رجوعه باستقبال حماسي وانطلق في الحين إلى العمل وذلك بالاتصال المباشر مع الجماهير ومناضلي الحزب، وقد دعاهم إلى ضرورة الاستعداد للمرحلة الحاسمة والالتفاف حول

---

[1]- ولد يوم11 أكتوبر1907 بمغراوة بجزيرة جربة، تحصل على البكالوريا سنة 1930، بعهد كارنو بتونس وإجازة الحقوق بباريس 1933، ليعود إلى تونس ويشتغل محاميا وينخرط بالحزب الحر الدستوري الجديد سنة 1934، عرف الاعتقال والنفي في العديد من المرات، أصبح سنة 1948 أمينا عاما للحزب الدستوري، عين وزيرا للعدل في حكومة شنيق في أوت 1950، عارض اتفاقية للاستقلال الداخلي في جوان 1955، واعتمد الكفاح المسلح، اضطر بعدها للهروب من تونس في جانفي 1956،حكم عليه غيابيا مرتين بالإعدام 1957و1958 ،اغتيل في 12 أوت 1961 (أنظر: عميرة علية الصغير: **في التحرر الاجتماعي والوطني، فصول من تاريخ تونس المعاصر**، ط1، المغاربية للطباعة، تونس، 2010، ص 179، 180).

[2]- الطاهر عبد الله: **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة**، ط2، دار المعارف للنشر، تونس، ص 74.

[3]- عمار السوفي: **عواصف الاستقلال- رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي- جذوره وتداعياته من ثامر إلى الشرايطي**، مطبعة الياسمينة، تونس، 2006، ص 39.

[4]- نجاة عبو: **المرجع السابق**، ص 107.

الحزب وزعمائه لمجابهة قوى القهر التي تحاول بجميع الوسائل تأخير الاستقلال[1]، قرر الديوان السياسي للحزب إرسال الحبيب بورقيبة لحمل لائحة المطالب السبعة التي حددها الديوان لعرضها على الحكومة الفرنسية في باريس والتي وصلها في 12 أفريل 1950، ونشر بورقيبة تلك المطالب في صحيفة LE MONDE، لتكون بين يدي الرأي العام الفرنسي وأبدت عدة أطراف داخلية وخارجية تعاطفها مع تلك المطالب منها الصحافة الفرنسية المعتدلة، فضلا عن تعاطف الجهات الرسمية داخل البرلمان الفرنسي[2].

وتمثلت النقاط السبع التي تقدم بها بورقيبة إلى الحكومة الفرنسية في:

1. تشكيل حكومة تونسية متجانسة وإرجاء النظر في وزارة المالية إلى مرحلة أخرى من المفاوضات.
2. إلغاء منصب الكاتب العام للحكومة أو تعويضه بموظف تونسي.
3. إلغاء الإشراف الفرنسي على ميزانية الدولة.
4. إلغاء الدرك الوطني الفرنسي.
5. إلغاء خطة المراقبين المدنيين الفرنسيين.
6. تشكيل مجالس بلدية مزدوجة عرب وفرنسيين.
7. انتخاب مجلس وطني تونسي توكل إليه مهمة إعداد دستور للبلاد[3].

وهذه الإصلاحات كما يؤكد بورقيبة موجهة للحصول على الاستقلال وتعزيز علاقة التعاون مع فرنسا[4].

---

[1]- أحمد القصاب: **تاريخ تونس المعاصرة (1881-1956)**، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص 608.

[2]- مؤيد محمود حمد المشهداني: **صالح بن يوسف ودوره السياسي في تونس من 1934 إلى 1961**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تكريت، العراق، 2012، ص 44.

[3]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، آرائي، جهادي**، ط3، نشريات وزارة الإعلام، تونس، 1984، ص 210.

[4]- الطاهر عبد الله: **المصدر السابق**، ص 76.

هذه الاقتراحات لم تمر مرور الكرام على المعمر الفرنسي فحسب بل حتى على بعض الأوساط العربية والمغربية والتونسية الذين بينوا استنكارهم لهذه الإستراتيجية – أي الحصول على الاستقلال عبر مراحل–[1].

المطلب الثاني: حكومة محمد شنيق التفاوضية

قرر الحزب الدستوري الجديد بدء التفاوض مع فرنسا، ففتحت محادثات بين المقيم العام لوي بريليي وبورقيبة ومحمد شنيق[2]، وجاء الاقتراح الفرنسي بتكوين حكومة تونسية لفتح صفحة جديدة في العلاقات الفرنسية – التونسية، وانقسم الحزب الدستوري الجديد بين مناهض لهذا المشروع وموافق عليه، مما اضطر المكتب السياسي دعوة المجلس الوطني لدراسة هذا الموضوع يوم 14 أوت 1950، وأعطيت الثقة الكاملة للمكتب السياسي لمواجهة المسألة بما يراه صالحا، ولعب بورقيبة دورا كبيرا في التغلب على تردد المناضلين وكانت له مع صالح بن يوسف لقاءات عديدة للبحث في موضوع هذه الحكومة وشروط الحزب للمساهمة فيها[3]، وفي 17 أوت 1950 تشكلت وزارة جديدة برئاسة محمد شنيق أمام صعوبة إيجاد وزراء يتمتعون بثقة الفرنسيين وفي نفس الوقت ثقة التونسيين، وأمام هذا المأزق بدأ الحزب الدستوري الجديد اقتراح مشاركته في التشكيلة الوزارية الجديدة[4]، وصدر بلاغ الإقامة العامة في

[1]- Sophie Bessis, Souhayer Belhassen : Bourguiba, elyazed, 2012, P 169.

[2]– ولد سنة 1889 بتونس من عائلة ثرية، درس بالمدرسة الصادقية، تولى إدارة البنك التعاضدي المالي وأصبح عضوا في المجلس الكبير عام 1922، ثم أصبح رئيسا للقسم التونسي فيه عام 1928، طرد من البنك بسبب علاقته مع الدستوريين عام 1937، تتولى مهام الوزير الأول لمرة الأولى عام 1942، ثم عزل من هذا المنصب، أصبح وزيرا أولا للمرة الثانية عام 1950، ترك العمل السياسي بعد الإعلان عن الاستقلال التام عام 1956، وعمل مديرا لشركة الغزل والنسيج التي أنشأها عام 1959حتى وفاته عام 1976. (أنظر: عبد الكريم عزيز: **المصدر السابق**، ص 391).

[3]– منصف الشابي: **صالح بن يوسف– حياة كفاح**، ط2، دار النقوش العربية،(د– م – ن) ،(د – س)، ص 115.

[4]– عروسية التركي: **الحركة اليوسفية في تونس (1955–1956)** ،**المرجع السابق**، ص 63.

نفس اليوم: "ستكون مهمة الوزارة الجديدة التفاوض للوصول على مراحل عديدة ومتتالية بالبلاد إلى الاستقلال الداخلي في إطار الاتحاد الفرنسي"[1].

وتشكلت الحكومة من:

- صالح بن يوسف: وزير العدل.
- محمود الماطري: وزير دولة.
- محمد الصالح مزالي: وزير التجارة والصناعة.
- محمد بن سالم: وزير الصحة.
- محمد بدرة: وزير الشؤون الاجتماعية.
- محمد سعدالله: وزير الفلاحة[2].

هذه الحكومة في نظر المقيم العام – وزارة اتحادية- تعبر عن أغلب النزعات وهي في الحقيقة لا تضم ممثلين عن مختلف الأحزاب والمنظمات في البلاد وإنما بعض العناصر من النخبة المثقفة، وقد حدد المقيم العام بريليي مهمة هذه الوزارة والتي تتمثل في تبادل وجهات النظر بشأن الإصلاحات التي تعتزم الحكومة الفرنسية القيام بها[3]، وقد انطلقت المفاوضات الفرنسية- التونسية في 01 أكتوبر 1950، وكل طرف له تصور لهذه المفاوضات فالوفد التونسي كان يعتقد أنه سيناقش ملامح الحكم الذاتي التي ستوضع لتنقية معاهدة باردو من التجاوزات التي ألحقتها بها الإدارة الفرنسية[4].

إن الموضوع السياسي الذي تكونت الحكومة من أجله، قد بدأ يذوب في الكواليس تحت ضغط التجمع الفرنسي[5]، وأعلنت فرنسا إصلاحات 08 فيفري 1951، وكانت

---

[1]- عبد الكريم عزيز: **المصدر السابق**، ص 391.

[2]- منصف الشابي: **المصدر السابق**، ص 116.

[3]- عروسية التركي: **الحركة اليوسفية في تونس (1955-1956)**، **المرجع السابق**، ص 68.

[4]- **المرجع نفسه**، ص 70.

[5]- منصف الشابي: **المصدر السابق**، ص 116.

مخيبة للآمال رغم التنازلات التي قدمها الحزب الحر الدستوري الجديد[1]، وقد تعرضت هذه المفاوضات إلى العديد من العراقيل والضغوطات التي تسبب فيها المعمرين في تونس بالإضافة إلى حرب الهند الصينية التي جعلت غلاة الاستعمار في تونس وفرنسا يعطلون تحرك آليات التفاوض[2]، وأصر المعمرون على موقفهم الرافض للتفاوض خاصة بعد إصدار الباي مذكرة[3] في 31 أكتوبر 1951 التي تناول فيها تحديد مفهوم الحكم الذاتي، والتي رد عليها المتفوقين الفرنسيين بمذكرة في 26 نوفمبر 1951 التي بعثوا بها إلى السيد روبير شومان – وزير الشؤون الخارجية الفرنسية- جاء في مضمونها: "إن فرنسيو تونس لم يرضوا قط بعبارة الاستقلال الداخلي التي استعملتموها أنتم بالذات، لأن هذه العبارة إذا وضعناها في الجو المحلي وفي الجو الدولي الحالي معناها أن تونس للتونسيين دون سواهم..."، أما الطرف الفرنسي فقد دخل هذه المحادثات على أساس منح بعض الإصلاحات للتخفيف من وطأة الرقابة الفرنسية وتفتح المجال أكثر أمام مشاركة التونسيين في تسيير شؤونهم بصفة تدريجية بعد تدرب فني وهذا ما لخصته إصلاحات 08 فيفري 1951[4].

وقعت في 21 نوفمبر 1951 أحداث دامية قام بها الدرك الفرنسي لقمع المضربين في هنشير النفيضة الأمر الذي اتخذته فرنسا ذريعة لقطع المفاوضات وبعثت يوم 15 ديسمبر 1951 بمذكرة قطعت بها جسور التفاوض بين الطرفين والتي جاء فيها رفض

---

[1]- محمد السعيد عقيب: **الحزب الحر الدستوري التونسي القديم (1934-1956)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 295.

[2]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، آرائي، جهادي، المصدر السابق**، ص 211.

[3]- هذه المذكرة تناولت تحديد مفهوم الحكم الذاتي والتي شملت 03 محاور رئيسية: على الصعيد الحكومي- تأسيس حكومة تونسية بحتة وإلغاء الموظفين الفرنسيين، وعلى الصعيد التشريعي- إلغاء كل مشاركة فرنسية في صياغة النصوص وإصدارها، وعلى الصعيد المدني – يعني أن التونسيون وحدهم الذين لهم الحق في الانتخابات والفرنسيين لهم صفة جالية أجنبية فقط (أنظر: عروسية التركي: **الحركة اليوسفية في تونس (1955-1956)، المرجع السابق**، ص 71).

[4]- عروسية التركي: **الحركة اليوسفية في تونس (1955-1956)، المرجع السابق**، ص 72.

كامل للمطالب التونسية وفرض السيادة المزدوجة، كما أن الإدارة الفرنسية لا تنوي مطلقا التسليم بالسيادة التونسية وقد تمحور الرد الفرنسي في هذه المذكرة حول ثلاث نقاط:

1. مشاركة الجالية الفرنسية بتونس في ممارسة السيادة التونسية.
2. رفض تكوين برلمان تونسي.
3. التأكيد على أن الروابط التي تربط تونس بفرنسا نهائية[1].

جاء الرد التونسي على المذكرة الفرنسية في 16 ديسمبر 1951 حيث صرح بورقيبة للصحافة الأجنبية والتونسية بأن فرنسا خيبت الآمال[2]، وصرح أيضا قائلا: "أن فرنسا كانت تصف هذه المفاوضات على أنها ليست مفاوضات بل هي مجرد مفاهمات أو اتصالات ومحادثات، إن هو إلا تلاعب بالألفاظ لأنهم لا يحبون أن يضفوا على الوزارة التونسية صبغة حكومة باعتبار أن تونس جزء من فرنسا"[3]، وأعلن بورقيبة أن الشعب التونسي عازم على مواصلة الكفاح لتحرير تونس ، وأن فرنسا طوت صفحة في العلاقات التونسية – الفرنسية لتفتح صفحة جديدة مبنية على التوتر والقمع[4].

أرسل بورقيبة في نفس اليوم للمنظمات الوطنية التونسية برقية احتجاج إلى الحكومة الفرنسية وقررت الإضراب العام لمدة ثلاث أيام وأظهر نجاح الإضراب استعداد الشعب لرفع التحدي وكانت الاجتماعات الشعبية التي نظمها الحزب الحر الدستوري الجديد والمنظمات الوطنية ترمي إلى تعبئة الشعب التونسي وتهيئة

[1]– منصف الشابي: **المصدر السابق**، 119.

[2]– عبد الكريم عزيز: **المصدر السابق**، ص 394.

[3]– الحبيب بورقيبة: **مذكرة 15 ديسمبر 1951– ظروفها وملابساتها–**، الحديث الذي أدلى به فخامة الرئيس للإذاعة التونسية يوم 15 ديسمبر 1964، كتابة الدولة للشؤون الثقافية، تونس، 1964، ص 21.

[4]– عبد الكريم عزيز: **المصدر السابق**، ص 394.

المواجهة[1]، وبدأت الاحتجاجات على السياسة الفرنسية تأتي من كل الجهات ومن جميع الأوساط ودخل الشعب في المجابهة العنيفة مقررا العزم على افتكاك ما رفضت فرنسا الإقرار به سلما[2]، وبعد انقطاع المفاوضات مع فرنسا أعدت الحكومة التونسية مذكرة شكوى ضد فرنسا أمضاها الوزير الأول محمد شنيق يوم 14 جانفي 1952[3]، وكل الوزراء التونسيين ولم يمضي عليها الأمين باي وسافر صالح بن يوسف ومحمد بدرة إلى باريس حيث يوجد مقر الأمم المتحدة وقد تولى وفدي كل من العراق و باكستان الدفاع عن إدراج القضية في جدول أعمال مجلس الأمن وتعتبر هذه الخطوة نقطة تحول للضغط على فرنسا[4].

---

[1]- عبيد منصور الشرايطي، البشير نصر زيدي: **ثورة ثوار وأنصار، تاريخ الحركة الوطنية المسلحة التونسية (1952-1954)**، مطبعة التسفير الفني، تونس، 2006، ص 15.

[2]- مصنف الشابي: **المصدر السابق**، ص 119.

[3]- فحوى شكوى الحكومة التونسية إلى المجلس الأمني 14 جانفي 1952: حضرة رئيس مجلس الأمن...عرضت الحكومة التونسية في مذكرة 31 أكتوبر 1951، شروط تحقيق الاستقلال الداخلي الذي وعدت به فرنسا... وقد أجابت الحكومة الفرنسية في مذكرة 15 ديسمبر 1951 وأكدت ضرورة مشاركة فرنسية – تونسية وهي جالية أجنبية في تسيير المؤسسات بتونس، إن هذا الموقف المخالف للقانون الدولي يتناقض مناقضة جلية مع ما جاء في معاهدة 12 ماي 1881 وترغب منكم الحكومة التونسية اعتمادا على الفصل 32 أن تتفضلوا بالسماح لها بالمشاركة في المناقشة الخاصة بذلك النزاع (أنظر: عروسية التركي: **الحركة اليوسفية في تونس (1955-1956)، المرجع السابق**، ص 144).

[4]- عبد الكريم عزيز: **المصدر السابق**، ص 395.

المبحث الثاني: المقاومة المسلحة

المطلب الأول: مصير المفاوضات وموقف فرنسا منها

فشلت تجربة الحزب الحر الدستوري الجديد التفاوضية بالرفض الاستعماري لأي تغيير في السياسة الاستعمارية بتونس[1]، وذلك بعد إرسال مصالح الوزارة الخارجية الفرنسية مذكرة 15 ديسمبر 1951 إلى الوزير محمد شنيق والتي تؤكد تأكيدا صارما على مبدأ السياسة المزدوجة وإبقاء نوع من المراقبة الفرنسية على الحياة السياسية بالبلاد وكان ذلك إيذانا بانقطاع المفاوضات[2]، ورد عليها بورقيبة قائلا: "أن الرد الفرنسي يضع حدا للتجربة التونسية المتمثلة في محاولة التوفيق بين رغبة الشعب التونسي ومصالح فرنسا العليا بتونس في كنف السلم والصداقة، وهو يقيم الدليل على سوء إدارة فرنسا أو عجزها، ويفتح عهدا من الاضطهاد والمقاومة بما فيهما من دموع وأحزان وأحقاد، وللمرة الثالثة يجد الحزب الدستوري نفسه أمام محنة تضع كيانه ومستقبل الأمة في خطر، لكنه سيصمد ويثبت لها مثل ما كان الشأن في الماضي أنها المحنة الحاسمة..."[3]، وقد تم شن إضراب عام احتجاجي جمع كافة المنظمات الوطنية واستمر ثلاث أيام من 21 إلى 23 ديسمبر 1951،وفي 02 جانفي 1952 التقى بورقيبة ومحمد شنيق مع الباي لكي يطلبا منه تقديم شكوى لمجلس الأمن الدولي، لكن الباي تخوف من إمكانية أن يخسر عرشه إن وضع ختمه على هذه الوثيقة، وفي 08 جانفي 1952 وخلال زيارة بورقيبة للمنستير، صرح للشعب جاعلا منه الحكم في هذه القضية، ومنذ هذا الزمن أصبحت خطابات بورقيبة شديدة اللهجة يوما بعد يوم[4].

---

[1]- الطاهر عبد الله: **المصدر السابق**، ص 76.

[2]- محمد الهادي الشريف: **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، ط3، دار سراس للنشر، 1993، ص 134.

[3]- خليفة الشاطروآخرون: **تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، ج3، مركز الدراسات والبحوث، تونس، 2005، ص 124.

[4]- Sophie Bessis , Souhayer Belhassen, **Op-cit**, P 181.

وفي ظل الإضرابات والاحتجاجات تنكر الاستعمار لحكومة شنيق التفاوضية وأرادوا اعتقال صالح بن يوسف وزير العدل والأمين العام للحزب الجديد ومحمد بدرة وزير الشؤون الاجتماعية، لكنهم تمكنوا من الفرار إلى القاهرة وزج بالبلاد في حالة من القمع والإرهاب على إثر اعتقال حكومة شنيق[1]، تزامنت هذه الأحداث مع وصول المقيم العام الجديد "جون دو هوتكلوك"[2] "Jean de Hautecloque"، الذي استقبلته هيئة رسمية وكان الحزب الحر الدستوري الجديد قد أعطى لمناضليه تعليمات باستعمال القوة والشغب والفوضى، وصرح المقيم العام الجديد "هوتكلوك" يوم 16 جانفي بمنع قيام الحزب الدستوري الحر بعقد الاجتماعات لكن الحزب عقد اجتماعا في 18 جانفي 1952 رغم منعه، كما كان مقررا وترأسه الهادي شاكر، حيث قرر المؤتمرون مواصلة النضال حتى الاستقلال، وبعد ساعات قامت الشرطة بتوقيف العديد من المناضلين[3]، كما زجّ بعشرات الآلاف من التونسيين في السجون والمحتشدات[4]، وتوالت الاعتقالات في جميع أرجاء البلاد وكانت السلطات تعتقل كل من يشتبه في انتمائه للحركة الوطنية، وتم التشديد في إجراءات القمع لمنع الوطنيين من القيام بأي رد فعل سريع، وفرض حضر التجول ليلا بكافة أنحاء البلاد، كما فرضت الرقابة على

[1]- الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 100.

[2]- ولد جون ماري فرانسوا دو هوتكلوك يوم 11 فيفري 1893، شارك في الحرب العالمية الأولى كضابط ثم التحق بعد نهاية الحرب بالسلك الدبلوماسي، فعين سنة 1919 ملحقا بالسفارة الفرنسية بـــ:"ريو دي جانيرو" ثم انتقل إلى الأرجنتين في رتبة سكرتير ثالث بالسفارة، في سنة 1927 عين كسكرتير أول بسفارة فرنسا بإسطنبول وفي سنة 1930 سفيرا بـــبوخارست، ثم تولى في حكومة فيشي مدير مصلحة النجدة الوطنية 1941، وفي سنة 1944 رجع للميدان الدبلوماسي كمندوب سامي للحكومة المؤقتة ببروكسل ثم سنة 1947 سفيرا في نفس البلد، وفي 24 ديسمبر 1951 عين كمقيم عام بتونس (أنظر: لمياء سحنون: **القضية التونسية في مسار الحرب الباردة وحركة تصفية الاستعمار (1945-1956)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة تونس الأولى، تونس، 2016، ص 300).

[3]- Sophie Bessis, Souhayer Belhassen, **Op-cit**, P 183.

[4]- خولة لعيرج وآخرون: **موجز تاريخ الحركة الوطنية (مقاربة) (1881-1964)**، جامعة منوبة، تونس، 2008، ص 155.

الصحافة التونسية واستمرت الإضرابات في كافة أنحاء البلاد مما دفع بالحكومة الفرنسية إلى تعزيز قواتها المسلحة الموجودة في تونس[1]، كما تم إلقاء القبض على بورقيبة وعددا من الدستوريين ونفيهم إلى طبرقة منهم الهادي شاكر، المنجي سليم، وبعدها قام هوتكلوك بعزل بورقيبة عن أصدقائه ونفاه إلى جزيرة "لا قليت la galate" في 21 ماي 1952، ووضع بورقيبة في قلعة قديمة مهجورة تعرض فيها إلى مرض في الجهاز التنفسي نتيجة للرطوبة الزائدة وفي ظل هذه الأوضاع والاضطرابات فإن الكفاح من أجل التحرير يكون قد دخل مرحلته الحاسمة[2].

المطلب الثاني: المقاومة المسلحة الأولى (1952-1954)

رغم سياسة القمع والتصلب التي فرضت على البلاد التونسية خلال بداية الخمسينات، لم تتمكن الإدارة الفرنسية من احتواء الأزمة التي وصلت إليها العلاقات التونسية – الفرنسية وتطبيع الأوضاع السياسية وفقا لخططها الاستعمارية خاصة لما وقفت جميع الفصائل الوطنية ضد القمع الاستعماري، فانخرطت جميعها في دعم الكفاح الوطني ورعته بجميع الوسائل الممكنة[3]، وقد اجتمعت في الخمسينات كل الشروط لاندلاع الثورة في تونس، إذ تميزت هذه الفترة بتدهور عام في الحالة الاجتماعية للشعب التونسي في المدن والأرياف (بطالة، فقر، غلاء الأسعار، انخفاض الأجور، زيادة الضرائب والغرامات والخطايا)[4]، هذا عن الحالة الاجتماعية أما سياسيا فقد تكونت قطيعة فعلية بين نظام الحماية الفرنسية والوطنيين التونسيين سببها إصرار هؤلاء على نيل الاستقلال ورفض فرنسا لذلك وعزم الشعب التونسي الثابت على السعي في استرجاع استقلاله التام، كذلك تفطنت المنظمات الوطنية إلى حقيقة أن

1– الطاهر عبد الله: **المصدر السابق**، ص 100.

2– أحمد القصاب: **المصدر السابق**، ص 627.

3– لمياء سحنون: **المرجع السابق**، ص 311.

4– عميرة علية الصغير: **المقاومة الشعبية في تونس في الخمسينات انتفاضة المدن والفلاقة اليوسفية**، التسفير الفني، تونس، 2004، ص 12.

تحسين الأوضاع لا يتم إلا عبر الحصول على الاستقلال التام لذلك ربطت نضالاتها المهنية بالنضال السياسي[1].

مما ساعد في اندلاع الكفاح المسلح الدعاية الحزبية من قبل المناضلين الدستوريين في جولاتهم التعبوية لخوض المعركة الحاسمة[2]، إضافة إلى الحزب الدستوري الجديد، فقد تبنى مطلب الاستقلال العديد من الأحزاب والمنظمات التونسية الأخرى نذكر منهم: الحزب الشيوعي التونسي الذي تبنى منذ سنة 1950 مطلب الاستقلال وساهم من موقعه في دفع العمل الوطني ونتيجة لذلك فقد تعرض العديد من مناضليه إلى الاعتقال والسجن نظرا لمشاركتهم في أعمال المقاومة، كذلك مساهمة الاتحاد العام التونسي للشغل لدعم حركة المقاومة الوطنية في بداية الخمسينات بزعامة رئيسه فرحات حشاد[3]، ووجود نخبة مثقفة من ضمن منخرطيه التي كان لها دورا بارزا في نشر الوعي الوطني داخل المجتمع التونسي، كما استمد الاتحاد العام التونسي للشغل إشعاعه على مستوى الحركة الوطنية التونسية من خلال علاقته المتميزة مع الكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة "C.I.S.L" ذات النفوذ الكبير لذلك تمكنت المركزية النقابية في بداية الخمسينيات من قيادة الحركة الوطنية التونسية خاصة بعد القمع الذي سلط على الحزب الدستوري الجديد وإيقاف جل قادته[4].

---

[1]- محمد مختار ناصري: **المقاومة التونسية المسلحة وإشكالياتها (1952-1956)**، أطروحة دكتوراه، تاريخ معاصر، جامعة تونس الأولى، تونس، 2000، ص 17.

[2]- عميرة علية الصغير: **المقاومة الشعبية في تونس في الخمسينات انتفاضة المدن والفلاقة اليوسفية**، المرجع السابق، ص 12.

[3]- زعيم نقابي تونسي، ولد في صفاقس سنة 1914، بدأ حياته المهنية عام 1936 في الشركة التونسية للنقل البحري وأصبح عضوا في نقابتها في السنة نفسها، رأى حشاد وزملاؤه المنخرطون ضمنها بأنها لا يمكنها أن تخدم مصلحة العمال التونسيين في ظل الهيمنة الفرنسية، فقرر الانفصال عنها عام 1940 وشكل نقابة ذات طابع اجتماعي وطني وأسس حشاد اتحاد النقابات المستقلة في الجنوب في سنة 1945 وانتخب أمينا عاما لها، تحمل حشاد مسؤولية قيادة المقاومة العمالية الوطنية عام 1952، اغتيل من قبل منظمة اليد الحمراء الإرهابية في 5 ديسمبر 1952. (أنظر: مؤيد محمود حمد المشهداني: **المرجع السابق**، ص 20).

[4]- لمياء سحنون: **المرجع السابق**، ص 314.

بدأ التمرد العام ضد الاستعمار الفرنسي من جهة بنزرت أيام 16-17-18 جانفي 1952، إذ عمت مدن وقرى ماطر، بنزرت، فريفيل، جرزونة...، ومظاهرات ومشادات عنيفة نادى بها قياديو الحزب الدستوري الجديد والاتحاد العام التونسي للشغل[1]، وأخذت المقاومة المسلحة مظهرين، عمليات فدائية في المدن وحرب العصابات في الأرياف[2]، وبتزايد المقاومة في الجبال والأرياف تزايدت أيضا رد فعل السلطات الاستعمارية ووحشيتها في التقتيل والاغتيال، وفي ظل هذه الأحداث فقد تم إقالة حكومة شنيق في 28 مارس 1952 ولما شعر الباي بانعدام أي سند رسمي له استسلم وترك المقيم العام "دو هوتكلوك" يفرض عليه تعيين صلاح الدين البكوش في منصب الوزير الأكبر في أواخر مارس 1952[3]، وأدى تعيينه على رأس الحكومة إلى غضب شعبي وتظاهروا في كل أنحاء البلاد ونظمت إضرابات شاملة ومتتالية وتواصلت عمليات التخريب والاصطدام مع قوات الأمن، وقد رفض المشاركة في الحكومة كل من كانت له وجاهة وبذلك لم تتمكن من تكوين اللجنة المختلطة التي اقترحتها الحكومة الفرنسية من أجل استئناف المفاوضات[4].

لجأت الإقامة العامة إلى اختيار بعض حلفائها ومؤيديها إلى تكوين الوزارة ووضعت مشروع إصلاحات من أجل قطع الطريق أمام الشكوى التي قدمتها الحركة الوطنية التونسية في مجلس الأمن، ووافقت على هذا المشروع حكومة بكوش ورفضه الشعب[5]، شكل الباي لجنة عرفت بلجنة الأربعين لدراسة المشروع الفرنسي الذي قابلته بالرفض التام، لكن هوتكلوك قرر في 01 ديسمبر 1952 تطبيق هذا المشروع بالقوة

---

[1]- أحمد القصاب: **المصدر السابق**، ص 598.

[2]- لعيرج خولة وأخرون: **المرجع السابق**، ص 161.

[3]- أحمد القصاب: **المصدر السابق**، ص 631.

[4]- خليفة الشاطر وآخرون: **المرجع السابق**، ص 151،152.

[5]- عز الدين معزة: **فرحات عباس والحبيب بورقيبة – دراسة تاريخية وفكرية مقارنة (1899–2000)**، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري،قسنطينة، 2010، ص 327.

مما أدى إلى لجوء الوطنيين والحزب الدستوري إلى النشاط السري حيث شكل مكتب سياسي برئاسة فرحات حشاد[1]، الذي واجهه المستوطنون الفرنسيون بتشكيل ما عرف بعصابة اليد الحمراء التي كان من أبرز ضحاياها النقابي فرحات حشاد الذي أغتيل يوم 05 ديسمبر 1952[2]، في الوقت الذي كانت فيه اللجنة السياسية للأمم المتحدة تدرس القضية التونسية تجاوزا لكل معايير السلوك الدولي، إضافة لما يمثله من تصعيد سياسة التصلب والقمع وإطلاق العنان لاستبداد رجال الإقامة العامة وحلفائهم في المنظمة الإرهابية الفرنسية اليد الحمراء، وتمثل هذه المأساة بالنسبة للمقاومة الشعبية منعرجا حاسما وقد تكثفت في هذه الفترة حركة المقاومة المسلحة[3]، وبقيت حكومة صلاح الدين البكوش معزولة لم يعترف بها أحد واقتصر دورها على الأعمال الإدارية فقط[4].

أخذ عدد الثوار بتزايد مستمر أو كما يطلق عليهم الفلاقة[5]، ولقيت هذه المقاومة دعما من شعوب المغرب العربي نذكر منها ليبيا والجزائر وذلك بحكم الجوار، فقد تم إنشاء معسكر لتدريب المتطوعين في طرابلس ضم هذا المعسكر 20 مناضلا في جوان 1952، ليرتفع عددهم فيه إلى 48 مناضلا في ديسمبر 1952 بالإضافة إلى الإمداد بالسلاح عن طريق العديد من الخطوط البرية[6]، كذلك كانت الجزائر بمثابة قاعدة خلفية للمقاومة التونسية، حيث كانت ملجأ للثوار التونسيين عندما يشتد عليهم الخناق من

[1]- دعت هذه اللجنة في تاريخ 01 أوت 1952 للاستشارة حول موضوع الإصلاحات من طرف المقيم العام هوتكلوك بقصره بقرطاجة ومثلها مختلف أطياف الشعب التونسي (أنظر: علي البلهوان: **تونس الثائرة**، الطبعة العالمية، القاهرة، (د- س)، ص 387).

[2]- عز الدين معزة: **المرجع السابق**، ص 327.

[3]- عبيد منصور شرايطي، البشير ناصر الزيدي: **المرجع السابق**، ص 17.

[4]- خليفة الشاطر وآخرون: **المرجع السابق**، ص 153.

[5]- هو مصطلح بالعامية يعني قطاع الطرق أو اللصوص ومن العبارات المرادفة لها باللغة الفرنسية نجد: Terroristes, les hors la loi, Bandits، ويكثر نشاط هؤلاء في فترات اختلال الأمن وتأزم الأوضاع الاقتصادية لذلك اقتبس الفرنسيون هذا الاسم لتشويه المقاومة ورجالاتها (أنظر: محمد الصافي: **المرجع السابق**، ص 145).

[6]- خليفة الشاطر وآخرون: **المرجع السابق**، ص 160.

طرف الجيش الفرنسي، كذلك زود الجزائريون المقاومين بالسلاح ما أمكن[1]، كما شارك في المقاومة التونسية ومنذ سنة 1952 العديد من المتطوعين الجزائريين، نذكر منهم: الهادي بوعزيز، فرحات الصغير، الطالب العربي قمودي، العربي فرجاني، لزهر شريط، وغيرهم[2]، وعندما بدأت الثورة في الجزائر التحق بعضهم بها ومنهم من بقي بتونس في فصائل جيش التحرير التونسي كلف آخرون بتمرير السلاح إلى الثورة الجزائرية وقد كانت بطولات بعضهم محل فخر للتونسيين[3]، وللتدليل على ذلك القائد عبد الوهاب السندي في شهادته أنه دخل للجزائر مع مقاومين آخرين وقضى شهرا متنقلا بين الشريعة و تبسة[4].

أما القائد الطاهر الأسود[5]، يذكر أنه أمضى شهرين مع الثوار بجبال الأوراس مبجلا من الثوار الجزائريين[6].

---

[1]- عميرة علية الصغير: **في التحرر الاجتماعي والوطني، فصول من تاريخ تونس المعاصرة، المرجع السابق،** ص 202.

[2]- محمد بلقاسم: **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية،الجبهة الشرقية (1954-1962)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، (د- س)، ص 124.

[3]- عبد الله مقلاتي، صالح لميش: **تونس والثورة التحريرية الجزائرية**، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، (د- س)، ص 41.

[4]- عميرة علية الصغير: **في التحرر الاجتماعي والوطني، فصول من تاريخ تونس المعاصرة، المرجع السابق،** ص 202.

[5]- ولد بريف الحامة سنة 1911، التحق بالدرك سنة 1930، تحصل على رتبة رقيب بعد 03 سنوات من الخدمة، كان منتسبا للحزب الدستوري قبل انقسامه وضمن الحزب الدستوري الجديد بعد ذلك، امتهن الفلاحة والخياطة، كان من الأوائل الذين صعدوا الجبل للمقاومة في جانفي 1952 وأصبح من أبرز قادة المقاومة التونسية حتى تسليم السلاح في ديسمبر 1954 وكان الأسود من القلائل الذين لم يقبلوا باتفاقيات الاستقلال الداخلي ولم يسلموا سلاحهم واعتبروها خيانة للقضية الجزائرية، وأصبح القائد العسكري للمقاومة الثانية منذ أواخر 1955 حتى صائفة 1956 ووضع حدا لنشاطه بعد حصول تونس على استقلالها التام في 20 مارس ،1956 وتصالح مع بورقيبة وتوفي في سنة 1996. (أنظر: عميرة علية الصغير: في**التحرر الاجتماعي والوطني، فصول من تاريخ تونس المعاصرة،المرجع السابق**، ص 202).

[6]- المرجع نفسه، ص 202.

واستمرت السياسة الفرنسية في عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة لتونس ولامتصاص الغضب العام وتهدئة الوضع المتوتر في تونس منذ ديسمبر 1951[1]، قررت باريس في سبتمبر 1953 إرسال مقيم عام جديد "فوازار" "Voizard" إلى تونس وفي محاولة منه لعزل الحزب الحر الدستوري الجديد بالقيام بمفاوضات مع عديد المنظمات مثل الاتحاد العام التونسي للشغل والجامعات العامة للتجار والفلاحين[2]، وأعفى حكومة البكوش من مهامها وكلف محمد الصالح مزالي برئاسة الحكومة التي عوضت في 02 مارس 1954 بوزارة البكوش حيث أصبح التمثيل التونسي في الوزارة 4/3 من العدد الإجمالي في الإدارة بينما كانوا لا يمثلون سوى 4/1 في بداية الحماية، فانقلبت الصورة لتصبح 8 تونسيين مقابل 4 فرنسيين، 12/8 وهي خطوة في إطار تونسة الحكومة مع تعزيز نفوذ الوزير الأول[3]، كما أمر فوازار بإطلاق سراح السجناء السياسيين وإلغاء الرقابة على الصحف تمهيدا لإنجاح مشروع الإصلاح الإداري الذي أعلن عنه بباريس في 04 مارس 1954[4].

وكحصيلة لمجموع العمليات للمقاومة التونسية من شهر جانفي 1952 إلى غاية ديسمبر 1954 تاريخ تسليم السلاح: حوالي 134 عملية منها 28 عملية في سنة 1952، 11 عملية سنة 1953، 95 عملية عام 1954 وقد كانت سنة 1954 عسيرة على الفلاقة حيث سقط فيها من الشهداء أكثر من غيرها[5]، وبدأت مجموعات الكفاح المسلح في جيش التحرير التونسي تتخذ منذ سنة 1954 شكلا منظما وكفاحيا واسع

[1]- عروسة التركي: **الحركة اليوسفية في تونس (1955-1956)، المرجع السابق**، ص 160.

[2]- فيرنر روف: **البورقيبيـــة والسياسة الخارجية لتونس المستقلة**، تر: الصحبــــي الثابت، المطبعة العصـــــرية، تونس، (د- س)، ص 97.

[3]- عروسية التركي: **الحركة اليوسفية في تونس (1955-1956)، المرجع السابق**، ص 160.

[4]- عز الدين معزة: **المرجع السابق**، ص 329.

[5]- عميرة علية الصغير: **المقاومة الشعبية في تونس في الخمسينيات انتفاضة المدن والفلاقة اليوسفية ، المرجع السابق**، ص 25.

النطاق على الرغم من قيام السلطات الفرنسية بإتباع مختلف الطرق للقضاء عليها[1]، وأدت عمليات الكفاح المسلح وتصاعدها وعجز السلطات الفرنسية على السيطرة عليها إلى سقوط وزارة البكوش في 15 جوان 1954، وقام مانديس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية بزيارة إلى تونس يوم 31 جويلية 1954 وألقى في قاعة عرش الباي خطابا أعلن فيه رسميا عن مشروع الاستقلال الداخلي لتونس وفي نفس الوقت عرف بالشروط التي تقبل فرنسا بموجبها القيام بالتنازلات ببقاء معاهدة باردو كقاعدة ترتكز إليها للعلاقات الفرنسية – التونسية، هذا يعني أن تونس تتنازل عن سيادتها في إدارة سياستها الخارجية والدفاعية، وتبقى فرنسا في تونس وتنتهي المقاومة المسلحة[2].

وتقرر إجراء المفاوضات لعقد اتفاقية تقرر الوضع الجديد في تونس وكان ذلك بإنشاء حكومة الطاهر بن عمار في 08 أوت 1954 من ضمنها ثلاث أعضاء في الحزب الحر الدستوري الجديد تم تكليفهم بالإشراف على المفاوضات مع فرنسا وبدأت المفاوضات ابتداءا من 04 سبتمبر1954 في قرطاج للتواصل ابتداء من13 سبتمبر1954[3]، وقد توصلت المباحثات الي وقف المقاومة وتمكين تونس من الحكم الذاتي مقابل الحفاظ على مصالح فرنسا بتونس وكانت خطوة مفاجئة للجميع، فقد حسم مانديس فرانس الأمر في مباحثات سرية عقدها مع بورقيبة أفصح عنها هذا الأخير فيما بعد وسويت القضية وفق الشكل الذي يخدم المخطط الفرنسي، وتم تشكيل لجنة مشتركة لتسليم الأسلحة مقابل منحهم الأمان[4].

تم تلبية النداء المشترك لبلاغ الحكومة التونسية والمقيم العام في 22 نوفمبر 1954 للثوار بتسليم السلاح مقابل منحهم الأمان، وحدد تاريخ 09 ديسمبر 1954

---

[1]– محمد الصافي: **المرجع السابق**، ص 151.

[2]– فيرنر روف: **المرجع السابق**، ص، 98،99.

[3]– فيرنر روف: **المرجع السابق** ، ص 102 .

[4]– عبد الله مقلاتي، صالح لميش: **المرجع السابق**، ص 31.

كأخر أجل لذلك، وفعلا فقد سلم جل المقاومين أسلحتهم ماعدا الطاهر الأسود و70 من رجاله[1]، وانتهى الفصل الأول من المقاومة المسلحة في 10 ديسمبر 1954 واستلمت النخبة الوطنية مقاليد السلطة وطفا على السطح الخلاف البورقيبي اليوسفي[2].

[1]– عميرة علية الصغير: **المقاومة الشعبية في تونس في الخمسينات انتفاضة المدن والفلاقة اليوسفية ، المرجع السابق**، ص 27.

[2]– حفيظ طبابي : البناء الوطني وتحديات الاستقلال، ط1، المغاربية للطباعة والنشر، تونس ،2011، ص34 .

الفصل الثاني:

الثورة الجزائرية والمقاومة اليوسفية (1954-1956)

المبحث الأول: صدى الثورة الجزائرية في الجنوب التونسي

المطلب الأول: مشاركة الجزائريين في المقاومة التونسية الأولى

المطلب الثاني: الدعم الشعبي للثورة الجزائرية في الجنوب التونسي

المبحث الثاني: مسار المفاوضات الفرنسية التونسية (1954-1956)

المطلب الأول: الاستقلال الداخلي وتداعياته

المطلب الثاني: إمضاء برتوكول الاستقلال التام 20 مارس 1956

المبحث الثالث: مظاهر الكفاح المشترك

المطلب الأول: جيش تحرير المغرب العربي

المطلب الثاني: تنسيق العمل الثوري بين اليوسفيين والثورة

المطلب الثالث: رد فعل السلطات التونسية والقوات الفرنسية

المبحث الأول: صدى الثورة الجزائرية في الجنوب التونسي

المطلب الأول: مشاركة الجزائريين في المقاومة التونسية الأولى

إن العلاقات التونسية الجزائرية يربطها التاريخ والمصير المشترك والجوار، وقد تعمقت هذه العلاقات بدخول الاحتلال الفرنسي للمنطقة وقد أعطتها الحركة الوطنية التونسية والجزائرية دفعا وزحما وصلابة ثم جاءت المقاومة المسلحة لتزيدها متانة، حيث ازداد التعاون والتنسيق بين الشعب التونسي والشعب الجزائري[1]، وكانت بداية هذا التعاون خلال المرحلة الأولى من المقاومة التونسية منذ انطلاقها في جانفي 1952 إلى غاية نوفمبر 1954[2]، وكان رد فعل الرأي العام الجزائري قويا عندما اعتقلت فرنسا جماعيا مناضلين وطنيين تونسيين في جانفي 1952 منددا بالقمع الفرنسي ومعلنا تضامن الشعب الجزائري مع الشعب التونسي ذلك ما عبرت عليه جريدة المنار الجزائرية في فيفري 1952: "بادرت الأحزاب والهيئات إلى إرسال برقيات إلى القيادات الوطنية التونسية... مطالبة بتحرير القيادة الوطنية مؤكدة تضامنهم مع الشعب التونسي..."، كما كان الوطنيين الجزائريين هم أول من بادر بالتضامن مع الشعب التونسي ودعوا إلى تأسيس جبهة وطنية للمغرب العربي وتجاوبت كل من تونس والمغرب مع المقترح الجزائري واجتمعوا في 28 جانفي 1952 واتفقوا على الكفاح المشترك ضد العدو ثم تلته إنشاء ميثاق الجبهة المغاربية بهدف العمل المشترك[3]، ولقي مجاهدي تونس دعما حقيقيا من قبل إخوانهم الجزائريين خاصة من الأهالي في

---

[1]– حبيب حسن اللولب: **التونسيون والثورة الجزائرية**، ج1، ط1، دار السبيل للنشر، الجزائر، 2009، ص 33.

[2]– عميرة علية الصغير: **في التحرير الاجتماعي والوطني، فصول من تاريخ تونس المعاصرة، المرجع السابق،** ص 202.

[3]– إسماعيل دبش: **السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2003، ص 64،65.

المناطق المتاخمة للحدود حيث كانت ملجأ الثوار عندما يشتد عليهم الخناق، كذلك زود الجزائريين المقاومين التونسيين بالسلاح ما أمكن[1].

ويمكن أن نورد شهادة القائد التونسي الساسي بويحي حيث يذكر أنه انتقل إلى منطقة تبسة وتلقى من القائد يونس الجزائري: "بغلة وست مكاحل"، كذلك يورد القائد عبد الوهاب السندي في شهادته أنه دخل الجزائر مع مقاومين آخرين وقضى شهرا متنقلا بين منطقة الشريعة وتبسة، وأن أربعة أو خمسة مقاومين جزائريين تطوعوا للجهاد معه في تونس[2]، وقد شارك مجموعة من الجزائريين في المقاومة التونسية بداية من سنة 1951 إيمانا منهم بوحدة الكفاح ومصير المنطقة الواحد ونذكر من الجزائريين الذين شاركوا في المقاومة التونسية الأولى: شريط لزهر[3] والقائد الجيلاني بن عمر[4] والطالب العربي فرجاني وعلي زوازية، ومحمد بن عمر، وعمارة موساوي ، عبد

---

[1]– عميرة عليه الصغير: **في التحرر الاجتماعي والوطني، فصول من تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق**، ص 202.

[2]– محمد بلقاسم: **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا – واقع فكرة الوحدة (1954–1975)**، ط1، البصائر الجديدة للنشر، الجزائر، 2013، ص 200.

[3]– ولد سنة 1915م بدوار تازبنت بلدية بئر مقدم، مارس في سن مبكرة أعمال الزراعة، استدعي للخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي بداية الثلاثينات ليتمها سنة 1936، اتجه بعدها للنشاط التجاري، تهريب الأسلحة وبيع القماش، أستدعي للخدمة العسكرية مرة ثانية في الحرب العالمية الثانية، ونقل لوهران وتمكن من الفرار ليصبح متابعا من طرف الإدارة الفرنسية والتي عاقبته بعدها بـــ40 يوما سجنا، ثم نقل إلى فرنسا ووضع ضمن وحدة سلاح المدفعية وبعد 1945 عاد لولاية تبسة واستأنف التجارة وتهريب الأسلحة وأنشأ شبكة لتهريب الأسلحة مكونة من عناصر تونسية وليبية وبحكم مقربه من الشيخ العربي التبسي تأثر بفكرة الجهاد في سبيل الله والتحق سنة 1948 بالثورة الفلسطينية، وبعدها عاد إلى الجزائر وواصل تجارته وأنشأ مخابئ للأسلحة في عديد من المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس، والتحق بعدها بالثورة التونسية وخاض العديد من المعارك على الحدود التونسية الجزائرية، وبتوقيع تونس لاتفاقيات الاستقلال الداخلي سلم سلاحه رفقة العديد من المقاومين وتسلم شهادة تكريم من الحكومة التونسية والتحق مباشرة بعدها بالثورة الجزائرية وخاض العديد من المعارك في المنطقة الأولى، استشهد في صيف 1958، (أنظر: **من شهداء الثورة**، منشورات مجلة أول نوفمبر، وزارة المجاهدين، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ص 51.)

[4]– ولد سنة 1926 في العقلة ولاية الوادي، حفظ القرآن على يد والده، عمل في رعي الأغنام، منذ صغره، سافر لتونس في شبابه عمل في الجيش الفرنسي بمنطقة الرمادة التونسية من 1951 إلى 1953، التحق بالمقاومة التونسية واحتفظ بسلاحه سنة 1954 عندما توقف القتال في تونس وكان من الأوائل الذين التحقوا بالثورة الجزائرية، شارك

القادر عاشور وخزاني دردوري، وكيلاني الأرقط والعيد بركة وأحمد مصطفى تواتي، الهادي بوعزيز، العربي العابد وفرحات الصغير زكور[1].

ومن الجزائريين أيضا المشاركين في المقاومة التونسية الأولى نجد محمد بن عبد الحفيظ بن النور، بن طيبة لحسن، الحاج مصطفى زرفاوي، علي بن زايد، العبدي ثابت، عبد الله النقريني، بودبوس الكامل، غلاب بشير، علي عبد الحفيظ مشري، ساعي فرحي، محمد بن عبد العزيز حمدان، الأمين دربال، بوزيان العربي، عمارة إبراهيم، عبد العزيز سديرة، عبد الله بورقعة، عبد المالك قريد (الجنة)، مسعودة موساوي[2]، وكذلك من بين الثوار الجزائريين الذين شاركوا في المقاومة التونسية ثم التحقوا لاحقا بالثورة الجزائرية الحاج عبد الله وجبار عمر، والحاج علي والذين كونوا فيما بعد ثلاث مجموعات في ناحية سوق أهراس بقيادة كل واحد منهم[3]، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد كان العساكر الجزائريين المجندين بالجيش الفرنسي يساهمون في فك الحصار عن المقاومين التونسيين وتسهيل انسحابهم والتغاضي عنهم، مثلما حصل في معركة "جبل برقو" بتاريخ 12 نوفمبر 1954، إضافة إلى تقديم المعلومات حول تحركات الجيش الفرنسي للمقاومين التونسيين[4]، ويوجد من الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي من فروا والتحقوا بالمقاومة التونسية أمثال: رابح الحملاوي، عبد الله

في عدة معارك ضد فرنسا على الحدود التونسية الجزائرية، توفي يوم 11 أكتوبر 1955 (أنظر: رضا ميموني: **دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2011-2012، ص 73.)

[1]- محمد بلقاسم: **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا – واقع فكرة الوحدة (1954-1975)**، **المرجع السابق**، ص 200.

[2]- عميرة علية الصغير: **في التحرر الاجتماعي والوطني، فصول من تاريخ تونس المعاصرة، المرجع السابق**، ص 203.

[3]- الطاهر سعيداني: **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 166

[4]- عميرة علية الصغير: **في التحرر الاجتماعي والوطني، فصول من تاريخ تونس المعاصرة، المرجع السابق**، ص 203.

بن محمد عطاف، إبراهيم الباتني الذين انضموا إلى فرقة محمد اليحياوي بجبل طريش في سبتمبر 1954[1].

واستشهد العديد من الثوار الجزائريين على الأراضي التونسية في معارك عدة منهم الشهيدين علي الزرواني ومسعود السافي الذين استشهدا في معركة جبل سيدي عيش الثانية في 20 نوفمبر 1954[2]، ومن أهم الظروف التي دفعت الجزائريين إلى الالتحاق بالثورة التونسية:

1. وجود روابط اجتماعية كبيرة بين سكان مناطق الحدود، حيث كان لبعض الجزائريين أملاك خاصة بناحية الرديف، نفطة، توزر وهذه المناطق تعتبر مواقع رئيسية للثورة التونسية.

2. مشاركة البعض منهم ضمن الأفواج التي تطوعت من تونس لدعم الفلسطينيين في إطار حرب عربية إسرائيلية عام1948.

3. تواجد بعضهم في إطار العمل في مناجم الفوسفات القريب من الرّديف حيث تم الاحتكاك المباشر مع الثوار إلى جانب أن البعض منهم كان في إطار الدراسة وتأثر بالفكر الثوري في الجنوب التونسي[3].

وبانتهاء المقاومة المسلحة التونسية الأولى، رفض العديد من الثوار التونسيين والجزائريين في تونس تسليم أسلحتهم ولهذا انظم عدد كبير منهم إلى صفوف جيش التحرير الجزائري عند اندلاع الثورة الجزائرية بصفة فردية أو بتكوين فرق عسكرية تونسية للمؤازرة والدعم أو بفرق عسكرية مشتركة تونسية – جزائرية[4].

---

[1]– عبيد منصور الشرائطي، البشير ناصر الزيدي: **المرجع السابق**، ص 147.

[2]– عميرة علية الصغير: **في التحرر الاجتماعي والوطني، فصول من تاريخ تونس المعاصرة، المرجع السابق**، ص 203.

[3]– فريد نصر الله: **التطور السياسي والعسكري والتنظيمي للثورة التحريرية بمنطقة تبسة (1954-1958)**، رسالة ماجستير، تخصص تاريخ معاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02، 2015-2016، ص 54.

[4]– حبيب حسن اللولب: **التونسيون والثورة الجزائرية**، ج2، ط1، دار السبيل للنشر، الجزائر، 2009، ص 83.

المطلب الثاني: الدعم الشعبي للثورة الجزائرية في الجنوب التونسي

حظيت القضية الجزائرية بمكانة هامة لدى التونسيين من حيث الاهتمام السياسي وحجم التضامن الشعبي، وذلك بحكم الجوار وتوطد الصلات السياسية والاجتماعية بين القطرين لهذا اعتمدت الثورة الجزائرية منذ انطلاقها على الواجهة التونسية[1]، حيث تعتبّر هذه الأخيرة امتدادا طبيعيا للجزائر تضاريسيا ومناخيا، أما من الناحية البشرية فهناك ترابط عائلي وطيد بين السكان على طول الشريط الحدودي[2]، وقد لقيت الثورة الجزائرية منذ السنوات الأولى لاندلاعها تضامنا ومساندة شعبية واسعة، خاصة في منطقة الجنوب التونسي، فقد شكل سكان هذه المناطق دعما أساسيا لجبهة التحرير الوطني، وأصبح الكفاح الجزائري مع اتساع رقعة الثورة إلى داخل التراب التونسي يحظى باهتمام الشعب التونسي وتضامنه الفعال[3]، ودعم سكان الجنوب التونسي للثورة الجزائرية يعود لعدة عوامل أهمها:

- العامل العرقي: حسب الموروث للنظام القبلي – الأقربون أولى بالمعروف- وناصر أخاك ظالما أو مظلوما.

- العامل الحضاري: محافظة سكان الجنوب التونسي على ما يبرز هويتهم العربية الإسلامية وعدائهم للحضارة الغربية وهذا ما جعلهم أكثر وعيا بواجب التضامن مع الإخوة الجزائريين في الدين والعرف[4].

---

[1]- عبد الله مقلاتي: **دور المغرب العربي وأفريقيا في دعم الثورة الجزائرية**، ج1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص 70.

[2]- محمد شطيبي: **العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية (1954-1962)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص 77.

[3]- عبد الله مقلاتي: **موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، الكتاب السادس، الثورة الجزائرية والمغرب العربي (1954-1962)**، وزارة الثقافة، الجزائر، (د-س)، ص 515.

[4]- محمد ذويب: **الفلاقة واليوسفية من خلال المصادر الشفوية**، ط1، منشورات سوتيميديا، تونس، 2017، ص 150، 151.

وأشار الرائد عثمان سعدي إلى مساندة بعض القبائل التونسية منوها بمساعدتها المادية والمعنوية للثوار الجزائريين،وقد ذكر أن قبيلة الهمامة وهي قبيلة مشهورة في الجنوب التونسي بالشجاعة والكرم، فقد استطاعوا تأمين الطعام لهم بالرغم من فقر القبيلة ويخص بالذكر المجاهد التونسي علي الهمامي الذي حارب في صفوف جيش التحرير التونسي، ثم انضم للثورة الجزائرية عندما تم وقف القتال بتونس والذي حكمت عليه الحكومة التونسية فيما بعد بالإعدام شنقا بتهمة انتمائه إلى جماعة صالح بن يوسف[1]، ومن مظاهر الدعم دور المرأة التونسية التي كانت لها فعالية كبيرة ودعما ماديا ومعنويا بوقوفها إلى جانب المجاهدين الجزائريين، فقد أورد الرائد سعدي في هذا المجال قصصا عديدة تجسد مشاهد رائعة وأدوار قمة في شجاعة المرأة التونسية بمناطق الجنوب من ذلك قوله: "لن أنسى صاحبة المغزل التي أنقذتني من الموت والأخرى التي أدعت أنني أخاها وحملتني إلى مستشفى بتوزر والراعية الشجاعة التي أهملت قطيعها لتقف وسط المعركة تزغرد تشجيعا لنا"[2]، كذلك فقد تحدثت التقارير الفرنسية عن إقامة الثوار الجزائريين لدى الأهالي وذكرت أن هناك معلومات أوردت أن مجموعات من الثوار تقيم في قفصة ونفطة ومدنيين وأن عددا من الثوار قدموا إلى قفصة بين يومي 4 و5 أكتوبر 1956 وأقاموا لدى الشيخ علي بن مصباح في مسكنه،وفي تقرير القنصلية الفرنسية بصفاقس أشارت إلى أن الإتحاد العام التونسي للشغل أصدر تعليمات لمناضليه والسكان بضرورة توفير المساعدات إلى الثوار الجزائريين، وإيوائهم لدى العائلات التونسية خاصة في منطقة الجريد[3]، كما تشير تقارير الاستخبارات الفرنسية إلى النشاط المتزايد لمهربي الأسلحة عبر الجنوب

[1]– عثمان سعدي بن الحاج: **مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج**، دار الأمة، الجزائر، 2000، ص 59.

[2]– الهادي وناس الزريبي: **الطاهر لسود، القيادة العامة لجيش تحرير شمال إفريقيا**، ط1، دار التسفير الفني، صفاقس، 2008، ص 77.

[3]– حبيب حسن اللولب: **التونسيون والثورة الجزائرية**، ج2، **المرجع السابق**، ص 16.

التونسي وتؤكد على تورط قبائل مجاورة للحدود في أنشطة التهريب[1]، وأفادت التقارير الفرنسية أيضا حسب المعلومات الواردة من قابس أن خمسمائة (500) عسكري أقاموا بمدنيين و عند انتقالهم إلى قابس قطنوا في مقر الحزب الدستوري وأن عددا كبيرا من الثوار أقاموا في منطقة الرّديف[2]، وباندلاع الثورة الجزائرية شهدت تضامنا كبيرا في جانبها العسكري من قبل الوطنيين التونسيين الذين تطوعوا بالعشرات في صفوف جيش التحرير الوطني الجزائري وكان التطوع عاما أي شمل مختلف شرائح الشعب التونسي[3]، وأيضا فقد لعبت الجالية الجزائرية المقيمة في تونس دورا كبيرا في دعم الثورة والتي اندمجت بطريقة سهلة وبطواعية في صفوف الثورة حيث ساعدت ماديا وتنظيميا وأخذت على عاتقها وتكفلت بالجزائريين الذين يفرون من الجزائر نتيجة القهر والتعذيب الاستعماري الذين لم يجدوا ملجأ إلا عند إخوانهم الجزائريين في تونس وعند الشعب التونسي[4].

[1]– عبد الله مقلاتي، صالح لميش: **المرجع السابق**، ص66.

[2]– حبيب حسن اللولب: **التونسيون والثورة الجزائرية**، ج2، **المرجع السابق**، ص 17.

[3] – حورية ومان: **مشاركة الوطنيون اليوسفيون ودعمهم العسكري للثورة التحريرية (1956–1962)**، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد5، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 138.

[4]- Mohammed Geuntari: **Organisation Politico-administrative et militaire de la révolution Algérienne de 1954 à 1962**, Tom02, Edition 4, Office des publications universitaires, Alger, 2000, P 766.

المبحث الثاني: مسار المفاوضات الفرنسية التونسية (1954-1956)

المطلب الأول: الاستقلال الداخلي وتداعياته

1- الاستقلال الداخلي

يعتبر تصريح بيار منديس فرانس في 31 جويلية 1954 بقرطاج أول خطوة للتفاوض من أجل الاستقلال الداخلي لتونسي، وعلى هذا الأساس قبل معظم الوطنيين هذا الاقتراح ما عدا الدستوريين القدم – الحزب الدستوري القديم- رافضين منهجية المراحل ومتمسكين بمبدأ الكل أول لا شيء، ومنهجية المراحل التي قد تبناها الحزب الدستوري الجديد والتي تتضمن أن فكرة الاستقلال لا تبنى في زمن واحد بل بمراحل متعددة ومتفق عليها[1]، وقد استجاب بورقيبة من منفاه لخطاب منديس فرانس، وصرح في 01 أوت 1954 قائلا: "إن هذه المقترحات تمثل مرحلة هامة وحاسمة في طريق إعادة السيادة الكاملة للبلاد التونسية"[2]، وسرعان ما تشكلت وزارة المفاوضات في 07 أوت 1954 برئاسة "الطاهر بن عمار"[3]، وضمت ثلاثة أعضاء من الحزب الدستوري

[1]- Noureddine dougui: Mongi Slim **l'homme des missions difficiles (1908-1969)**, Institut supérieur de la Tunisie, Tunis, 2017, P 82.

[2]- خليفة الشاطر وآخرون: **المرجع السابق**، ص 169.

[3]- ولد سنة 1889 بتونس العاصمة من أسرة ميسورة الحال، أصبح بفضل حنكته من أبرز وجوه السياسة والاقتصاد في فترة الحماية الفرنسية على تونس، ساهم في تأسيس الحزب الدستوري التونسي، تم تكليفه برئاسة الوفد التونسي لباريس لعرض المطالب الوطنية على الحكومة الفرنسية، وقع تكليفه في أوت 1954 برئاسة حكومة تفاوضية والتي أدت إلى توقيع اتفاقية الاستقلال الداخلي في 03 جوان 1955 ،أنتخب عضوا بالمجلس القومي التأسيسي وبعد أقل من سنة وقع بروتوكول الاستقلال التام في 20 مارس 1956،أحيل بعد إعلان الجمهورية التونسية على المحكمة العليا بتهمة التهرب الضريبي، توفي عام 1985 (أنظر: Noureddine dougui: **Op-cit**, P 08)

الجديد على رأسهم المنجي سليم[1] وشخصيات مستقلة مختلفة[2].

بدأت المفاوضات في تونس بتاريخ 04 سبتمبر 1954 وتواصلت في 13 سبتمبر 1954 في باريس وعين المنجي سليم رئيسا للمفاوضات التونسية إضافة إلى كل من محمد المصمودي[3] وعزيز الجلولي[4]، أما الوفد الفرنسي كان يرأسه "كريستيان فوشي Christian Fouchet" وزير الشؤون التونسية والمغربية[5] وللحد من حالة التوتر وتهيئة الظروف لإنجاح المفاوضات تم إلغاء قرار حل الحزب الدستوري الجديد كما تم

---

[1]– ولد سنة 1908 بتونس العاصمة في حي الحلفاويين، التحق بالمدرسة الصادقية حيث زاول دراسته الابتدائية والثانوية تم التحق بمعهد كارنو وتحصل على شهادة البكالوريا وتحول لباريس لدراسة الحقوق، اعتقل عام 1938 ولم يطلق سراحه إلا في 1943، وفي عام 1954 لعب دورا في المفاوضات الفرنسية التونسية، بعد الاستقلال عين سفيرا في الو.م.أ وممثلا دائما لدى الأمم المتحدة، وفي 1961 انتخب رئيسا للجمعية العمومية للأمم المتحدة، وفي 1962 عاد لتونس وأصبح وزيرا للخارجية ثم وزيرا للعدل عام 1966، حتى وفاته عام 1969 (أنظر: مسعود الخوند: **الموسوعية التاريخية والجغرافية، معالم وثائق، موضوعات، زعماء**، ج7، مؤسسة هانياد، لبنان، (د.س)، ص 148.)

[2]– محمد الهادي الشريف: **ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس، من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تع: محمد الشاوشي، محمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ص 136.

[3]– ولد في سنة 1922 في المهدية، أتم دراسته الثانوية في تونس، انضم إلى الحزب الدستوري الجديد وكان في أوائل الخمسينات يدير فرع الحزب في فرنسا، وذلك أثناء دراسته للحقوق في باريس، اعتقل عام 1953 بسبب نشاطاته السياسية وفي عام 1954 انضم لأول حكومة تفاوضية شكلها الطاهر بن عمار وعين في حكومة بن عمار الثانية وزيرا للصناعة والتجارة ثم وزير دولة في أول حكومة في تاريخ تونس سنة 1956، عين في 1957 سفيرا لتونس في باريس، عين في 1959 وزيرا للإعلام، وفي 1961 أعفي من منصبه، وفي 1965 عين مرة أخرى سفيرا في فرنسا، وفي 1969 أصبح أمينا عاما مساعدا للحزب الدستوري الاشتراكي، وفي 1974 بادر إلى تبني مشروع الوحدة مع ليبيا الذي قضى عليه بورقيبة وتم إبعاده مما دفعه إلى مغادرة البلاد، ومعارضة نظام بورقيبة، وفي 1984 عينته ليبيا سفيرا لها في الأمم المتحدة، ألف العديد من الكتب أهمها "العرب في العاصفة" (أنظر: مسعود الخوند: **المرجع السابق**، ص 148).

[4]– ولد سنة 1896 بتونس من أسرة ميسورة الحال درس بالصادقية ثم بمعهد كارنو وحصل على الإجازة في القانون من جامعة باريس، تقلد عديد المناصب الإدارية العليا منها قيادة قابس، سوسة، صفاقس، وعين شيخا للمدينة بتونس ما بين 1942 و1943، كما عينه المنصف باي وزيرا للحبس، عين وزيرا في الحكومة التفاوضية التي شكلها الطاهر بن عمار 1954، وتولى بعد الاستقلال سنة 1956 رئاسة الهلال الأحمر التونسي وعين من 1958 إلى 1970 مستشارا في أول مجلس إدارة للبنك المركزي التونسي، توفي سنة 1975 (أنظر: Noureddine dougui: **Op-cit**, P 15)

[5]- Noureddine dougui: **Op-cit**, P85.

نقل بورقيبة إلى بلدة "Anily" وسمح له بالتنقل داخل فرنسا ومتابعة سير المفاوضات ومجرياتها[1]، وقد صادف هذه المفاوضات اندلاع الثورة الجزائرية في 01 نوفمبر 1954 كما كانت الثورة المغربية في أشدها مما حمل فرنسا واجبرها على الجلوس في طاولة المفاوضات مع تونس حول الاستقلال الداخلي[2]، وقد توصل الطرفان في 22 نوفمبر 1954 إلى توقيع اتفاق يتمثل في توجيه نداء في 22 نوفمبر 1954 بضرورة وضع حد للمقاومة المسلحة وتسليم السلاح[3].

تم الاتصال ببورقيبة ليتم التنسيق معه لهذا الغرض بشرط ضمان سلامة كل من يسلم سلاحه من المجاهدين وعدم تتبعه من أجل حمل السلاح ضد فرنسا، وقد طلبت الحكومة الفرنسية من وزارة الطاهر بن عمار دعوة المجاهدين للنزول من مواقعهم وتسليم أسلحتهم وشكلت لهذا الغرض لجان مشتركة تونسية فرنسية، تتجول في مختلف المناطق لجمع الأسلحة وقد حدد يوم 10 ديسمبر 1954 كآخر أجل لتسليم الأسلحة[4]، ومرت المفاوضات بفترات صعبة وواجهت عراقيل خطيرة، ومن أهم هذه العراقيل رفض الجالية الفرنسية بتونس لأي تنازل، وقد نجحوا في إسقاط حكومة مانديس فرانس في 06 فيفري 1955[5]، وتم تعويضها بحكومة إدغارفور "Edgarfour" وكانت نقاط الخلاف في هذه المفاوضات أساسا حول مسألة الأمن، القضاء، وتمثيل الفرنسيين بتونس في المجالس النيابية، إبقاء المنطقة العسكرية بجنوب البلاد تحت الإدارة الفرنسية والمصالح المالية[6]، عاد بورقيبة في 01 جوان 1955 إلى تونس ليتمتع بنجاح

---

[1]- خولة لعيرج: **المرجع السابق**، ص 169.

[2]- الهادي وناس الزريبي: **المرجع السابق**، ص 57.

[3]- خولة لعيرج: **المرجع السابق**، ص168.

[4]- الهادي وناس الزريبي: **المرجع السابق**، ص 57.

[5]- الهادي البكوش: **شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب**، موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص 181.

[6]- خولة لعيرج: **المرجع السابق**، ص 168

هذه الثورة التي لم تكن لتنضج وتنجح لولا التفاهم بينه وبين فرنسا وذلك على حساب مصلحة الكفاح المغاربي بكامله[1].

عاد بورقيبة لتونس على متن باخرة مسماة – مدينة الجزائر– وتوافدت جموع من الجماهير على تونس العاصمة، وكان رئيس الحكومة التونسية في انتظاره وقد قامت الجماهير بحمل بورقيبة على الأعناق كما كانت كل المنظمات الوطنية مثل قدماء المجاهدين مثل الساسي الأسود، الأزهر الشرايطي في انتظاره وبعد أداءه زيارة لعاهل البلاد في قرطاج، قام بورقيبة بجولة في العاصمة وانتهت المفاوضات بسلام ووقع الطرفان التونسي والفرنسي – إدغارفور والطاهر بن عمار– في 03 جوان 1955 بقصر "Hôtel Matignon" –ماتينيون– اتفاقية الاستقلال الداخلي[2]، احتوت اتفاقيات الاستقلال الداخلي على:

- اتفاقية عامة.
- اتفاقية متعلقة بحالة الأشخاص.
- اتفاقية قضائية.
- اتفاقية خاصة بالتعاون الإداري والفني.
- اتفاقية ثقافية.
- اتفاقية اقتصادية ومالية.

وتتفرع إلى بروتوكولات ومراسلات، وملاحق أمضاها عن تونس رئيس الحكومة الطاهر بن عمار ووزير الدولة المنجي سليم وعن فرنسا رئيس مجلس الوزراء إدغارفور وبيار جولي[3].

---

[1]– الهادي وناس الزريبي: **المرجع السابق**، ص 107.

[2]– عمر الشادلي: **بورقيبة كما عرفته**، تعر:علي حمريت وآخرون، ط1، (د.م.ن)، تونس، 2013، ص 106.

[3]– الهادي البكوش: **المصدر السابق**، ص 183، 184.

أكدت اتفاقية 03 جوان 1955 الاعتراف لتونس بممارستها الكاملة للسيادة الداخلية واحتفاظ فرنسا بالشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي ومراقبة الحدود وغيرها من المسائل الاقتصادية إذ أشارت الاتفاقية إلى استغلال تونس اقتصاديا وإقامة اتحاد جمركي بين البلدين وربط العملة التونسية بالفرنك الفرنسي، كما أكدت على استمرار المحاكم الفرنسية في عملها أما ثقافيا فقد أكدت هذه الاتفاقية على تدعيم اللغة الفرنسية ومؤسساتها الثقافية والتعليمية وضمان مصالح المستوطنين والموظفين الفرنسيين في تونس، وعسكريا فقد أقرت باحتفاظ فرنسا بقاعدة بحرية في بنزرت والعديد من القواعد البرية تمركز معظمها في المناطق الجنوبية لأغراض عسكرية لعل أهمها المتواجدة على الحدود التونسية الجزائرية لمحاصرة الثورة الجزائرية[1].

2- تداعيات اتفاقيات الاستقلال الداخلي:

تمثل اتفاقيات الاستقلال الداخلي في 03 جوان 1955 بداية لمرحلة دقيقة في تاريخ البلاد التونسية حيث حان فيها الوقت لجني ثمار الكفاح الوطني، فأصبحت جميع القوى السياسية والاجتماعية تتنافس من أجل إبراز أهمية دورها في معركة التحرير الوطني واحتد النزاع بين توجهين:

- توجه بورقيبة نحو الاستقلال في ظل التعاون مع فرنسا.
- توجه صالح بن يوسف نحو الاستقلال التام في كنف التعاون العربي الإسلامي[2].

وعلى هذا الأساس رفض صالح بن يوسف المفاوضات منذ البداية حيث صرح في 31 ديسمبر 1954 أثناء المفاوضات الدائرة في باريس قائلا: "يجب رفع كل التباس لتعلم فرنسا وتعلم جميع البلدان التي منحت ثقتها إلى مانديس فرانس لينهي بالوسائل السلمية كل المشاكل القائمة بين تونس وفرنسا، إن الشعب التونسي لن يرضى أبدا

[1]- محمد علي داهش: **المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)**، ط1، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2014، ص 187.

[2]- محمد المختار ناصري:**المقاومة التونسية المسلحة اشكالياتها (1952-1956)**، **المرجع السابق**، ص 191.

بحكم ذاتي صوري يحول دون تحقيق الاستقلال التام للوطن التونسي وإنما الحكم الذي تقبله لا يكون إلا متجسما في حكم وطني صرف يدير وحدة شؤون البلاد التونسية"[1]، كما اعتبر الكاتب العام للحزب الدستوري الجديد وجل قيادات الحزب الدستوري القديم هذه الاتفاقيات مجرد مناورة استعمارية تهدف إلى تكريس نظام الحماية من خلال الإقرار للفرنسيين بالحقوق التي اغتصبوها وبالتالي منح فرنسا التي كانت تلاقي مصاعب جمة في بقية بلدان المغرب العربي الوقت الكافي لالتقاط أنفاسها وتعبئة كل جهودها العسكرية لقمع الحركتين التحرريتين في كل من الجزائر والمغرب الأقصى[2]، ويرجع أحمد المستيري أصل الأزمة بين بورقيبة وبن يوسف إلى بداية 1954 وذلك بسبب التنافس على زعامة الحزب والذي تحول إلى صراع على الحكم بمجرد ما لاحت في الأفق ملامح الاستقلال[3].

عاد صالح بن يوسف إلى تونس في 13 سبتمبر 1955 واستقبله بورقيبة وجمع غفير من المواطنين في المطار وحضرا معا اجتماعا عاما وكان موقف بن يوسف وتصرفاته تتم على أنه لا يزال على رأيه في معارضة الاستقلال الداخلي وما صحبه من شروط[4]، وتجلى ذلك من خلال خطابه حيث صرح أن اتفاقية الاستقلال الداخلي ما هي إلا خطوة للوراء، ومرجعية الخطوة كما هو معلوم- اتفاقية الحماية - "اتفاقية باردو" التي أملاها الاستعمار الفرنسي على الباي في 12 ماي 1881 والتي أعطت لفرنسا حق الإشراف على المصالح الاقتصادية وبالإضافة إلى شؤون الدفاع والخارجية فالمعارضون يقولون: "إن الاتفاقية الجديدة أعطت لفرنسا امتيازات اقتصادية وأمنية

---

[1]- عميرة علية الصغير: **اليوسفيون وتحرر المغرب العربي**، ط2، المغاربية للطباعة والنشر، تونس، 2011، ص 15.

[2]- عبد الله العبعاب: **شهادة للتاريخ، مذكرات (1917-1960)**، ج1، مطبعة التسفير الفني، تونس، 2010، ص 228.

[3]- أحمد المستيري: **شهادة للتاريخ، ذكريات وتأملات وتعاليق حول فترة من التاريخ المعاصر لتونس والمغرب الكبير (1940-1990) وثورة (2010-2011)**، دار الجنوب، تونس، 2011، ص 79.

[4]- الحبيب نويرة: **ذكريات عصفت بي – الذاكرة الحية-**، دار سراس للنشر، تونس، 1992، ص 122.

وتربوية بالإضافة إلى الخارجية والدفاع فهي بذلك أسوء من معاهدة باردو وبالتالي فإنها شرعت الحضور الفرنسي من جديد وبإرادة وطنية"[1]، وفي 07 أكتوبر 1955 خطب صالح بن يوسف في جامع الزيتونة وهاجم اتفاقيات الاستقلال الداخلي ودعا للعودة إلى الكفاح لتحرير المغرب العربي، وفي 08 أكتوبر جمع الرئيس بورقيبة اللجنة الإدارية للحزب (الديوان السياسي) وفي غياب صالح بن يوسف أصر بورقيبة على اتخاذ قرار في شأن هذا الأخير[2].

وأصدر الديوان السياسي قرارا في 12 أكتوبر 1955 بإقصاء صالح بن يوسف مما أحدث انشقاقا في صفوف الحزب، بين مؤيد لقرار الإقصاء ومعارض[3]، وفي 14 أكتوبر 1955 صرح بن يوسف أن قرار عزله غير قانوني بالأساس وأنه يعتبر نفسه دائما الأمين العام للحزب الدستوري[4]، وفي 30 أكتوبر أعلن صالح بن يوسف باسم الحزب الحر الدستوري بأن الديوان السياسي لم تبقى له أهلية قيادة الحزب والأمة ودعا جميع التشكيلات الحزبية للانفصال عن الديوان السياسي والتبرؤ منه والالتحاق الفوري بالأمانة العامة للحزب[5]، وبرز الخلاف للعيان بعد أيام، ورفض صالح بن يوسف الدعوة الموجهة له لحضور مؤتمر صفاقس في 15 نوفمبر 1955، فانعقد المؤتمر دون حضوره، وشرع هذا الأخير في جولة حول أنحاء تونس يخاطب الجماهير ويتصل بالمناضلين وإطارات الحزب ويقوم بحملة ضد اتفاقيات الاستقلال الداخلي وضد الذين أبرموها، مطالبا باستئناف الجهاد بالتعاون والتضامن مع المجاهدين الجزائريين الذين

---

[1]- سالم الحداد: **حركات الرفض لنظام بورقيبة بين الاحتجاج السلمي والتمرد المسلح**، مطبعة فن الطباعة، تونس، (د- س)، ص 47.

[2]- الحبيب نويرة: **المصدر السابق**، ص 122.

[3]- أحمد المستيري: **المصدر السابق**، ص 80.

[4]- الشادلي بن عمار: **الطاهر بن عمار كفاح رجل ومصير أمة (1889-1985)**، ط1، (د-م-ن)، تونس، 2015، ص 413.

[5]- عميرة علية الصغير: **اليوسفية وتحرر المغرب العربي، المرجع السابق**، ص 50.

أشعلوا نار الثورة الجزائرية منذ شهر نوفمبر 1954[1]، نضم أنصار بن يوسف العديد من المظاهرات وحاملين شعارات تنادي بإسقاط حكومة بن عمار وسقوط المنجي سليم وزير الداخلية، الذي أصبح في عيونهم حامي حمى المجرمين[2].

وبتاريخ 20 نوفمبر 1955 اتفق صالح بن يوسف والطاهر الأسود على الرجوع إلى الكفاح المسلح من أجل الحصول على الاستقلال التام[3]، وأقدم أنصار صالح بن يوسف –اليوسفيون– على اعتداءات ضد أنصار بورقيبة ونفذوا عمليات ضد المعمرين، وأمام هذا الوضع فقد عزز بورقيبة الشبيبة الدستورية وثبتها في مليشيات، عرقل بها نشاط اليوسفيون وتدخل الجيش الفرنسي من جهته لقمع التمرد وأغتنم بورقيبة حالة انعدام الأمن ليفرض تسليم مقاليد إدارة الأمن للحكومة التونسية وقبلت فرنسا ذلك في 08 ديسمبر 1955[4]، "وعبارة اليوسفية تطلق على ذلك التيار الواسع الذي كان واقفا ضد اتفاقيات الاستقلال الداخلي وضد الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد بزعامة بورقيبة ومن تحالف معه وهذا التيار لا يقر بالوجود الفرنسي – الأمني والعسكري– والتي تضمن المصالح الفرنسية في تونس"[5]، كما أطلقت عليهم الصحافة الفرنسية اسم الفلاقة الجدد وتقصد المجموعات المسلحة المنظمة إلى صف صالح بن يوسف والتي تتركب أساسا من الفلاقة القدامى وبعض قدماء المحاربين الذين شاركوا إلى جانب فرنسا في حروبها، خاصة حرب الهند الصينية ولم يتحصلوا على حقوقهم إلى جانب أبناء القبائل والطلبة الزيتونيين والفقراء والمهمشين[6].

---

[1]– أحمد المستيري: **المصدر السابق**، ص 80.

[2]– عروسية التركي: **الحركة اليوسفية في تونس (1955–1956)**، **المرجع السابق**، ص 301.

[3]– عروسية التركي: **الحركة اليوسفية في تونس (1955–1956)**، **المرجع السابق**، ص 313.

[4]– عمر الشادلي: **المصدر السابق**، ص 109.

[5]– عميرة علية الصغير: **المقاومة الشعبية في تونس في الخمسينات، انتفاضة المدن والفلاقة اليوسفية**، **المرجع السابق**، ص 153.

[6]– عروسية التركي: **الحركة اليوسفية في تونس (1955–1956)**، **المرجع السابق**، ص 316.

تدعم موقف اليوسفية منذ التحاق الطاهر الأسود بالأمانة العامة منذ ديسمبر 1955 وبداية تشكل المجموعات الفدائية ويتألف بعضها من عناصر تونسية وجزائرية، ومن أهم هذه المجموعات نذكر: مجموعة رضا بن عمار بالعاصمة، مجموعة الطاهر الأسود بالوسط الغربي، مجموعة مصباح النيفر بالجنوب الشرقي، مجموعة جاب الله بالجنوب الغربي، مجموعة الطيب الزلاّق[1] بالشمال الغربي، وأعلن الطاهر الأسود بصفته القائد العام لجيش التحرير التونسي: "أن الهدف من إحداث هذا الجيش هو تحرير وطننا العزيز من قاذورات الاستعمار وأذنابه، وقد قررنا ضم جيشنا إلى جيوش إخواننا الجزائريين والمغاربة"[2]، وقام الطاهر الأسود في 22 ديسمبر 1955 بتوزيع مناشير تدعوا رفاقه القدامى في الكفاح إلى استئناف المقاومة قائلا: "ما عليكم إلا الانضمام إلى صفوف الكفاح في ميدان الشرف وأنكم ستجدون كل ما تحتاجون إليه لمواصلة الجهاد" ولمزيد من التحسيس قام الأسود بعدة جولات في تونس وعقد عدة اجتماعات سرية لجمع المؤيدين[3].

لقد غادر الطاهر الأسود نحو ليبيا في غرة جانفي 1956 ليجتمع مع وفد مصري يضم عددا من القادة العسكريين ليخرج المجتمعون بفكرة توحيد الثورة وتحديد المخطط العربي للعمليات العسكرية ولتجسيد هذه الفكرة على أرض الواقع فقد انتقل الطاهر

---

[1]- ولد سنة 1916 بوادي مليز بالقرب من عين دراهم، اشتغل بالسكة الحديدية قبل أن يجند في الحرب العالمية الثانية، انخرط في المقاومة المسلحة في الخمسينيات في جهة سوق الأربعاء على الحدود الجزائرية التونسية وعاود رفع السلاح أواخر 1955 في إطار المقاومة اليوسفية لتحقيق الاستقلال التام ونصرة الثورة الجزائرية وفي 25 جانفي 1956 وأمام ملاحقة أنصار بورقيبة والجيش الفرنسي سلم نفسه مع سبعة من رفاقه وفي 07 ماي 1956 حكم عليه بالإعدام بتهمة الخيانة والتمرد ونفذ الحكم عليه في 28 جويلية 1956 شنقا (أنظر: عميرة علية الصغير: **في التحرر الاجتماعي والوطني، فصول من تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق**، ص 183).

[2]- محمد مختار ناصري: **المقاومة التونسية المسلحة اشكالياتها (1952-1956)**، **المرجع السابق**، ص 193.

[3]- عروسية التركي: **الحركة اليوسفية في تونس (1955-1956)**، **المرجع السابق**، ص 314، 315.

الأسود إلى مصر واجتمع بالرئيس المصري جمال عبد الناصر[1]، وتقرر تكوين قيادة موحدة وعين الطاهر الأسود رئيسا للقيادة الثورية لتحرير الشمال الإفريقي وظيفتها جمع السلاح والأموال[2]، أما في تونس ونظرا للأوضاع الخطيرة التي أصبحت تهدد أمن البلاد ووحدتها، فقد سارعت حكومة الطاهر بن عمار إلى اتخاذ جملة من الإجراءات لتطويق الأزمة والحيلولة دون انتشارها، فضيقت الخناق على أنصار الأمانة العامة وحاولت التصدي لنشاطاتهم فأصدرت في أواخر جانفي 1956 أمر يقضي بإحداث مجلس جنائي خاص بالجرائم السياسية والتآمر على أمن الدولة لينظر في القضايا التي تورط فيها قيادات الأمانة[3]، وبعد إصدار القرار مباشرة تمكن صالح بن يوسف من الفرار إلى ليبيا حيث دخل إليها يوم 28 جانفي 1956 ثم التحق بعاصمتها طرابلس يوم 01 فيفري 1956، ومنحته السلطات الليبية حق اللجوء السياسي وقاد بذلك حركة المقاومة اليوسفية- المعارضة- من أجل تحقيق الاستقلال التام[4].

---

[1]- الضاوي موسى: **أضواء الحركة اليوسفية بجبهة تطاوين (1955-1956)**، ط1، مطبعة التسفير، تونس، 2018، ص 85.

[2]- محمد مختار ناصري: **المقاومة التونسية المسلحة اشكالياتها (1952-1956)**، **المرجع السابق**، ص 197.

[3]- لمياء سحنون: **المرجع السابق**، ص 389.

[4]- موسم عبد الحفيظ: **الحركة اليوسفية والثورة التحريرية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه (ل.م.د) في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2015- 2016، ص 82، 83.

المطلب الثاني: إمضاء برتوكول الاستقلال التام 20 مارس 1956

في الظروف التي كانت تعيش فيها البلاد ما يشبه الحرب الأهلية نتيجة احتدام الصراع بين مؤيدي الاتفاقيات التونسية الفرنسية ومعارضيها، شهدت الساحة السياسية الفرنسية جملة من التطورات[1]، والمتمثلة في سقوط حكومة إدغارفور يوم 24 جانفي 1956 وتشكلت على أنقضاها في فيفري 1956 حكومة جديدة سيطر عليها الاشتراكيين وترأسها غي مولي "Guy Mollet" الذي عهد بوزارة الخارجية "كريستيان بينوو آلان سافاري "Alan Savary" بتولي خطة كتابة دولة الشؤون التونسية والمغربية وعين الراديكالي الاشتراكي "بيار مانديس فرانس" في خطة وزير دولة من دون حقيبة وتوفرت بذلك فرصة نادرة لاستئناف المفاوضات الفرنسية على أسس جديدة فرضتها تطور الأوضاع الداخلية المتميزة باستفحال المعارضة اليوسفية[2]، وقد خاطب آلان سفاري حول خطورة الأوضاع في تونس وقضية فرار صالح بن يوسف إلى ليبيا وإمكانية تشكيل عصابات فدائية مسلحة والتنسيق مع الثورة الجزائرية، سوف يساهم في تأزم الأوضاع أكثر في تونس، هذا التهديد اليوسفي واحتمال التنسيق مع الثورة الجزائرية استغله بورقيبة كورقة ضغط على الحكومة الفرنسية لمراجعة اتفاقيات الحكم الذاتي، كما استغل رضوخ فرنسا لشروط السلطان محمد الخامس في التفاوض على الاستقلال التام إثر نقله من مدغشقر إلى فرنسا ثم عودته إلى المغرب في 18 نوفمبر 1955[3]، وفي 02 فيفري 1956 سافر بورقيبة إلى فرنسا بسبب تطور الأوضاع لمحاولة إيجاد حل نهائي يتمثل في حصول تونس على استقلالها التام[4].

---

[1]- لمياء سحنون: **المرجع السابق**، ص 389.

[2]- فوزي السباعي: **الطاهر بن عمار (1889-1985) ببيوغرافيا تاريخية**، ج1، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة تونس، 2010، ص 455.

[3]- نجيب دكاني: **الصراع اليوسفي البورقيبي وعلاقته بالثورة الجزائرية، خلفيات موقفي صالح بن يوسف وبورقيبة من الثورة الجزائرية**، المصادر، العدد 29، (د – س)، ص 359، 360.

[4]- محمد الصافي: **المرجع السابق**، ص 157.

كانت لبورقيبة عدة لقاءات بينه وبين أعضاء الحكومة الفرنسية، وفي 03 فيفري 1956 التقى برئيس الحكومة غي مولي بحضور المندوب السامي لفرنسا بتونس ووكيل وزارة الخارجية المكلف بشؤون المغرب وتونس للتباحث حول أرضية جديدة للعلاقات الفرنسية – التونسية، وتمثلت أدوات ضغط بورقيبة على الحكومة الفرنسية أن تمنحه الاستقلال التام وذلك عن طريق التفاوض عكس ما يريد أن يفتكه بن يوسف بالقوة وحسب وضع فرنسا الذي أصبح يفرض عليها عدم التورط في حرب شاملة بمنطقة شمال إفريقيا[1]، وقد صرح آلان سافاري في 07 فيفري 1956 باستعداد فرنسا لفتح مفاوضات جديدة مع الحكومة التونسية إن رغب الباي في ذلك، وفي 09 فيفري 1956 كلف محمد الأمين باي وزيره الأول الطاهر بن عمار بإبلاغ الحكومة الفرنسية برغبته في فتح المفاوضات الجديدة القاضية بمنح الاستقلال للبلاد التونسية[2]، وفي 10 فيفري 1956 استقبل الباي بقصر قرطاج "روجي سيدو" بحضور الطاهر بن عمار حيث تقرر في هذا اللقاء استئناف المفاوضات قصد تطوير العلاقات التونسية الفرنسية[3] وكان قد تشكل الوفد التونسي المفاوض في 24 فيفري 1956 برئاسة الطاهر بن عمار بمشاركة كل من المنجي سليم، محمد المصمودي – وزير الاقتصاد–، والباهي الأدغم – وزير الدولة–[4].

وبتاريخ 26 فيفري 1956 انتقل الوفد التفاوضي إلى باريس وكان أول اتصال مع الوفد الفرنسي يوم 27 فيفري 1956 حيث صرح "غي مولي" قائلا: "إن تصريحات السادة روجي سيدو وكريستيان بينو وآلان سفاري لم تفهم على حقيقتها من طرف الحكومة التونسية وإن المفاوضات ستقضي إلى الاستقلال في إطار التكافل"، أي

---

[1]– يحياوي عبد الوهاب: **انعكاسات الحزب الدستوري التونسي على مقاومة صالح بن يوسف**، مجلة آفاق للعلوم، العدد 06، جامعة الجلفة، 2017، ص 59.

[2]– فوزي السباعي: **المرجع السابق**، ص 455.

[3]– الشادلي بن عمار: **المصدر السابق**، ص 450.

[4]– يحياوي عبد الوهاب: **المرجع السابق**، ص 60.

اشتراك البلدين في ميادين الدفاع والدبلوماسية والعدالة والاقتصاد[1]، وبناءا على هذه الاستعدادات دخل وفد حكومي تونسي في مفاوضات رسمية ابتدأت يوم 29 فيفري، واشتد الخلاف مع فرنسا وتوترت أجواء المفاوضات، ففرنسا تلح على ربط الاستقلال بالتكافل وتونس ترفض ذلك[2]، واستأنف وفد التفاوض الفرنسي- التونسي جلسة عمل ثانية يوم 01 مارس 1956 وتم فيها تبادل وجهات النظر بين الطرفين وكذلك الاتفاق على جدول أعمال المفاوضات حيث خطب الطاهر بن عمار قائلا: "إن حصول البلاد التونسية على استقلالها سيفرض على مفاوضينا وضع حد لمعاهدة باردو"[3]، ونظرا لتعثر المفاوضات فقد استنجد مجلس الوزراء الفرنسي يوم 17 مارس 1956 لحسم الأمر بالحبيب بورقيبة ومواصلة المفاوضات، وتولى الطاهر بن عمار يوم 20 مارس 1956 شرف التوقيع على نص بروتوكول الاستقلال نيابة عن البلاد التونسية في حين وقع كريستيان ديينو نيابة عن الحكومة الفرنسية هذه الاتفاقية[4].

لقد نص بروتوكول الاستقلال التام 20 مارس 1956 على ثلاث نقاط:

- عدم صلاحية معاهدة باردو 1881 أي إلغائها نهائيا .
- تعديل أو إلغاء أحكام اتفاقيات 03 جوان 1955.

– مباشرة تونس مسؤولياتها في الشؤون الخارجية، الأمن والدفاع وبتكوين جيش تونسي في نطاق احترام سيادتهما وتتفق فرنسا وتونس على تحديد أو إكمال صيغ التكافل وذلك بتنظيم تعاون البلدين ضمن المصلحة المشتركة لاسيما الدفاع والعلاقات الخارجية[5].

[1]- الشادلي بن عمار: **المصدر السابق**، ص 464.

[2]- الهادي بكوش: **المصدر السابق**، ص 202.

[3]- الشادلي بن عمار: **المصدر السابق**، ص 451.

[4]- فوزي السباعي: **المرجع السابق**، ص 461.

[5]- يحياوي عبد الوهاب: **المرجع السابق**، ص 60.

وتعددت اللقاءات لإعطاء التكافل محتوى، لعلها لم تسفر عن نتيجة وأعلن المجلس القومي التأسيس في 08 أفريل 1956 أن تونس دولة حرة مستقلة وتخلصت تونس من جميع القيود بما فيها الاستقلال في كنف التكافل بالرغم من المحاولات الفرنسية من عرقلة هذا الاستقلال ومحاولة تنقيح بروتوكول 20 مارس 1956 قبل الاعتراف به[1]، ولم يكن نيل الاستقلال نهاية للجهاد في سبيل حرية تونس الكامل بل كان نهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى وهي مرحلة تجسيد هذا الاستقلال على أرض الواقع[2]، وقد اعتبر صالح بن يوسف هذا البروتوكول خطوة متقدمة ولم يرفض بن يوسف قراراته جملة وتفصيلا وقد صرح قائلا: "إني في هذا الظرف التاريخي الحاسم أدعوا شعبنا العربي الأبي إلى الحذر واليقظة ومضاعفة الجهود ومواصلة الكفاح لتقويض صرح الاحتلال الأجنبي لأنه لا معنى للاستقلال مادامت جيوش العدوان الاستعمار ترابط بأرض الوطن، فتكون خطر دائم يهدد في كل آن وحين مصير الشعب ومقومات السيادة ومقدرات البلاد"[3].

[1]– حفيظ طبابي: **المرجع السابق**، ص 141.

[2]– الهادي البكوش: **المصدر السابق**، ص 203.

[3]– محمد المختار ناصري: **الحركة الوطنية التونسية بين البورقيبية واليوسفية (1934-1961)**، شهادة الكفاءة في البحث، قسم التاريخ، جامعة تونس، 1991، ص 143.

المبحث الثالث: مظاهر الكفاح المشترك

المطلب الأول: جيش تحرير المغرب العربي

إن فكرة تكوين جيش مغاربي لتحرير الأقطار الثلاثة تعود إلى المناضل عبد الكريم الخطابي الذي دعا إليها باستمرار[1]، وذلك يعود إلى سنة 1948 حيث كان بورقيبة موافقا عليها، عكس ما كان عليه موقف صالح بن يوسف اتجاه تكوين تنظيمات عسكرية للتحرير وهو ما تدعمه شهادة المؤرخ الجزائري محمد حربي وشهادة رجل الميدان البشير زرق العيون[2]، وقد سهر على إنجازها اللاجئون السياسيون المغاربة في المشرق عبر الاتصال بالدول العربية الإسلامية، فقد قام الحبيب بورقيبة الأمين العام للجنة تحرير شمال إفريقيا بجولة في الأقطار العربية لكسب الدعم المادي والمعنوي، كما تكثفت الاتصالات بين القاهرة وعواصم شمال إفريقيا قصد إعداد جيش التحرير، ومنذ أواخر الأربعينات كلف بورقيبة محمد بورخيس بإعداد قوات الكومندوس وبدأت تتأسس مراكز التدريب بمصر تحت إشراف عبد الكريم الخطابي[3]، وفي مارس 1952 ألتحق به علي زليطني، الذي أشرف على تجميع اللاجئين التونسيين والجزائريين والمغاربة في أماكن سكن سرعان ما تحولت إلى معسكرات تحت قيادته، أما التكوين العسكري فقد تكلف به عز الدين عزوز والذي فيما بعد قاطع الحزب الدستوري الجديد عندما قبل الدخول في مفاوضات مع فرنسا[4].

كان مصير هذه المفاوضات الفشل لتندلع المقاومة المسلحة الأولى في تونس، هذا ما دفع لجنة تحرير المغرب العربي لعقد اجتماع سنة 1952 بالقاهرة واتفقوا على القيام بعمل ثوري مماثل لما يحدث في تونس والعمل على تعميمه في كامل المغرب

---

[1]- الطاهر جبلي: **الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية (1954-1962)**، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014، ص 174.

[2]- عروسية التركي: **الحركة اليوسفية في تونس (1955-1956)**، **المرجع السابق**، ص 318.

[3]- عروسية التركي: **فصول في تاريخ الحركة الوطنية في تونس المعاصرة**، **المرجع السابق**، ص 155.

[4]- عروسية التركي: **الحركة اليوسفية في تونس (1955-1956)**، **المرجع السابق**، ص 118، 119.

العربي، ولتجسيد هذا المشروع حاولت اللجنة تكوين شبكة للتنسيق لعملية الكفاح المسلح على مستوى المغرب العربي تكون أداة لتحقيق الاستقلال لكافة أقطار المغرب العربي وفي شهادة لمحمد بوضياف أنه كان من المفروض أن يبدأ الكفاح المغاربي المسلح الموحد في خريف 1953 غير أن انفجار مستودع مصنع الذخيرة في الأوراس أجل الأمر[1]، وبدخول تونس في المفاوضات وقرار تجريد الثوار من أسلحتهم تسبب في انقسام داخل الحزب الدستوري وبين اللاجئين التونسيين في المشرق بين مؤيد ومعارض للمفاوضات، ورغم هذه القرارات فإن التدريبات وعمليات إعداد جيش التحرير المغاربي استمرت رغم التذبذب والاضطراب وقد تواصل العمل بمراكز التدريبات لتلبية حاجيات جيش التحرير الجزائري[2]، وبعد اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 ظهرت وضعية جديدة في المنطقة حيث حاول المتمسكون بالعمل الثوري الموحد استغلالها لتعميم الثورة في كامل المغرب العربي وفي هذا الإطار وقعت جبهة التحرير الوطني الجزائري في بداية 1955 اتفاقا سريا مع كل من علال الفاسي – الأمين العام للجنة تحرير المغرب– وصالح بن يوسف حول انضمام ومشاركة تونس والمغرب إلى جانب الجزائر في الكفاح المسلح ضد فرنسا[3].

أكدت الثورة الجزائرية على البعد المغاربي لذلك فقد كثف قادتها من الاتصالات بالقيادة في كل من تونس والمغرب، أسفرت هذه الاتصالات عن عقد اجتماع في 20 أوت 1955 بمدينة تطوان المغربية والذي حضره عن الجانب المغربي كل من عبد الكريم الخطابي والحسن بن عبدالله صفي الدين والحسن برادة وسعيد بونعيلات والغالي العراقي، ومن الجانب الجزائري أحمد بن بلة ومحمد بوضياف وتم الاتفاق على تأسيس جيش تحرير المغرب العربي ويضم مجاهدين من المغرب والجزائر وتونس يمارس

---

[1]– معمر العايب: **مؤتمر طنجة المغاربيي – دراسة تحليلية تقييمية**–، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 57.

[2]– عروسية التركي: **الحركة اليوسفية في تونس (1955–1956)**، **المرجع السابق**، ص 319، 320.

[3]– معمر العايب: **المرجع السابق**، ص 60.

مهامه إلى أن تحصل الأقطار الثلاثة على الاستقلال التام، وانطلقت العمليات العسكرية المشتركة الجزائرية – المغربية في 02 أكتوبر 1955 على الجبهة الجزائرية المغربية والتي حققت نجاحات باهرة وخاضت عدة معارك واشتباكات وبهذه العمليات الناجحة دخلت حركة التحرير المغاربية مرحلة حاسمة وأصبح جيش تحرير المغرب العربي حقيقة مجسدة في الميدان[1]، ويعد اشتداد الصراع السياسي بين بورقيبة وبن يوسف المنادي بالاستقلال التام وتوحيد الكفاح المسلح مع الثورة الجزائرية وجيش تحرير المغرب العربي وفي 24 نوفمبر 1955 اجتمع الطاهر الأسود وعبد العزيز شوشان[2] مع فتحي الدين وإسماعيل صادق بمزرعة بالقرب من طرابلس وذلك من أجل الاتفاق على شحن الأسلحة[3].

كون الطاهر الأسود عدة فرق لجيش التحرير الوطني التونسي ونظم لها قيادات عبر كل التراب التونسي وعلى مستوى الحدود التونسية – الجزائرية[4]، وقبل مغادرته الأراضي التونسية إلى طرابلس حضر اجتماعا عقده صالح بن يوسف بمنزله في جانفي 1956 ضم من الجزائر عبد الحي السعيد وعباس لغرور قائدي جبهة التحرير كما حضره من مراكش محمد البصري قائد المجاهدين ومن الجانب التونسي بن يوسف، وعلي زليطني والطاهر الأسود والطيب الزلاق وذلك تمهيدا لتكوين جيش

[1]– رضا ميموني: **المرجع السابق**، ص 82، 83.

[2]– ولد سنة 1928 بالقلعة الكبرى بالساحل التونسي، درس بالصادقية واشتغل كاتبا بمحكمة سوسة، انخرط في العمل الوطني مبكرا في الشبيبة المدرسية، وكان في الخمسينات قبل إيقافه عنصر وصل بين مقاومي الشمال والساحل وقبض عليه وفر من السجن ليلجأ إلى طرابلس في أوت 1953، وعند الخلاف اليوسفي البورقيبي وقف إلى جانب صالح بن يوسف وساهم من موقعه بصفته المعين المباشر لبن يوسف في التنسيق بين التونسيين والجزائريين وتأمين تهريب السلاح للمقاومين وحكم عليه غيابيا مع اليوسفيين بالإعدام ولجأ للجزائر ولم يعد إلى تونس إلا في أواخر السبعينات وعفا عنه بورقيبة وانتخب نائبا لمجلس النواب، وتوفي سنة 2000 (أنظر: عميرة علية الصغير: **في التحرر الاجتماعي والوطني، فصول من تاريخ تونس المعاصر،المرجع السابق**، ص 183).

[3]– فتحي الديب: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 133.

[4]– محمد بلقاسم: **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، المرجع السابق**، ص 193.

تحرير مغاربي يتولى تحرير شمال إفريقيا[1]، وبلغ بن يوسف الحاضرين رغبة عبد الناصر في اللقاء بهم والتشاور معهم عن كيفية إمدادهم بالسلاح لتحرير المغرب العربي وفي إطار الإعداد والتنسيق بين المقاومين في الجزائر والمغرب سافر الطاهر الأسود إلى القاهرة في بداية 1956 والتقى بفتحي الديب وجمال عبد الناصر وأحمد بن بلة[2]، وعباس لغرور قصد وضع خطة النضال المسلح الموحد[3]، وأسند جمال عبد الناصر القيادة العامة والتنسيق للطاهر الأسود وتقرر أن تكون الجزائر مقرا للأسلحة التي يحتاجها جيش شمال إفريقيا، وتكون جيش تحرير شمال إفريقيا من جيوش تحرير المغرب والجزائر وتونس[4].

أعلن الطاهر الأسود في بيان نشرته صحيفة الصباح يوم 12 فيفري 1956 عن تأسيس جيش التحرير الوطني التونسي قال فيه: "هذا بيان القيادة العامة لجيش التحرير التونسي توجهه إلى الشعب التونسي، تعلن على رؤوس الملأ للشعب التونسي والشعب الفرنسي والعالم بأسره أننا أحدثنا على بركة الله جيشا تحريريا وطنيا تونسيا مهمته

---

[1]- الهادي وناس الزريبي: **المرجع السابق**، ص 82.

[2]- ولد في 25 سبتمبر 1918 بمغنية ولاية تلمسان من عائلة فقيرة، دخل المدرسة في مغنية والتحق بتلمسان لإكمال الدراسة الثانوية، التحق بحزب الشعب وهو في سن 16 سنة وتم تجنيده إجباريا في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية، عمل مستشارا بلديا بمغنية 1947 وأصبح عضوا في هذه المقاطعة في المجلس الجزائري وفي 1949 صار رئيسا لهيئة أركان المنظمة الخاصة OS، كان عضوا في اللجنة المركزية في ح.إ.ح.د حكم عليه بالسجن عام 1950، وفر منه في مارس 1952 والتحق بفرنسا ثم القاهرة، نظم تفجير الثورة مع اخوته من أعضاء OS، وكان من أبرز قادة الطائرة المختطفة في 22 اكتوبر 1656 وبقي في السجن حتى 1962 وبقي عضوا في المجلس الوطني للثورة ثم نائبا في الحكومة المؤقتة وعضوا للجنة التنسيق والتنفيذ، وبعد إطلاق سراحه في سنة 1962 اختلف مع الحكومة المؤقتة وتحالف مع هيئة الأركان برئاسة هواري بومدين، ترأس بعدها المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ثم انتخب رئيسا للجمهورية الجزائرية، وبعد انقلاب العسكري لهواري بومدين عام 1965 بقي في السجن حتى سنة 1980، دعم روح الأخوية بين الجزائريين ويدعوا إلى إصلاح ذات البين في إطار السياسة الموفقة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، (أنظر: يوسف مناصرية: **دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية(1954-1962)، دار هومة للنشر،الجزائر، 2013**، ص 207، 208).

[3]- محمد بلقاسم: **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا – واقع فكرة الوحدة (1954-1975)**، **المرجع السابق**، ص 194.

[4]- الضاوي موسى: **المرجع السابق**، ص 86.

تحرير وطننا العزيز من قاذورات الاستعمار وأذنابه، وقد قررنا ضم جيشنا المبارك إلى جيوش إخواننا الجزائريين والمغاربة...."[1]، وبعد الترتيبات بين عبد الناصر وبعض القيادات الميدانية في القاهرة حول تكوين الجيش وتسليحه فإن عملية الحصول على السلاح تمر بعدة مراحل:

- **المرحلة الأولى:** مرحلة جلب السلاح إلى الحدود الليبية البحرية، أشرف عليها فتحي الديب[2] حيث يقول: "كنا قد بدأنا استخدام اليخت هوب في نقل الأسلحة إلى السواحل الليبية لتلبية احتياجات جبهة التحرير الجزائرية وإمداد جيش التحرير التونسي بكميات من السلاح والذخيرة تكفي لبدأ عملياته".

- **المرحلة الثانية:** نقل الأسلحة من الحدود الليبية المصرية إلى الحدود الليبية التونسية، حيث كان يشرف عليها الطاهر الأسود قائد لجنة التنسيق المغاربية، حيث يقوم بإيصال السلاح إلى الحدود الليبية التونسية وكان يجازف بنفسه فيخترق الحدود ليتصل بقادة جيش التحرير التونسي والتنسيق معهم لتسليم السلاح[3].

- **المرحلة الثالثة:** توزيع الأسلحة، بعد شحن الأسلحة ووصولها للسواحل الليبية يتم تسليمها من قبل القيادة العليا لجيش تحرير شمال إفريقيا ثم يقع توزيعها في أقرب وقت على فرق مكلفة بإيصالها للتراب التونسي وعند وصولها للحدود الليبية التونسية، هذه الفرق تسلك طرقا مختلفة وعديدة وبذلك تدخل تونس في شكل مجموعات متفرقة التي تحمل السلاح على ظهر الجمال تحت إشراف مجموعة من الفلاقة على طول الطريق الممتدة من ليبيا إلى تونس من برج مشيقيق فجنوب رمادة في اتجاه الظاهر فبالشيمة ثم الحامة التي أصبحت مركزا هاما لتجميع الأسلحة حيث تلتقي فيها خطوط قوافل تهريب السلاح القادمة من ليبيا وهي أيضا نقطة توزيع الأسلحة وبعد تزويد جيش التحرير

---

[1]- عميرة علية الصغير: **اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، المرجع اسابق**، ص 105.

[2]- الضاوي موسى: **المرجع السابق**، ص 88.

[3]- الهادي وناس الزريبي: **المرجع السابق**، ص 86.

التونسي بما يحتاج من أسلحة تؤخذ الأسلحة المرصودة لجيش التحرير الجزائري طريقها من الحامة فسكرة ومنها إلى الشارب فحذيفة فالسند، ومن قفصة تتحول القافلة وتقطع جنوب تمغرة في اتجاه التراب الجزائري[1]، وأمام هذا التنسيق بين الثورة الجزائرية والمقاومة التونسية تحت تنظيم جيش التحرير المغربي الذي يتلقى الدعم والمساندة من لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة الشيء الذي جعل فرنسا تشعر بالخطر على وجودها في شمال إفريقيا واقتنعت بأنها إن لم تمنح الاستقلال لتونس فإنها ستخسر نفوذها الاقتصادي والثقافي وتنظم تونس للتيار الوحدوي لذلك سارعت فرنسا لإمضاء بروتوكول الاستقلال التام في 20 مارس 1956، ورغم هذه المستجدات فإن المقاومة التونسية ازدادت تلاحما مع الثورة الجزائرية[2].

المطلب الثاني: تنسيق العمل الثوري بين اليوسفيين والثورة

شهدت تونس منذ أواخر 1955 حتى صائفة 1957 عودة واسعة للمقاومة المسلحة والتي عرفت بالمقاومة اليوسفية أو الثورة الثانية في إطار الخلاف بين المدافعين على اتفاقيات الاستقلال الداخلي – البورقيبيون- والرافضين لها – اليوسفيون- وكان للمقاومة الجزائرية حضور كبير فيها تحت راية التضامن المغاربي والعروبة والإسلام من أجل استقلال بلدان المغرب[3]، واختارت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها التعامل مع صالح بن يوسف في تنسيق العمل الثوري وتسخير الشبكات التونسية لتمرير الأسلحة واستجاب بن يوسف لعروض التنسيق أثناء اجتماعه مع بن بلة عقب عودته من مؤتمر باندونغ، إذ أبدى استعداده لإعادة إحياء جبهة الكفاح في

[1]- عروسية التركي: **الحركة اليوسفية في تونس (1955-1956)**، **المرجع السابق**، ص 354، 355.

[2]- رضا ميموني: **المرجع السابق**، ص 89.

[3]- عبد الحميد الهلالي: **جندوبة (1881-1956)، علاقة الحركة الوطنية بالأرياف**،، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2009، ص 204.

تونس[1]، وتقرر القضاء على الاستعمار الفرنسي بخوض مقاومة مشتركة عنيفة في كافة أقطار المغرب العربي[2]، وقد اجتهد قادة المقاومة التونسية في الاتصال بمسؤولي الثورة الجزائرية عشية تجهيز جيش التحرير التونسي وفي إطار التنسيق وجه الطاهر الأسود رسالة إلى قادة الثورة الجزائرية في الداخل بتاريخ 23 ديسمبر 1955 أكد فيها على تضامن المقاومين التونسيين مع الثورة الجزائرية وضرورة استقلال المغرب العربي دون تفريق بين أقطاره الثلاث وكذلك دعم النضال الموحد الموجه ضد الاستعمار الفرنسي.

تضمنت رسالة الطاهر لسود كذلك مجموعة من المطالب والتوجيهات تضبط أسس العلاقة بين المقاومين اليوسفيين والثورة الجزائرية تمثلت في:

1. الاقتراب من الحدود التونسية حتى يتمكن الثوار التونسيون من الاندماج في وحدات الثورة.
2. الحذر من التونسيون الموالين لبورقيبة- المكتب السياسي لأنهم يعادون الأمانة بقيادة صالح بن يوسف حتى لا يضروا بوحدة وعمل وتنسيق الجبهتين اليوسفية - الجزائرية.
3. الإعلام والتنسيق بين الطرفين عند وصول الأسلحة من الخارج.
4. وجوب إجراء تحقيقات مع التونسيين المنخرطين في صفوف الثورة[3].

وقد تكونت طيلة فترة (1955-1957) عصابات مقاومة مشتركة تؤتمر من الجانب التونسي بأوامر قائدها العام صالح بن يوسف وقائدها الميداني الطاهر الأسود،

---

[1]- عبد الله مقلاتي: **العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)**، أطروحة دكتوراه، علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قنسطينة ،2007- 2008، ص 168.

[2]- عميرة علية الصغير: **في التحرر الاجتماعي والوطني، فصول من تاريخ تونس المعاصر، المرجع سابق**، ص 200.

[3]- عبد الله مقلاتي: **العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، المرجع السابق**، ص 170.

وفي الجانب الجزائري قيادات وحدات جيش التحرير الجزائري وقد تم إحصاء للفترة الممتدة من أواخر 1954 حتى بداية 1957 ما يزيد على ثلاثين (30) فرقة مقاومة يقودها جزائريون، منها فرق حمدي باشا (شمال قريانة)، عبد القادر السوفي (جبهة القصرين ومكثر)، ومحمد الجبالي بن عمر الجيلاني (منطقة قفصة)، الزين لسود (جبال الرديف) محمد الشريف (سوق الأربعاء وجبال خيمر)[1]، بالإضافة إلى فرق قادها مجاهدون تونسيون أمثال: الطيب الزلاق، أحمد الأزرق ومحمد بن مصباح النيفروكانت هذه الفرق في فصائل منفردة أو ضمن وحدات قتالية مشتركة مع الثوار الجزائريين وأهم هذه الفصائل المشتركة: فصيلة الطيب الزلاق ومحمد الشريف وبها حوالي 100 مقاتل، وكانت مقسمة إلى أربع (04) فرق وكفرقة عبد القادر السوفي[2]، حيث تتكون من 50 تونسيا و15 جزائريا، وفرقة عبد المجيد التي تتكون من 90 جزائريا و10 تونسيين والعديد من الفرق والفصائل الأخرى[3]، وبدأ جيش التحرير التونسي في التنسيق مع جبهة التحرير الجزائرية على العمل المشترك ووقعت معارك كبيرة في بني خداش وتطاوين، قفصة، نقزاوة، القصرين، أم العرايس، الرديف، المتلوي ونقطة، وكان الشعب التونسي يمون الجميع إيمانا بوحدة الكفاح المشترك[4]، وكان شعار هذه الفصائل الجهاد تحت راية "وحدة المصير في تحرير المغرب العربي" وتفيد بعض المصادر أن التنسيق والالتحام كان بين المقاومين في تونس والجزائر متبادلا وكانت هناك كلمة السر "لقبول التونسيين المتطوعين في صفوف الثوار الجزائريين وخاض الطرفين العديد من المعارك والاشتباكات والمناوشات والكمائن والغارات ضد النظام البورقيبي والقوات الفرنسية أو القوات البورقيبية – الفرنسية

[1]– عبد الحميد الهلالي: **المرجع السابق**، ص 204.

[2]– محمد بلقاسم: **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا – واقع فكرة الوحدة (1954-1975)**،، **المرجع السابق**، ص 203.

[3]– حبيب حسن اللولب: **التونسيون والثورة الجزائرية**، ج2، **المرجع السابق**، ص 108.

[4]– الطاهر عبدالله: **المصدر السابق**، ص 133.

المشتركة في الجنوب الشرقي التونسي وجبال قفصة، شط الجريد وعلى طول الحدود والتي دامت إلى 1957[1].

وحسب عميرة علية الصغير في كتابه "في التحرر الاجتماعي والوطني، فصول في تاريخ تونس المعاصرة" فإنه تم إحصاء أكثر من 28 معركة عامة استخدمت فيها القوات الفرنسية الطائرات والمدفعية وكان فيها المقاومون الجزائريون إلى جانب التونسيين، نذكر منها على سبيل المثال معركة خنق الثالجة 03 جانفي 1956.

- معارك جبال قفصة بقيادة الجزائري الشيخ صالح من 5 إلى 30 سبتمبر 1956، معركة مطماطة ومدنين من 26 إلى 31 مارس 1956.

- معركة جبل طريش: 14 مارس 1956، معركة جبل المُرّة الأولى بقيادة الطالب العربي 31 مارس 1956[2]، معركة بورملي: أوت 1955 بقيادة الطيب لاندوشين وسمي بهذا الاسم لأنه شارك مع الجيش الفرنسي في حرب الهند الصينية، ينتمي جنود هذا الفوج لعشيرة الزرامة ويقول عثمان سعدي في مذكراته أنه وبينما كانوا يراقبون خطوط عبور السلاح الآتي من المشرق في السلسة الجبلية التونسية المرتبطة بسلسلة أوراس النمامشة وصلتهم معلومات مفادها أن قوات عسكرية فرنسية تتجه نحوهم وتقوم بتطويق الجبل الذي هم فيه ورغم قلة السلاح والذخيرة إلا أنه وبفضل خبرة الطيب لاندوشين تم محاصرة الجنود الفرنسيين واستطاع المجاهدين اغتنام مجموعة هامة من الأسلحة والذخيرة والقنابل اليدوية وكانت غنائم هذه المعركة 60 بندقية، 100 قنبلة يدوية بالإضافة إلى الخناجر وغيرها من العتاد واستشهد في هذه المعركة ثلاث (03) مجاهدين[3]، كذلك من المعارك معركة بجبال خمير في الحدود التونسية الجزائرية

[1]- محمد بلقاسم: **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا – واقع فكرة الوحدة (1954-1975)**، **المرجع السابق**، ص 204.

[2]- عميرة علية الصغير: **التحرر الاجتماعي والوطني، فصول من تاريخ تونس المعاصرة**، **المرجع السابق**، ص 205.

[3]- عثمان سعدي بن الحاج: **مصدر سابق**، ص 49، 50.

وقد أصدرت المندوبية الفرنسية بيانا تحدثت فيه عنها بأنه وقعت اشتباكات بين الفرنسيين والمقاومين التونسيين والجزائريين بلغ عددهم 100 شخص، استعمل المقاومون التونسيون والجزائريون الأسلحة الأوتوماتيكية والبنادق الحربية وقد أسفرت المعركة عن استشهاد ثمانية (08) من جانب المقاومين وجرح اثنين (02) من جانب الجيش الفرنسي[1].

كذلك من المعارك نذكر معركة النقب في 10 أكتوبر 1955 بقيادة المجاهد الرائد عثمان سعدي بن الحاج وهي المرة الأولى التي يقود فيها فوجا أو مجموعة بحسب ماجاء في مذكراته، والتي حاصر فيها القوات الفرنسية المجاهدين سقط فيها الجيلاني شهيدا في 11 أكتوبر 1955 وبوقصة الشامخي، ومن المعارك أيضا معركة سيدي عيش في مارس 1956 والتي سقط فيها العديد من العساكر الفرنسيين وتم استشهاد مجاهدين وأسر مجاهد واحد وهو تونسي وخسر الفرنسيون عشرات القتلى والجرحى[2]، ومن الكمائن التي شارك فيها المقاومون التونسيون والجزائريون معا، فقد ورد في بيان المندوبية الفرنسية التي أكدت أن مجموعة من المقاومين التونسيين والجزائريين قد اعترضوا مساء يوم 03 أفريل 1956 في الطريق الرابط بين قفصة وسيدي بوزيد حافلة نقل تربط بين صفاقس وقفصة ثم عربة تابعة لأحد المعمرين وسيارة يقودها معمر وأجبروا ركاب هذه العربات على النزول وأضرموا فيها النار ويضيف البيان أنه في 03 أفريل 1956 هاجم مجموعة من المقاومين التونسيين والجزائريين على مزرعة لمعمر فرنسي بجهة الكاف وقد تم مشاهدة فرقتين مختلطتين تونسية – جزائرية متكونة من 40 فردا في منطقة قفصة وذلك يوم 31 مارس 1956، أضاف التقرير إلى أن هناك تنسيق مكثف وتعاون بين الثوار الجزائريين والتونسيين وهناك العديد من الفرق المختلطة وذكر التقرير كذلك أن فرقة تونسية جزائرية دخلت للجزائر وتحديدا إلى

[1]– حبيب حسن اللولب: **التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، مرجع سابق**، ص 110،111.

[2]– عثمان سعدي بن الحاج: **المصدر السابق**، ص 68.

عنابة ومنطقة واد سوف وقامت بهجومات على الجيش الفرنسي بقيادة الطيب زلاق يوم 03 أفريل 1956[1].

وفي هذا السياق صرح صالح بن يوسف لصحيفة لفيغارو "le figaro" بما يلي: "إن المجاهدين التونسيين يشتبكون يوميا مع الجيش الفرنسي ويدخلون معه في معارك عديدة ليست منعزلة كما يدعي بعض الساسة الفرنسيين عن الثوار الجزائريين وإنما هنالك خطة عمل وتنسيق مشتركة بين الثوار التونسيين وحركة التحرر الجزائرية"[2]، هذا بالنسبة لتنسيق العمل العسكري وهجومات المقاومين المشتركة والتي يلاحظ فيها أنهم اعتمدوا على حرب العصابات وذلك لإرباك الفرنسيين وقاموا بتنويعها تارة ضد المعمرين وتارة أخرى ضد الجيش الفرنسي"[3].

أما عن شبكات نقل الأسلحة، فقد اعتمدت الثورة الجزائرية قاعدة طرابلس ملجأ للثوار التونسيين مركزا لجمع وتمرير الأسلحة وقد تم تمرير دفعات عديدة بواسطة الثوار التونسيين عبر الجنوب التونسي وصحراء ليبيا وفي نوفمبر 1955 وصلت كميات كبيرة من الأسلحة من ليبيا وتطلب الأمر تنسيقا محكما بين الثوار التونسيين والمسؤولين الجزائريين[4]، حيث كانت قوافل السلاح تقسم مناصفة بين المقاومة اليوسفية والثورة الجزائرية[5]، وتشير تقارير الاستخبارات الفرنسية إلى النشاط المتزايد لمهربي الأسلحة عبر الجنوب التونسي وأكدت على تورط قبائل عديدة في الجنوب التونسي في عملية التهريب وتتحدث هذه التقارير أيضا على أسلوب المراوغة واستبدال مسالك

---

[1]– حبيب حسن اللولب: **التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، المرجع السابق**، ص 112، 113.

[2]– حورية ومان: **المرجع السابق**، ص 150.

[3]– حبيب حسن اللولب: **التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، المرجع السابق**، ص 113.

[4]– عبد الله مقلاتي وصالح لميش: **المرجع السابق**، ص 66.

[5]– الطاهر جبلي: **الإمداد بالسلاح، المرجع السابق**، ص 336.

وطرق المرور ونقل الأسلحة في كل مرة، وعليه فإن تعاون اليوسفيين مع الجزائريين ساهم في دعم قدرات الثورة الجزائرية[1].

تجاوز التعاون والتنسيق اليوسفي مع الثورة الجزائرية التنسيق العسكري ونقل الأسلحة إلى التمركز والدعم اللوجستيكي أيضا، فبالرغم من التواجد الكثيف للقوات الفرنسية في الجنوب والغرب التونسي لكن ذلك لم يمنع مرور وتمركز وحدات جيش التحرير الجزائري على طول الحدود وداخل العمق التونسي إذ أفادت مرحلة الكفاح المشترك هذه في تركيز قواعد الثورة الجزائرية وتوفير الدعم والإسناد الشعبي لها سواء من قبل التونسيين أو الجالية الجزائرية بتونس وأنشأت العديد من الخلايا المدنية المكلفة بالدعم والاتصالات فضلا عن الخلايا التي كانت تدعم جيش التحرير التونسي والمجاهدين الجزائريين[2]، واكتشفت القوات الفرنسية منظمة سرية تسمى "السيف الأسود" تقوم بالدعاية وجمع الأموال والمؤونة والاستخبارات لصالح ثوار الجزائر[3]، وأشارت العديد من التقارير الفرنسية أنها رصدت تحرك هذه الوحدات وتصدت لها ونبهت إلى خطر تزايد الثوار في منطقة وِشْتاته وغارديماو، واقترحوا على السلطات التونسية إفراغها من ساكنيها حتى يتم تطهيرها من الثوار الجزائريين ومعاونيهم التونسيين[4] ومن كل هذا يمكن القول أن التنسيق بين اليوسفيين والمجاهدين الجزائريين كان له الأثر الكبير في تغيير الإستراتيجية السياسة والحربية لفرنسا[5].

---

[1]– عبد الله مقلاتي: **العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954–1962)**، **المرجع السابق**، ص 174.

[2]– عبد الحميد الهلالي: **المرجع السابق**، ص 248.

[3]– عبد الله مقلاتي، صالح لميش: **المرجع السابق**، ص 69.

[4]– عبد الله مقلاتي: **العلاقات الجزائرية إبان الثورة التحريرية (1954–1962)**، **المرجع السابق**، ص 174.

[5]– عميرة علية الصغير: **في التحرر الاجتماعي والوطني، فصول من تاريخ تونس المعاصرة، المرجع السابق**، ص 206.

المطلب الثالث: رد فعل السلطات التونسية والقوات الفرنسية

شكلت الحركة اليوسفية بجناحيها السياسي والعسكري خطرا حقيقيا على مطامح وأهداف عدة أطراف بتونس، الأمر الذي جعلها محل عداء مستمر من قبل عدة أطراف والمتمثلة في كل من الديوان السياسي، الحكومة التونسية وكذا الجانب الفرنسي الذي أصبحت الحركة اليوسفية تشكل خطرا على التواجد الفرنسي في شمال إفريقيا[1]:

- **الديوان السياسي:** وكان زعيمه الحبيب بورقيبة واحدا من الأطراف المعادية للطروحات اليوسفية كونه كان يخشى نقض الاتفاقيات الفرنسية – التونسية كذلك تخوفه من أن يخسر مكانته التي كسبها سواء داخل الحكومة الفرنسية أو لدى الرأي العام الفرنسي وبالتالي لن يقف هؤلاء إلى جانب نضاله من أجل تحقيق الاستقلال التام بطريقة سلمية[2].

- **الحكومة التونسية:** تشكلت الحكومة التونسية على النحو الذي ضبطته اتفاقيات 03 جوان 1955، ومن أجل تنفيذ هذه الاتفاقيات فهي تخشى على نفسها أن تسقط بسقوط هذه الاتفاقيات لاسيما وأن اليوسفية كانت تضغط على الرأي العام الداخلي وعلى الباي قصد إزاحتها من السلطة، فمن الطبيعي أن ترى في اليوسفية خطرا يهدد وجودها وأمنها واستقرارها.

وبصفة عامة فإن التوجه البورقيبي يرى بأن صالح بن يوسف لا يطالب بالاستقلال التام وإنما بالفوضى والحرب الأهلية.

- **فرنسا:** باعتبار أن الجزائر لم ترض بالحلول الوسطى مثل جارتيها المغرب وتونس، فكان لابد من عزلها حتى تتمكن من الانفراد بها لكن اندلاع المقاومة في تونس من جديد من شأنه أن يفك الحصار ويشتت مجهودات فرنسا العسكرية ويضعف مساهمتها العسكرية في الحلف الأطلسي.

---

[1]- عروسية التركي: **الحركة اليوسفية في تونس (1955-1956)، المرجع السابق**، ص 360.

[2]- موسم عبد الحفيظ: **المرجع السابق**، ص 161.

لذلك فقد تحالفت هذه القوى لمواجهة العدو المشترك الحركة اليوسفية، فكان تكثيف المجهودات وتنوع الوسائل والطرق من أجل التخلص من الحركة اليوسفية المتعاونة مع الثورة الجزائرية[1]، وأدرك خصوم اليوسفية أهمية التحالف والتعاون فيما بينهم قصد التصدي للتيار اليوسفي الذي عرف تطورا كبيرا بعدما تجاوز حدود البلاد التونسية ليمس بذلك الرأي العام الدولي من خلال تحالفه مع الثورة الجزائرية والحركة الناصرية التي يقودها جمال عبد الناصر[2]، ومن أجل ذلك فقد كان التحالف واضحا للعيان بين كل من فرنسا وبورقيبة للقضاء على الحركة اليوسفية، كما وُظف جهاز الدولة التونسي لخدمة هذا التحالف[3]، واجتمعت الإمكانيات العسكرية المتوفرة لدى كل طرف من القوى المتحالفة – الديوان السياسي، لجان الرعاية بقيادة محجوب بن علي ،الحكومة التونسية والمتمثلة في الشرطة وبعض قوات الأمن، السلطة الفرنسية – قوات الدرك والجيش– وتضاعفت منذ ديسمبر1955 المصادمات والاعتداءات على الأشخاص والمنازل والمتاجر وجملة من الاعتقالات[4].

ووظف نظام بورقيبة القضاء سياسيا واستثنائيا، حيث أحدث المحكمة الجنائية الخاصة في 28 جانفي 1956، وفي 19 أفريل 1956 أحدث محكمة القضاء العليا، ولكي يعطي صورة شرعية لعمليات القمع أطلق عليها اسم – المحكمة الشعبية– وقد بدأت العمل قبل هذا التاريخ في أواخر 1955 بمباركة السلطات الفرنسية وقد أحالت في هذه الفترة 1200 مناضلا إلى المحاكمة[5]، ووجهت لهم العديد من التهم كالتآمر ضد أمن الدولة الداخلي ومحاولة قلب هيئة الحكم وتكوين عصابات متمردين للاعتداء على الأشخاص والمكاسب بالسرقة والتخريب بالإضافة إلى التحريض على القتل عن طريق

---

[1]– عروسية التركي: **الحركة اليوسفية في تونس (1955–1956)**، **المرجع السابق**، ص 360،361.

[2]– موسم عبد الحفيظ: **المرجع السابق**، ص 165.

[3]– عميرة علية الصغير: **اليوسفيون وتحرر المغرب العربي**، **المرجع السابق**، ص 71.

[4]– عروسية التركي: **الحركة اليوسفية في تونس (1955–1956)**، **المرجع السابق**، ص 362.

[5]– رضا ميموني: **المرجع السابق**، ص 100.

الخطب والمناشير والكتابة على الصحف وحمل السلاح دون ترخيص[1]، وتم القيام بحملة اعتقالات واسعة لليوسفيين كمقترح إلقاء القبض على صالح بن يوسف في 16 جانفي 1956 على خلفية دعوة أتباعه الدخول في العصيان نتيجة قرار الحكومة منع عقد مؤتمر للأمانة العامة في 11 جانفي 1956[2]، ووصل عدد المسجونين والمعتقلين إلى 1200 وقد باشرت سلسلة المحاكمات بمحاكمة علي زليطني وعبد القادر زروق ورضا بن عمار وحمادي غرسه وحكمت عليهم بأحكام تتراوح بين 10 سنوات والأشغال الشاقة المؤبدة ومن بين الذين أعدموا سواء كانوا من جيش التحرير التونسي أو من المناضلين السياسيين كالطيب الزلاق قائد منظمة سوق الأربعاء الذي أعدم شنقا وحكمت على زعيم المعارض بن يوسف غيابيا بالإعدام مرتين في جانفي 1957 وديسمبر 1958[3].

دخلت السلطة الفرنسية بصورة كبيرة لمطاردة الفلاقة الجدد (عناصر جيش التحرير) في جانفي 1956 وسخرت القوات الأمنية التي تحت سلطتها للبحث عن اليوسفيين، فمن 27 جانفي إلى 02 فيفري 1956 أقلع السلاح الجوي الفرنسي في تونس 62 مرة وتمكن الثوار مرة من إسقاط إحداها في جهة قفصة[4].

التجأ بورقيبة إلى فرنسا للتغلب على خصمه ووفر الغطاء الشرعي الوطني للقوات الفرنسية لكي يصفي حساباته مع المقاومة اليوسفية التي التحمت مع الثورة الجزائرية، خصوصا ونحن نعلم أن فرنسا قد تحالفت مع بورقيبة من أجل السعي نحو تضييق الخناق على الثورة الجزائرية بقطع المدد الذي كان يأتيها عن طريق تونس[5]،

---

[1]- عميرة علية الصغير وآخرون: **المحاكمات السياسية في تونس (1956-2011)**، ج1، جامعة منوبة، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، تونس، 2014، ص 52.

[2]- عروسية التركي: **الحركة اليوسفية في تونس (1955-1956)**، **المرجع السابق**، ص 364.

[3]- رضا ميموني: **المرجع السابق**، ص 100.

[4]- عروسية التركي: **الحركة اليوسفية في تونس (1955-1956)**، **المرجع السابق**، ص 363.

[5]- موسم عبد الحفيظ: **المرجع السابق**، ص 168.

وتعززت بذلك الرقابة والمتابعة والملاحقة الفرنسية المدعومة بأنصار البورقيبية وانتشرت المعارك في ذهبية، تطاوين، بنقردان، مطماطة، قفصة، تالة مكثر وغيرها[1]، أما عن الجانب الحكومة التونسية فقد جندت عصابات بقيادة البعض من المقاومين التونسيين الذين شاركوا في ثورة تونس الأولى (1952-1954) من أجل ملاحقة الفرق اليوسفية والجزائرية، ففي الجنوب التونسي بمنطقة الحامة عصابة يقودها الساسي الأسود مهمتها مطاردة القوافل التي تحمل السلاح إلى الجزائريين عبر الأراضي التونسية، وقد حجزت بالفعل هذه العصابة قافلتين بعد معارك دامية سقط فيها عدد من المجاهدين الجزائريين الذين كانوا يرافقون هذه القوافل.

وكانت هناك عصابة أخرى يقودها "محجوب بن علي" مهمتها مطاردة وملاحقة الجزائريين الذين قد يلجئون في بعض الأحيان إلى داخل الأراضي التونسية فيتصدى لهم محجوب بن علي بإذن من الحكومة التونسية ومقاتلتهم بجانب الجيوش الفرنسية، كذلك الأمر بجهة قفصة بالجنوب الغربي التونسي حيث كان الحسين بوزيان يدير عصابات تحرس الطرق المؤدية للجزائر وتقبض على القوافل الحاملة للسلاح وقد تمكن بالفعل الحسين بوزيان من حجز كمية هائلة من الأسلحة المعدة للجزائر بعد معركة خاضتها عصابته المتعاونة مع الجيش الفرنسي[2]، وكان صالح بن يوسف قد صرح لإحدى وكالات الأنباء بأنه أعطى أوامر بقتل حسين بوزيان لأنه يتعرض لقوافل التسليح الجزائرية ورفض المساومة على السلاح الجزائري وأعطى الأوامر بقتل كل من تسول له نفسه اعتراض قوافل تهريب السلاح الجزائري[3]، كذلك فقد ألقت السلطات الفرنسية القبض على المئات من المجاهدين الجزائريين في الأراضي التونسية ولم

[1]- عروسية التركي: **الحركة اليوسفية في تونس (1955-1956)**، **المرجع السابق**، ص 365.

[2]- الطاهر عبد الله: **المصدر السابق**، ص 163.

[3]- حبيب حسن اللولب: **المرجع السابق**، ج2، ص 66.

يصدر من الحكومة التونسية إلا بعض الاحتجاجات[1]، وقد قامت الحكومة التونسية بتزويد "عمارة بوقلاز" أحد مسؤولي جبهة التحرير بالأسلحة من أجل المشاركة في محاربة أنصار صالح بن يوسف من المجاهدين الجزائريين وبعد مؤتمر الصومام فرضت على المجاهدين والمناضلين في الأوراس وتونس الخضوع لسلطة هيئة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن قرارات المؤتمر[2].

يذكر كاتب تونسي معارض لسياسة بورقيبة أنه بعد حادثة اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين سنة 1956، استغلت الحكومة التونسية هذه الحادثة في تصفية العناصر الرافضة للاتجاه البورقيبي في الثورة الجزائرية معتبرة إياهم "عملاء القاهرة" ، وبدأت عملية ملاحقة الثوار الجزائريين واختطافهم بمناطق الرديف وتوزر ونقطة بمساعدة الجيش الفرنسي وجندت مجموعات مسلحة لملاحقتهم حتى إلى الحدود الليبية نذكر منها فرقة الطالب العربي الذي ألقت عليه القبض وأعدمته هو والكثير من مساعديه وساقت جنوده وكل التونسيين المتعاونين معهم إلى السجون[3]، كما قامت القيادة الجديدة للثورة الجزائرية بعد مؤتمر الصومام بتهميش وتصفية العناصر المتمسكة بالكفاح المسلح المشترك المدعمة من السلطات المصرية واعتبروهم مشوشين على القيادة المنبثقة عن المؤتمر ومعارضين لقراراته[4]، ولما أثبتت قوة السلاح أنها غير كافية في حسم الموقف لصالح بورقيبة، فقد قدمت فرنسا سلاحا أكثر فعالية تمثل في الاستقلال التام بموجب بروتوكول 20 مارس 1956، وهو ما عبر عنه بوضوح رئيس الحكومة الفرنسية ""إدغارفور" حين قال: "... وقد أعطينا حكم تونس إلى الحبيب

---

[1]- الطاهر عبد الله: **المصدر السابق**، ص 163.

[2]- محفوظ قداش: **وتحررت الجزائر**، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2011، ص 199.

[3]- محمد بلقاسم: **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا – واقع فكرة الوحدة (1954-1975)**، **المرجع السابق**، ص 266.

[4]- رضا ميموني: **المرجع السابق**، ص 101.

بورقيبة صديق فرنسا لتعزيز جانبه أمام غريمه صالح بن يوسف الذي يقود الثورة ضده وضدنا متحالفا مع الإرهابيين في الجزائر..."[1].

[1]– موسم عبد الحفيظ: **المرجع السابق**، ص 167.

الفصل الثالث:

واقع الثورة الجزائرية في ظل قيام الجمهورية التونسية

(1958-1957)

المبحث الأول: قيام الجمهورية التونسية 25 جويلية 1957

المطلب الأول: الإطاحة بالأمين باي

المطلب الثاني: النظام التونسي الجديد وخياراته السياسية الكبرى

المبحث الثاني: أثر التعاون اليوسفي الجزائري

المطلب الأول: على مسار الثورة الجزائرية

المطلب الثاني: على العلاقات المصرية التونسية

المطلب الثالث: مصير المقاومة اليوسفية

المبحث الأول: قيام الجمهورية التونسية 25 جويلية 1957

المطلب الأول: الإطاحة بالأمين باي

أعلن استقلال تونس بباريس في 20 مارس 1956، وألغي نظام الحماية، وبعد ذلك بأيام قليلة جرت انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي التي دخلها الحزب الحر الدستوري الجديد في إطار جبهة وطنية تتكون من الحزب الحر الدستوري والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والاتحاد القومي للمزارعين التونسيين، وعقد أول اجتماع للمجلس يوم 08 أفريل 1956[1]، ويوم 14 أفريل تولى الحبيب بورقيبة رئاسته ولم يعد أمام حكومة بن عمار سوى تقديم استقالتها إلى الباي[2]، وأوكلت لبورقيبة مهمة تشكيل الحكومة وقدمها للمجلس يوم 17 من نفس الشهر، وقال بورقيبة في خطابه بأنه حدد أهداف حكومته بـــ: "إرساء أسس السيادة واستكمالها على الصعيدين الداخلي والخارجي ووضع هذه السيادة في خدمة مصالح الشعب فقط من خلال تنفيذ سياسة جريئة وحكيمة لتحرير الاقتصاد الوطني من العوائق والركود والبطالة..."[3]، وبذلك دشنت تونس حقبة جديدة في تاريخها، وحثت الخطى على درب إرساء مقومات الدولة الوطنية واستكمال السيادة التي كانت لا تزال وفقا لاتفاقيات 03 جوان 1955 خاضعة للسلطة الفرنسية وتنص اتفاقية 20 مارس 1956على: "الأحكام

---

[1]– المنجي الزيدي: **التجمع الدستوري الديمقراطي، التحولات التاريخية ورهانات التغيير**، ط1، جريدة الحرية للنشر، تونس، 2008، ص 54.

[2]– الشاذلي القليبي: **أضواء من الذاكرة: الحبيب بورقيبة**، تر: محمد معالي، دار الكتب التونسية، تونس، 2014، ص 67.

[3]– الباجي قائد السبسي: **الحبيب بورقيبة المهم والأهم**، دار الجنوب للنشر، تونس، 2011، ص 57.

الواردة في اتفاقيات 03 جوان 1955 التي قد تتعارض مع الوضع الجديد لتونس الدولة المستقلة ذات السيادة يجب أن تُغير أو تُلغى"[1].

وكانت عدة مجالات تتطلب مفاوضات رسمية مثل الأمن والدفاع والشؤون الخارجية والعدل والبث الإذاعي[2]، وكانت عملية نقل السلطة من السلطات الفرنسية إلى السلطات التونسية تجري بطريقة محكمة وفعالة، ففي 18 أفريل 1956 أصبحت إدارة مصالح الشرطة تحت سلطة الحكومة التونسية[3]، وتمكن بورقيبة في فترة وجيزة من إنجاز إصلاحات سياسية واجتماعية وفي مقدمة هذه الإنجازات تحرير المرأة، وبعد 04 أشهر فقط من الاستقلال تم إصدار قانون الأحوال الشخصية أي في 13 أوت 1956، بالموازاة مع السعي المتواصل لإجلاء القوات الفرنسية وتونسة المؤسسات والهياكل الإدارية والسياسية[4]، كما طرح بورقيبة بباريس في أواخر شهر أفريل مشكلة نقل المسؤولية في مجالي الدبلوماسية والدفاع، فدبلوماسيا كانت الولايات المتحدة الأمريكية سباقة في اقتراح فتح سفارة لها في تونس واستنادا لهذا الالتزام استبق بورقيبة إلى تبادل السفراء مع فرنسا وفي 03 ماي 1956 صدر أمر يقضي ببعث وزارة الشؤون الخارجية وفي 16 ماي من نفس السنة تم ترقية المندوبين السامين لكلا البلدين إلى رتبة سفير، وبتاريخ 05 جوان 1956 وقع الباي أوامر بتعيين أربعة سفراء في كل من مصر، المغرب، ليبيا، السعودية، تبادلت فرنسا وتونس السفراء رسميا في 15 جوان 1956، أما في مجال الدفاع انطلقت المفاوضات في أوت 1956 حول مصلحة مراقبة الحدود والتراب والدرك الملحقة بالدفاع اللتان كانتا تخضعان للمفوض السامي الفرنسي

---

[1]- الباجي قائد السبسي:**المصدرالسابق**، ص 57.

[2]- **المصدر نفسه**، ، ص 59.

[3]- **المصدر نفسه**، ص 64.

[4]- المنجي الزيدي: **المرجع السابق**، ص 55.

وبعد مفاوضات شاقة أصبحت تونس تتحكم في مصالح المراقبة على أراضيها وحدودها عبر مراحل متلاحقة امتدت لـــ31 ديسمبر 1956[1].

لقد نجح بورقيبة في هذه الاتفاقيات الأخيرة خلال مدة هي أقل من ستة أشهر وهو على رأس الحكومة في تجسيم الاستقلال التونسي بكيفية عملية فعلية وفي استرجاع جميع صلاحيات السيادة للدولة الجديدة[2].

منذ تولي بورقيبة رئاسة الحكومة في 16 أفريل 1956 اتخذ في إطار وفائه لسياسة المراحل جملة من القرارات التي جعلت نفوذ الباي يصبح صوريا تاركا في ذات الوقت المجلس التأسيسي يناقش مشروع الملكية الدستورية ومتصرفا خلال هذه المرحلة على أنه المسؤول الأول في البلاد وتتمثل أهم هذه القرارات في:

- اعتبار العائلة المالكة وأفرادها أشخاصا عاديين يعاملون ككافة أفراد الشعب لهم حقوق وعليهم واجبات ويجردون من كامل الصلاحيات والامتيازات .
- إدماج ممتلكات الباي ضمن أملاك الدولة وذلك باعتبارها حق عام للشعب التونسي.
- إبدال شعار الدولة بشعار جديد ليس فيه أي إشارة للملكية، وذلك تمهيدا لقيام الجمهورية التونسية باعتبار أن تونس ملكا للجميع وليست حكرا على الأسرة المالكة.
- إلغاء عيد العرش 12 ماي وتعويضه بعيد الاستقلال 20 مارس 1956 باعتبار أن هذا اليوم هو رمز لاسترجاع السيادة الوطنية.
- تغيير النظام الإداري الجهوي بتعويض القيادات بالولايات وهو المتعارف عليه في النظام الجمهوري.

---

[1]– الباجي قائد السبسي: **المصدر السابق**، ص 66، 67.

[2]– محمد الصياح : **الحبيب بورقيبة يؤسس الدولة الجديدة**– في الصراع مع الفتنة اليوسفية –(1956، 1958)، تعر: علي الشنوفي، ج1، دار العمل للطباعة والنشر، تونس ،(د – س)، ص 485.

وفي أوت 1956 أصبحت مقاليد السلطة جميعها بيد رئيس الحكومة ولم يبقى للباي سوى قبول أوراق اعتماد السفراء والجلوس على العرش دون مباشرة الحكم[1].

اتخذ بورقيبة على رأس الحكومة عدة إجراءات صارمة مع أفراد العائلة المالكة، حيث ذكر في مذكراته "حياتي،آرائي، جهادي": "وبقيت رئيسا لمجلس الوزراء عاما رأيت خلاله ما كان يعمد إليه الباي من الاستيلاء على ضيعات زراعية كاملة تابعة للأوقاف والاستحواذ عليها ظلما بناءا على أوامر يصدرها، فما كان مني أن أعطيت أوامر تقضي بإرجاع الحق لذويه"[2]، ورغم ذلك كان الحبيب بورقيبة متقيد بقواعد تشريفات البلاط ولم يخدش أصول البروتوكول طيلة عام ونصف وهو يتردد على الأمين باي معللا ذلك بأنه الملك وهو رمز من رموز الوطن مثل العلم يجب علينا احترامه[3].

لقد صرح بورقيبة في العديد من المرات عن رغبته في إلغاء النظام الملكي، ففي خطاب أمام الطلبة الزيتونيين في جانفي 1957 صرح بورقيبة قائلا: "لطالما العائلة الحسينية موجودة لن يحرز الشعب التونسي على أي تقدم"، وصرح في خطاب آخر قائلا: "لو كان الشعب يرغب في الجمهورية فيمكن المطالبة بها"[4]، وواصل المجلس التأسيسي أشغاله لمدة لا تزيد عن عام في تحرير الدستور من جهة وإبداء الرأي في ميزانية الدولة لسنتي 1956 و1957 من جهة أخرى، ثم أخذت تتضح عند بورقيبة في أواخر ماي1957 النية في التعجيل في إلغاء الملكية فقرر مجلس الوزراء بإصدار

---

[1]- عبد الحميد الهلالي: **الاستقلال وتركيز النظام الجمهوري بتونس (1956،1959)**، أعمال الندوة الدولية الثالثة عشر حول: استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار، تونس2006، جامعة منوبة، تونس، 2010.

[2]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي، المصدر السابق**، ص 274.

[3]- فتحي ليسير: **في خلفيات اعلان الجمهورية – براديغم المرحلة البورقيبية- مطبقا على الفترة جانفي 1956،جويلية 1957**، مجلة الروافد، العدد12، جامعة منوبة، تونس، 2007، ص 94.

[4]- يحياوي عبد الوهاب: **المرجع السابق**، ص 61.

قانون يلغي امتيازات أمراء العائلة الحسينية حتى يتسنى مطالبتهم بدفع الضرائب وتتبعهم لدى المحاكم كسائر المواطنين وتطبيقا لهذا القانون تم اعتقال أحد أبناء الباي في قضية حق عام، ثم جاءت فرصة أخرى للمضي قدما في تطبيق الخطة المؤدية إلى إلغاء الملكية – النظام الملكي– عندما عبر الأمين باي عن تذمره لسفير فرنسا عن أحداث وقعت في مدينة ماطر قائلا له: "أنا لا أعرف غيرك أنت" واعتبر بورقيبة هذا الحديث بأنه اعتراض مبدئي من الملك على تخلي الفرنسيين عن هذه السلطة لفائدة التونسيين وهكذا وجدت الذريعة المناسبة لإلغاء الملوكية والتعجيل في اتخاذ التدابير لإلغاء النظام الملكي[1]، وقد رأى بورقيبة في ذلك مناورة خسيسة من الشاذلي باي وجعل هذا الأمر قضية دولة وبدأ يتحدث عن خيانة عظمى وصرح بأنه يملك أدلة على وجود خيانة عظمى بالاتصال مع قوة أجنبية[2].

جمع بورقيبة الديوان السياسي وتحصل بسهولة على موافقته في الموضوع، إلغاء الملكية واتخاذ التدابير اللازمة للغرض وطلب بجمع أعضاء المجلس التأسيسي وإدراج نقطة وحيدة لمعالجتها في جدول أعماله وهي مسألة شكل نظام الدولة أي طرح قضية إلغاء الملكية في الجلسة العامة للمجلس[3]، وعقد المجلس جلسته يوم 25 جويلية 1957 ألقى فيها الوزير الأول خطابا تاريخيا والذي كان بورقيبة قد أمضى وقتا طويلا في إعداده حيث وضح فيه كل طاقاته واستعمل كل ما يملك من بلاغة وقد تناول كتاب "Discours" لـــ"Habib Bourguiba" الجزء الثالث 1957 هذا الخطاب بعنوان استبدال المملكة المتعفنة بالجمهورية وأهم ما جاء في هذا الخطاب بأن هذا اليوم يوم تاريخي إذ يجتمع فيه نواب الأمة في المجلس التأسيسي ليقرروا بكل نزاهة وحرية

[1]– أحمد المستيري: **المصدر السابق**، ص 115، 116.

[2]– الشاذلي القليبي: **المصدر السابق**، ص 79، 80.

[3]– أحمد المستيري: **المصدر السابق**، ص 116.

مصير الدولة المستقبلي ووضع الأسس التي على إثرها سوف تستعمل سلطة الشعب كما أكد بورقيبة بأنه سيقوم بهذا الدور لصالح المنفعة العامة للأمة، و تطرق فيه إلى أساليب التعذيب وتجاوزات الأسرة المالكة التي مارستها على الشعب طول مدة حكمها[1]، وحصل بورقيبة بأغلبية أصوات المجلس التأسيسي على عزل الباي من ممثلي الشعب الذين أوصاهم في آخر خطابه بأن لا يستبدلوا السلالة الحسينية بسلالة بورقيبة[2]، وتم تكليف وفد يمثل المجلس والحكومة يضم كل من الطيب المهيري وزير الداخلية، وأحمد المستيري وزير العدل، إدريس قيقة مدير الأمن الوطني، عبد المجيد شاكر المدير الإداري للحزب الجديد،إضافة إلى التيجاني القطاري قائد الحرس الوطني، وكان على رأس هذا الوفد على البلهوان شيخ مدينة تونس والكاتب العام للمجلس القومي التأسيسي وهو الذي تولى قراءة قرار المجلس على الباي الذي يبدو أنه قد تلقى قرار خلعه بدون تأثر ظاهري، ثم تلى إدريس قيقة باسم وزير الداخلية قرار الإقامة الجبرية لأفراد عائلة محمد الأمين باي[3]، وفرض بذلك على الباي الإقامة الجبرية صحبة زوجته وأولاده في القصر الهاشمي بجهة منوبة[4]، وأصبح بورقيبة رئيسا للدولة وأعلن النظام الجمهوري، وأصدر مرسوما جمهوريا في 15 أوت 1957 صادر بموجبه جميع أملاك العائلة المالكة ومنع التعاون مع رجال النظام الملكي، وفي 17 أوت من نفس السنة أصدر قرارا جديدا نص على مصادرة ثروات رجال النظام السابق التي جمعت بطريقة غير شرعية وأصبح الحزب الدستوري حزبا حاكما وسيطر بذلك بورقيبة وحزبه على مجمل الحالة العامة في البلاد وهيمن على الدولة الوطنية التونسية

[1]- Habib Bourguiba: **Discours** 1957, Tom03, publication du ministère de l'information, Tunis, 1981, P 161, 162.

[2]– الشاذلي القليبي: **المصدر السابق**، ص 80،81.

[3]– فتحي ليسير: **المرجع السابق**، ص 110.

[4]– الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي، المصدر السابق**، ص 276.

مضيفا عليها طابعه الخاص الذي رسم أبعاده وشكل مراحله عبر أفكاره وممارسته[1]، وبقدر ما ابتهج مجمل الشعب التونسي بأهمية هذا الحدث السياسي الهام، فإن الإطاحة بعرش الحسيني قد قوبلت باحتراز وامتعاض في بعض الأوساط نذكر منها بعض العائلات المخزنية والدينية والعائلات المقربة من البلاط وسلك الموظفين بالإدارة المحلية وحتى أنصار الأمانة العامة وصالح بن يوسف[2].

المطلب الثاني: النظام التونسي الجديد وخياراته السياسية الكبرى

لقد أفرزت مرحلة الاستقلال بتونس واقعا جديدا امتاز بسيطرة الحزب الدستوري الجديد والمنظمات الوطنية المتحالفة معه على الواقع السياسي للبلاد، كما امتازت مرحلة ما بعد الاستقلال بهيمنة شخصية بورقيبة الذي اعتمد على المرحلية في تركيز نظام الحكم بداية من مملكة نيابية ثم إعلان الجمهورية حتى الانتقال إلى نظام جمهوري رئاسي عصري مكن الدولة من الشروع في إنجاز إصلاحات حداثية عامة ومن مجابهة الأخطار الداخلية والخارجية[3].

أختار بورقيبة نظاما جمهوريا على النمط الغربي بدلا من النظام الملكي القائم منذ قرون وذلك لجمود هذا النظام وعدم مواكبة البايات للنظم الجديدة[4]، واتخذ النظام الأمريكي نموذجا له لكن دون برلمان قوي وبرر بورقيبة ذلك بالقول أنه في بلد متأخر لا يتمتع نواب الشعب فيه بما يكفي من وضوح للرؤية، لهذا كان من الضروري حسبه

---

[1]– محمد علي داهش: **المرجع السابق**، ص 192، 193.

[2]– عادل بن يوسف: **تأملات حول حكومة بورقيبة الأولى وأبرز إنجازاتها (1956،1957)**، أعمال المؤتمر العالمي الأول المنعقد في ديسمبر 1999: الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية "قراءات علمية للبورقيبية"، ط1، منشورات التميمي للبحث العلمي، تونس، 2001، ص 51.

[3]– عبد الحميد الهلالي: **المرجع السابق**، ص 117.

[4]– عادل بن يوسف: **المرجع السابق**، ص 50.

أن تكون السلطة قوية بين يدي شخص واحد[1]، بالرغم أن الشعب التونسي كان يطمح الجمع بين النظامين الرئاسي والبرلماني لأنه كان يرى أن النظام الرئاسي يؤدي إلى الحكم الفردي المستبد[2]، وعمل بورقيبة منذ أن أصبح رئيسا للجمهورية على الانفراد بالحكم وابعاد كل الذين شاركوه في سنوات النضال[3]، ليفسحوا له الطريق للانفراد بالحكم، وهذا ما جاء في صحيفة أفريك أكسيو "Afrique-action" مستشهدة بما قاله بورقيبة يوم إلغاء النظام الملكي بأنه بعث ملكية خاصة به لكنه اختار الجمهورية وعلقت الصحيفة بالقول "حقا أنه يستحوذ اليوم وبالفعل على السلطة أكثر مما كان عليه الوضع في تونس في عهد الباي والمقيم العام مجتمعين"[4].

إن السياسة الداخلية التي بدأ بورقيبة بتنفيذها كانت بداية بإحداث الجبهة القومية خصيصا لانتخابات أفريل 1956 لم تقد فقط في ظرف سنوات إلى اختفاء جميع المنظمات السياسية وشبه السياسية الموجودة أو إدماجها في الحزب بل تولد عن هذه السياسة الداخلية فضلا عن ذلك ما يشبه التطابق الكامل بين الدولة والحزب[5]، وكانت سياسة بورقيبة الداخلية أيضا تتسم بإدارة الموارد البشرية ترمي إلى المحافظة على السياسيين الموضوعيين والاكتفاء داخل الحزب والدولة[6].

ومن أجل التحديث السياسي من خلال تجديد البنيات والمؤسسات السياسية القائمة وتطوير الثقافة السياسية السائدة وتتمثل في:

---

[1]- الشاذلي القليبي: **المصدر السابق**، ص 82.

[2]- عبد الحميد الهلالي: **المرجع السابق**، ص 117.

[3]- الصافي سعيد: **المرجع السابق**، ص 223.

[4]- فاروق الصياحي: **سليمان بن سليمان: الحرية والسلم والديمقراطية**، ط1، نظر للنشر، تونس، 2017، ص 139.

[5]- فيرنر روف: **المرجع السابق**، ص 141.

[6]- **المرجع نفسه**، ص 143.

- قيام السلطة السياسية على أسس قومية وعقلانية مستقلة تماما عن الارتباطات الدينية والعرقية والقبلية.

- استقلالية المؤسسات والتأكيد على طابعها التخصصي والفصل بين أدوارها المهنية.

- مؤازرة منظمات المجتمع المدني والارتقاء بقدرتها على التعبير عن مصالح المواطنين[1].

عمل بورقيبة جاهدا على تأكيد السيادة الوطنية ويظهر ذلك بداية بتاريخ 18 أفريل 1956 بعد أقل من شهر من تاريخ الاستقلال حيث تم استرجاع الأمن الداخلي وعمل كذلك على المطالبة بالجلاء العسكري التام الذي تم على مراحل:

- يوم 21 مارس 1957: انسحاب الجيش الفرنسي من ثكنة القصبة.

- يوم 8 جويلية 1957: انسحاب الجيش الفرنسي من توزر.

- يوم 11 جويلية 1957: انسحاب الجيش الفرنسي من القيروان.

- يوم 22 جويلية 1957: انسحاب الجيش الفرنسي من سوق الأربعاء – جندوبة-.

كما توالى الانسحاب الفرنسي من بقية المدن والثكنات، إضافة إلى ذلك فقد حرص بورقيبة على تونسة الإدارة، حيث أقدم على القيام بتحرير إداري جذري بداية من جوان 1956 لغاية 1960، كما قام بتونسة الإعلام وذلك بإصدار العديد من الصحف والمجلات مثل الاتحاد، أفريقيا، العمل مع تقلص عدد الصحف الفرنسية إضافة إلى تونسة القضاء وإصلاحه حيث تم بموجب اتفاقية 07 مارس 1957 بحذف المحاكم الفرنسية بالبلاد وتحويلها لمحاكم عصرية تونسية[2]، وحرص بورقيبة على

[1]- عميرة علية الصغير: **هل نجح بورقيبة في مشروعه التحديثي**، أعمال المؤتمر العالمي الأول المنعقد في ديسمبر 1999، الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية، قراءات علمية للبورقيبية،، ط1، منشورات التميمي للبحث العلمي، تونس، 2001، ص 102.

[2]- عادل بن يوسف: **المرجع السابق**، ص 51، 52.

إصدار العديد من القوانين بغية التحقيق في مصدر ثروة بعض أفراد العائلات البورجوازية والشروع في محاكمة العديد منهم[1].

كما تم إصدار قانون مصادرة المكاسب غير الشرعية، القانون الذي خول للحكومة تجريد المالكين العقاريين من أملاكهم أي أولئك الذين كدسوا الثروات بمساعدة الباي أو سلطة الحماية وأيضا قانون المهانة الوطنية الذي أعطى للحكومة إمكانية تجريد أشخاص من حقوقهم المدنية إذا كانوا في فترة الاستعمار قد تعاونوا مع فرنسا أو مع عائلة الباي[2].

أما عن السياسة الخارجية فقد ظل بورقيبة منذ الاستقلال يوجه السياسة الخارجية وبقي وفيا لجملة من المبادئ لا يحيد عنها وتتمثل في:

- الاستقلال الوطني والإرادة المتوازنة في أي مجال للتعاون بين البلدان الصديقة.
- الانحياز للغرب باعتباره في مصلحة تونس ومعارضة الكتلة الغربية.
- مساندة حركات التحرير المكافحة من أجل الكرامة والدفاع مهما كانت الظروف، وعن حق الشعوب في حكم نفسها بنفسها[3].

واتسمت علاقاته الخارجية بالتضامن مع ما يجري في بلدان الوطن العربي مدافعا عنها وعن حريتها وذلك منذ انخراط تونس في هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 12 نوفمبر 1956، فكان يشارك في أعمالها ودوراتها عندما تواجه أحد هذه الدول مشاكل وكان يرى أن البلدان المتخلفة لا يمكن لها دون مساعدة من الغرب أن تنظم أعمالها أو تستغل مواردها الطبيعية بشكل فعال وبوسائل حديثة ويرى بورقيبة بضرورة أخذ

---

[1]- عبد الحميد الهلالي: **المرجع السابق**، ص 118.

[2]- فيرنر روف: **المرجع السابق**، ص 138.

[3]- محمد مزالي: **نصيبي من الحقيقة – وزير أول في رئاسة بورقيبة يشهد**-، ط1، دار الشروق للنشر، مصر، 2007، ص 541.

عامل الزمن بعين الاعتبار واستعمال المنهج العقلاني الذي يقضي بحل المسائل المعقدة على مراحل متعددة وإعطاء الأولوية لما هو أساس[1].

طمح بورقيبة في تطبيق هذه السياسة – المراحل- في الوصول لحل للقضية الجزائرية، فكان بورقيبة يريد لعب دور الوسيط الفعال في حل النزاع الفرنسي الجزائري من أجل تقريب وجهات النظر بين الطرفين والحفاظ على العلاقات التونسية- الفرنسية[2].

أثرت الثورة الجزائرية على العلاقات التونسية الفرنسية وقد صرح بورقيبة :"صحيح أن الفرنسيين أصدقائنا لكن الجزائريين هم إخوتنا والشعب التونسي يؤيده"[3]، وعلى هذا الأساس طالب بورقيبة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وذلك بفتح مفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين لإيقاف الحرب وتسوية نزاعهما وفقا لمبادئ ومقررات هيئة الأمم المتحدة[4]، كما رفضت الحكومة التونسية المقترح الفرنسي القاضي بنشر قوات الأمم المتحدة على طول الحدود التونسية الجزائرية لمراقبتها والحد من تهريب الأسلحة ودخول المقاومين الجزائريين لأنها بهذا المقترح تساعد الفرنسيين بالقضاء على الثورة الجزائرية[5]، كان الحبيب بورقيبة يدعو دائما إلى سياسة التضامن بين بلدان المغرب الكبير، فحسب تصوره يؤدي هذا التضامن إلى إرساء حوار سياسي في مجال العلاقات الخارجية[6]، يصل إلى إحداث اتحاد شمال إفريقي الغرض منه

---

[1]- الشاذلي القليبي: **المصدر السابق**، ص 184، 185.

[2]- Abdelaziz Chneguir: **la politique extérieure de la Tunisie (1956-1987)**, L'harmattan, 2004, P 25.

[3]- **Ibid**, P 25.

[4]- حبيب حسن اللولب: **الدبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية بين (1955-1962)**، **التحديات والرهانات**، مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد 16 (د.م.ن)، 2017، ص 143.

[5]- **المرجع نفسه**، ص 145.

[6]- الشاذلي القليبي: **المصدر السابق**، ص 178.

البحث عن حل ممكن للنزاع في الجزائر وهذا ما صرح به في أحد خطبه قائلا: "أظن أن أفضل طريقة لإيجاد حل للمأساة الجزائرية تكمن في الموازنة بين سيادة الجزائر ونوع جديد من التعاون بين بلدان شمال إفريقيا الثلاثة وفرنسا ولذا أقترح إنشاء اتحاد فرنسي- شمال إفريقي"[1]، وكان بورقيبة متجاوبا مع الكفاح في الجزائر والمغرب وهذا ما أكده فيما بعد الدستور التونسي الصادر في جوان 1959 في فصله الثاني الذي جاء فيه: "الجمهورية التونسية جزء من المغرب العربي الكبير، تعمل لوحدته في نطاق المصلحة المشتركة"[2].

وكان بورقيبة من بين الرؤساء المعتدلين في إفريقيا، ولا يضيع فرصة لنبذ الثوريين وعلى وجه الخصوص أحمد سيكوتوري وكوامي نكروما رئيسي غينيا وغانا اللذين اشتهرا بمناهضتهما للعالم الغربي وعدائهما لأقرانهما الإفريقيين المعتدلين[3]، وكان بورقيبة يسعى لتوحيد إفريقيا دوليا والعمل على تحديد خط مشترك لسياسة إفريقيا الخارجية[4]، و فيما بعد كان أحد مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية وأقام علاقات تعاون مع العديد من بلدان القارة[5].

واختار بورقيبة سياسة الانفتاح على الغرب ملتزما بمبادئه ومعتقداته رغم أن النزعة المضادة للإمبريالية كانت هي الدارجة في معظم بلدان العالم الثالث وكان يعترف صراحة بإعجابه بالمعسكر الغربي، بينما كان حذرا في سياسته نحو الاتحاد

---

[1]- فيرنر روف: **المرجع السابق**، ص 184، 185.

[2]- محمد مزالي: **المصدر السابق**، ص 546.

[3]- الطاهر بلخوجة: **الحبيب بورقيبة – سيرة زعيم- شهادة على عصر**، ط1، الدار الثقافية للنشر، 1999، ص 16.

[4]- فيرنر روف: **المرجع السابق**، ص 222.

[5]- الشاذلي القليبي: **المصدر السابق**، ص 180.

السوفياتي، وكان مساندا للمعسكر الغربي الرأسمالي في ظل الصراع بين المعسكرين[1]، وكان يعتقد أن التحالف مع الغرب سيشكل أخف الضررين بالنسبة لسياسة تونس الداخلية والخارجية[2].

إن اهتمام بورقيبة بوضع أسس الدولة الحديثة وتدعيم نفوذه وسلطته فيها ما أدى به إلى تأجيل إصدار الدستور والتي اعتبرها مهمة ثانوية وأنه وجب التأكد والتحري والتروي قبل اصداره، ودخل هذا الدستور حيز التنفيذ في 01 جوان 1959[3].

[1]- Habib Bourguiba, **Discours, Op-cit**, P 288.

[2]– الطاهر بلخوجة: **المصدر السابق**، ص 18.

[3]– عبد الحميد الهلالي: **المرجع السابق**، ص 109.

المبحث الثاني: أثر التعاون اليوسفي مع الثورة الجزائرية

المطلب الأول: على مسار الثورة الجزائرية

لقد اختارت تونس المستقلة وعلى الرغم من كثرة الضغوط الفرنسية والمطامح القطرية أن تقف إلى جانب الثورة الجزائرية ،وعمل بورقيبة على تكريس علاقات السلطة التونسية مع قيادة الثورة وفصلها عن مصر وجمال عبد الناصر وكسر تحالفهم مع اليوسفيين، وقد راهن على كسب موقف قادة الثورة الجزائرية لضرب التوجه اليوسفي والمشروع المغاربي الموحد في الكفاح، لكن قادة الوفد الخارجي للثورة الذين ينشطون وفق إستراتيجية مغربة الحرب انطلاقا من القاهرة كانوا على خلاف مع قادة الداخل[1].

ونظرا لأهمية تونس كقاعدة في تفعيل نشاطات الثورة الجزائرية ودورها في مهمة التسليح اهتم قادة الداخل بتفعيل دورها ونزع مسؤولياتها من الوفد الخارجي[2]، هذا الوفد الذي غُيب عن مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 وأبعد أعضائه كذلك من الإدارة التنفيذية لقيادة الثورة المنبثقة عن المؤتمر والذين عارضوا قراراته والقيادة الجديدة المنبثقة عنه، ومن هنا بدأ الصراع على أشده، فقد بدأ قادة الثورة الجدد المنبثقين عن المؤتمر يحاربون كل رافض داخل النظام وخارجه وبعد اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956 التي كانت تقل بن بلة ورفاقه بادر أحمد محساس بالاتصال بالداخل والخارج لجمعهم حوله على اعتبار أنه الخليفة الطبيعي لبن بلة وعقد اجتماعا

[1]– عبد الله مقلاتي، صالح لميش: **المرجع السابق**، ص 112، 113.

[2]– محمد عباس: **رواد الوطنية – شهادات 28 شخصية وطنية**–، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 246.

مع القادة الذين اجتمعوا في حدود الجبهة الشرقية منهم الباهي شوشان والأزهر شريط[1].

كانت أهم قرارات هذا الاجتماع هي تجديد الثقة في أحمد محساس[2]، وعدم الاعتراف بقرارات مؤتمر الصومام وتطهير منطقة تونس بإبعاد جميع العناصر التي سببت الفوضى وعرقلت مسيرة الثورة وبعد انتشار هذه القرارات في أوساط المجاهدين الجزائريين في تونس والمناطق الحدودية الجزائرية – التونسية بدّأت مرحلة من الصراعات أدت إلى سقوط الكثير من الضحايا أو تهميشهم خارج مسار الثورة إلى سنة 1960[3]، وعندما استقر أعضاء لجنة التنسيق[4] بتونس قاموا بتنحية محساس وعوض بعمر أوعمران رفقة عمار بن عودة وإبراهيم مزهودي[5]، ويذكر سعيداني أن محساس تعرض لمحاولة اغتيال من طرف أوعمران وبعدما استعمل هذا الأخير القوة

[1]– محمد بلقاسم: **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، المرجع السابق**، ص 261، 262.

[2]– ولد سنة 1923 ببودواو ببومرداس من عائلة قروية، غادر الدراسة سنة 1940 والتحق بحزب الشعب الجزائري سنة 1941، تم إيقافه من طرف السلطات الفرنسية بسبب نشاطه سنة 1945 وأطلق سراحه بعد عام، عُين عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947، ثم عضوا قياديا في المنظمة الخاصة سنة 1948، ألقي عليه القبض بعد اكتشافها سنة 1950، وفر من سجن البليدة رفقة أحمد بن بلة في أواخر سنة 1951، ثم فر إلى فرنسا سنة 1952 وانضم فيها إلى اتحادية جبهة التحرير بفرنسا، عين في أواخر سنة 1956 مسؤولا سياسيا وعسكريا على قاعدة تونس، وبعد مؤتمر الصومام عوض بالعقيد عمر أوعمران، وكلف بعدها بشبكة الدعم اللوجستيكي على مستوى أوروبا، شغل بعد الاستقلال مناصب سامية، وافته المنية يوم 24 فيفري 2013، وكان الراحل كاتبا ومفكرا وهو حاصل على شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، ترك عدة مؤلفات. (أنظر: الطاهر جبلي: **دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية (1954،1962)**، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2014، ص 331، 332.)

[3]– الطاهر سعيداني: **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 156.

[4]– أنشأت هذه اللجنة رسميا في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 تكونت بداية من 05 أعضاء وهي لجنة تقود وتوجه جميع فروع الثورة: عسكريا، سياسيا، دبلوماسيا، وتعتبر هذه اللجنة السلطة التنفيذية مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الذي هو الهيئة التشريعية العليا للثورة الجزائرية، استبدلت في 19 سبتمبر1958 بالحكومة المؤقتة الجزائرية. (أنظر: عبد المالك مرتاض: **دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية (1954،1962)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، (د– س)، ص 71)

[5]– الطاهر سعيداني: **المصدر السابق**، ص 156.

وألقى القبض على محساس وحول للمحاكمة، لكن الحكومة التونسية قامت بحمايته ومساعدته على الفرار إلى روما وبذلك تم تخلص تونس وجماعة لجنة التنفيذ والتنسيق من محساس وكان إبعاده في واقع الأمر لأسباب إيديولوجية وذلك نظرا لمواقفه من مؤتمر الصومام وعلاقته بمصر وبعبارة أدق علاقته بدعاة مواصلة الثورة والتحرير في كل المغرب العربي[1].

إضافة إلى ذلك فقد تم تصفية بعض المجاهدين الحاملين لنفس أفكار محساس وبن بلة والوفد الخارجي كما قامت القيادة الجديدة للثورة الجزائرية في تونس كذلك بتهميش وتصفية العديد من العناصر الرافضة للقيادة المنبثقة عن مؤتمر الصومام، وألقي القبض على العديد من المجاهدين أمثال عباس لغرور والأزهر شريط، هذا الأخير الذي أبدى معارضة شديدة لقرارات مؤتمر الصومام وأصبح مطلوبا فسلم نفسه إلى قيادة الثورة في 13 ماي 1957 وجرت محاكمته في مدينة تبرسق التونسية وصدر الحكم بالإعدام على شريط لزهر ومحمد بن علي والباهي شوشان وعبد الحفيظ السوفي وكما أعدم عباس لغرور ومجاهدون آخرون في ظروف غامضة ولقد تركت مجموعة هذه الإعدامات والتصفيات جروحا عميقة وأثارا وخيمة على معنويات المجاهدين، رجالا وقعوا ضحايا عقوبات انعكاسات معارضة مؤتمر الصومام، كذلك كان هؤلاء الذين تم تصفيتهم وتهميشهم من ذوي اتجاه تعميم الثورة وتوحيد الكفاح في المغرب العربي[2]، وفي نفس السياق نجد أن قضية العموري تصب في نفس حلقات مغربة الحرب في المغرب العربي أو ما تسمى مؤامرة العموري أو مؤامرة الكاف كذلك تعرف باسم

[1]- محمد بلقاسم: **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، المرجع السابق**، ص 264، 265.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 267، 268.

مؤامرة العقداء[1]، والتي اعتبرت محاولة انقلابية من طرف ضباط الولاية الأولى – الأوراس النمامشة– والقاعدة الشرقية ضد الحكومة المؤقتة[2].

تعود جذور هذه القضية إلى معركة سوق أهراس[3] وما ترتب عنها من نتائج والتي حملت فيها المسؤولية لقادة العمليات العسكرية للشرق (COM)[4]، لأنهم كانوا المسؤولين المباشرين عليها نظرا لنتائجها فإنها تعتبر أول محك تعرضت له قيادة العمليات الشرقية فيما يتعلق بأول مهمة ألقيت على كاهلها[5].

---

[1]– محمد عجرود: **أسرار حرب الحدود (1957،1958)**، منشورات دار الشهاب، الجزائر، 2014، ص 101.

[2]– محمد العربي الزبيري وآخرون: **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954،1962)**، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 113.

[3]– أحد أهم المعارك دامت أسبوعا كاملا بداية من 27 أفريل 1958، بدأت بمنطقة واد الشوك (الزعرورية) بالقرب من سوق أهراس– القاعدة الشرقية– وتوسع نطاقها إلى غاية حمام القبائل (قالمة)، خلفت 669 شهيدا وقتل فيها 300 من الجنود الفرنسيين، ووقع الاشتباك أثناء تمرير الأسلحة من تونس للجزائر (أنظر: محمد عجرود: **المصدر السابق**، ص 80...90).

[4]– أنشأت بأمر من كريم بلقاسم في 09 أفريل 1958، هذه القيادة ضمت في الشرق العقيد محمدي السعيد رئيسا وممثلين عن الولاية الأولى، والعقيد عمار بوقلاز ممثلا عن القاعدة الشرقية، ومقرها الكاف بالتراب التونسي، أما في الغرب فكانت تحت قيادة هواري بومدين والعقيد دهيليس عضوا وتشمل سلطتها الولاية 4 و5 ومقرها الناظور بالمغرب. (أنظر: محمد عجرود: **المصدر السابق**، ص 102، ومحمد بلقاسم: **وحدة التراب المغربي فكرة وواقعا، المرجع السابق**، ص 278).

[5]– الطاهر جبلي: **المرجع السابق**، ص 209.

والتي تبين لقادة لجنة التنسيق والتنفيذ عجز لجنة العمليات العسكرية للشرق على التقييم الموضوعي للأحداث وعوائق مثل ارتباط وحداتها بولاياتهم الأصلية إضافة إلى خلاف محمد العموري[1] مع محمود الشريف سلفه في قيادة الولاية الأولى الذي وعين في أوت 1957 عضوا في لجنة التنفيذ والتنسيق الثانية بالإضافة إلى النتائج الوخيمة التي غالبا ما كانت تنتهي بها عمليات تمرير الأسلحة من تونس إلى الجزائر[2].

كما فشلت لجنة العمليات العسكرية للشرق في إيجاد الحلول لاختراق الخطوط والعبور التي كان لها التأثير النشاط الثوري كذلك عند تأسيسها لم توضح العلاقة مع لجنة التنفيذ والتنسيق وتعرض بذلك عمل الأجهزة لخلل نجم عنه مشكل سياسي أثاره محمد لعموري خاصة بعد استدعاء قادة لجنة العمليات العسكرية للشرق إلى القاهرة في أوت 1958 من طرف لجنة التنفيذ والتنسيق لتوجه لهم تهمة سوء تسيير العمليات العسكرية ويتخذ قرار بحلها ومعاقبة قادتها بتنزيل الرتبة من عقيد إلى نقيب ونفي عمارة بوقلاز لبغداد، العموري إلى جدة، ومحمدي السعيد بالإقامة الجبرية مدة شهر بالقاهرة، وعمار بن عودة بالإقامة الجبرية لمدة 03 أشهر بلبنان[3].

---

[1]- ولد في 14 جوان 1929 بأولاد سيدي علي بلدية عين ياقوت ولاية باتنة من أسرة متوسطة، تمتهن الفلاحة، زاول دراسته الابتدائية في مسقط رأسه من سنة 1935 إلى 1939 ثم انتقل إلى مدينة قسنطينة، أين درس في معهد ابن باديس من 1947 إلى 1948 ثم رجع لقريته لممارسة التجارة، انتقل إلى فرنسا ونشط في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، اعتقلته السلطات الفرنسية بتهمة النشاط السياسي، عاد للجزائر سنة 1952، التحق بالثورة 1955، قاد الولاية الأولى في 1956 وفي 1957 انتقل إلى تونس في مهمة وأسس مدرسة الكاف العسكرية لجيش التحرير الوطني وأصبح عضوا في COM للشرق في أفريل 1958، ألقي عليه القبض في 11 نوفمبر 1958 من طرف قادة الثورة الجزائرية بسبب قضية لعموري- حكم عليه بالإعدام واستشهد في 16 مارس 1959 وفي 24 أكتوبر 1984 تصدر القيادة العليا للجزائر المستقلة قرار العفو الشامل بحقه. (أنظر: محمد علوي: **قادة ولايات الثورة الجزائرية (1954-1965)**، ط1، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 45...48).

[2]- محمد عجرود: **المصدر السابق**، ص 102.

[3]- **المصدر نفسه**، ص 104.

تم إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 والتي بعدها مباشرة اتخذ كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة قرارا يقضي بتعيين محمدي السعيد قائدا لأركان الشرق وهواري بومدين قائدا لأركان الغرب وفي 08 أكتوبر 1958 اجتمع كريم بلقاسم مرفوقا ومحمدي السعيد بأحمد نواورة[1] قائد الولاية الأولى ومحمد عواشرية قائد القاعدة الشرقية لإبلاغهم القرار المتمثل في دخول الوحدات المرابطة على الحدود.

بتاريخ 13 أكتوبر 1958 يجتمع العقيد أحمد نواورة بأركان ولايته في تجاروين – تونس– ويطلعهم على قرارات كريم بلقاسم والتعاطف مع العموري وعمارة بوقلاز وأعلم نواورة زملاءه بالاستعدادات لاستقدام العموري إلى تونس[2]، والتي استمرت الاتصالات بينهم وقد توجت هذه الاتصالات باجتماع سري بمدينة الكاف التونسية يوم 11 نوفمبر 1958 حضره عدد كبير من إطارات جيش التحرير الوطني للولاية الأولى والقاعدة الشرقية[3]، وعن كيفية قدوم العموري لتونس فقد يروي عمار قرام – مكلف بالتسليح بتونس– بأنه هو من أتى به من طرابلس بليبيا مع مجموعة أخرى بطلب من

[1]– ولد في 21 جانفي 1920 في ولاية باتنة من أسرة فقيرة، درس اللغة الفرنسية في المدارس الفرنسية 1934 حتى 1936، وبدأ العمل في سن مبكرة نتيجة أوضاع عائلته السيئة، انضم إلى حزب الشعب بعد مجازر 08 ماي 1945،ثم بالمنظمة الخاصة عام 1947، أعتقل عام 1953، هاجر بعدها لفرنسا وعاد بعد 03 أشهر، التحق بالثورة منذ بداياتها في 1954، عين عضوا في قيادة أركان الولاية الأولى في أفريل 1957، كان من بين الضباط المجتمعين سرا في 11 نوفمبر 1958 بالكاف، حكم عليه بالإعدام ونفذ فيه يوم 16 مارس 1959. (أنظر: محمد علوي: **المرجع السابق**، ص 49...53).

[2]– محمد عجرود: **المصدر السابق**، ص 104، 105.

[3]– محمد العربي الزبيري وآخرون: **المرجع السابق**، ص 114.

أحمد نواورة نظرا للثقة الكبيرة التي منحته إياه ا الحكومة المؤقتة وأعطته الحرية الكاملة في التصرف والتنقل لذلك كان الرجل المناسب لهته المهمة[1].

وتقرر في اجتماع 11 نوفمبر الإطاحة بالحكومة المؤقتة وإعادة تأهيل المجلس الوطني للثروة الجزائرية وتتمثل الخطة الإنقلابية لفريق العموري في اعتقال وزراء الحكومة المؤقتة وعلى رأسهم كريم بلقاسم ومحمود الشريف والسيطرة على المصالح العسكرية والمدنية المتمركزة في العاصمة تونس[2]، ولكن بفضل وشاية الليبي سالم شلبك الذي كان يحسن البربرية وكان العموري في ضيافته في تونس سمعه يتكلم مع جماعته باللهجة الشاوية فهم ما قال لهم، تحرك فأبلغ قيادة الثورة مما جعلها تتبع اتصالات العموري[3].

أقنع كريم بلقاسم الحرس الوطني بالتدخل وإلقاء القبض على المجتمعين لاسيما أن محمد العموري جاء من القاهرة في الوقت الذي كانت فيه العلاقات بين جمال عبد الناصر والحبيب بورقيبة متوترة[4]، تمكن الحرس الوطني التونسي من إلقاء القبض على المجتمعين وبعد ذلك أجريت لهم محاكمة[5]، وتم اتهامهم بالعصيان وبعمل التفرقة وبعملية تحطيم معنوي لجيش التحرير الوطني الجزائري وحكم على محمد العموري ومحمد عواشرية ومصطفى لكحل وأحمد نواورة بالإعدام وتم تنفيذه في 16 مارس 1959 وعلى الآخرين أمثال عبدالله بلهوشات، أحمد دراية، محمد الشريف مساعدية،

---

[1]- مسعود فلوسي: **مذكرات الرائد مصطفى مراردة ابن النوي، القائد بالنيابة للولاية الأولى التاريخية أوراس النمامشة من أبريل 1959 إلى أبريل 1960**، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص 98.

[2]- محمد العربي الزبيري وآخرون: **المرجع السابق**، ص 114.

[3]- علي كافي: **مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، (د - س)، ص 218.

[4]- بوعلام بن حمودة: **الثورة الجزائرية ثورة 1 نوفمبر 1954، معالمها الأساسية**، دار النعم للطباعة، الجزائر، (د - س)، ص 459.

[5]- محمد العربي الزبيري وآخرون: **المرجع السابق**، ص 114.

لخضر بلحاج بالسجن المؤبد[1]، ومن اثر هذه القضية استحواذ التونسيين على المقرات الرسمية لجبهة التحرير الوطني، وتوقيف ما لا يقل عن 1000 مجاهد تم تجريدهم من أسلحتهم، كما تم إيقاف الكثير من المدنيين الجزائريين وقامت السلطات التونسية بإيقاف قوافل الأسلحة والتموين الموجهة لجيش التحرير الوطني إضافة إلى ظهور نوع من السيطرة السياسية التونسية المعنوية على بعض المسؤولين الجزائريين الفاعلين ككريم بلقاسم الذي أصبح لا يكاد يخالف عن أمر الحبيب بورقيبة، كما تعرض الجزائريون للكثير من المضايقات والمعاكسات من طرف الحكومة التونسية والتي وجدت فرصتها الذهبية للانتقام من الجزائريين الذين كانت تتهمهم بأنهم مؤيدون لفكر جمال عبد الناصر[2].

المطلب الثاني: على العلاقات المصرية التونسية

شهدت العلاقات المصرية التونسية تبعا لحركية القوى العالمية والإقليمية وتوتر الأوضاع المحلية تفاعلات مختلفة إما بالتأثر أو بالتأثير بين الطرفين، تمثلت في التقارب أحيانا أو في التباين والاختلاف أحيانا أخرى خاصة ضمن المعركة السياسية بين صالح بن يوسف وبورقيبة، مما جعل مصر متمثلة في رئيسها جمال عبد الناصر يقف مساندا للرفض اليوسفي الذي لم يقف عند تعبئة الرأي العام على مستوى الداخل ولكن أيضا مؤازرة للحركات التحررية له في العالم العربي والإسلامي[3]، ازدادت

---

[1]– بوعلام بن حمودة: **المرجع السابق**، ص 459، 460.

[2]– محمد زروال: **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى – نموذجا–**، طبعة خاصة بمناسبة الذكرى 45 لعيد الاستقلال، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 406... 409.

[3]– مباركة حامد التواتي: **التقارب والتباعد بين الوطنيين التونسيين والوطنيين المصريين في تصور الهوية الوطنية المعاصرة (1945-1956)**، أعمال الندوة الدولية الثالثة عشر حول: استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار، تونس 2006، تونس، 2010.

الخلافات حدة أيضا بسبب التنافس بين بورقيبة وعبد الناصر في التأثير على جبهة التحرير الوطني الجزائرية[1].

شهدت العلاقات المصرية التونسية قبل إبرام اتفاقيات الاستقلال الداخلي التونسي 03 جوان 1955 بالتقارب والتجانس والدعم المصري للقضية التونسية، فقد قامت الحكومة المصرية عام 1954 بتدريب مجموعات من الشباب المتطوع التونسي وإعدادهم للقتال في معسكرات الحرس الوطني في القاهرة وذلك من أجل النضال المسلح ضد الاستعمار، كما تم تزويدهم بالسلاح والعتاد اللازم، كما احتجت القاهرة عن طريق جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة على الأعمال الوحشية التي كانت تقوم بها السلطات الفرنسية في تونس وتقرر في 1954 إثر اجتماع مجلس الجامعة التنديد على ما تقترفه فرنسا من أعمال عنف وقمع في المغرب العربي،كذلك نددت مصر بما كانت تصدره المحاكم العسكرية من أحكام الإعدام والأشغال الشاقة على المجاهدين في مراكش وتونس، كما كُلف عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية من طرف الحكومة المصرية بالتدخل العاجل لوضع حد للأعمال الفرنسية في شمال إفريقيا وهذا ما يتماشى مع دوافع عبد الناصر الذي يعتبر أن شمال إفريقيا جزء منه[2]، وقد أبدت مصر اهتماما متزايدا في القضية التونسية وذلك بعد إعلان مانديس فرانس في 31 جويلية 1954 استعداد فرنسا منح تونس استقلالها الداخلي فقد أعرب جمال عبد الناصر عن اهتمامه الخاص بالمنعرج الذي دخلته القضية التونسية ومبديا أمله الكبير في أن تضع فرنسا حدا للتوتر القائم بشمال إفريقيا، فحسب جريدة فران تيور "Fran Tairor" الفرنسية التي جاء فيها: "إن العالم كله يرقب بعين الأمل نجاح

[1]– فيرنر روف: **المرجع السابق**، ص 210.

[2]– فاطمة فالح جاسم الخفاجي: **العلاقات السياسية المصرية التونسية (1956، 1970) – دراسة تاريخية–**، أطروحة دكتوراه في فلسفة التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة ذي قار، العراق، ص 6،7.

التجربة التونسية ويعتبر التأييد الذي لقيته سياسة مانديس فرانس من جانب مصر والجامعة...بمثابة تشجيع يستحق التقدير"، غير أن تطور المسار التفاوضي بين تونس وفرنسا وتسليم الفلاقة أسلحتهم استجابة لبورقيبة غير تلك النظرة[1]، وقد أثار تسليم السلاح استياء كل من لجنة تحرير المغرب والحكومة المصرية[2]، بعد هذه الاتفاقيات وحصول تونس على الاستقلال الداخلي بدأت المعارضة تتوسع ودعمها جمال عبد الناصر وهو ما انبثق عن لقاء صالح بن يوسف مع جمال عبد الناصر في 07 سبتمبر 1955 الذي أكد فيه مؤازرة مصر له وهذا الاجتماع يوضح التقارب الكبير الرجلين[3].

تحولت القاهرة إلى مركز ومقر للمعارضة اليوسفية وبالمقابل عملت فرنسا على توفير الظروف لدعم بورقيبة وخطته بدءا بعودته من المنفى يوم 01 جوان 1955 والمعارضة اليوسفية لا يمكن اعتبارها من صنع التأثير المصري لكن دون شك دعمها في اتجاهها وهو ما حدده جمال عبد الناصر منذ توليه رئاسة الحكومة في مصر ضمن قضية شمال إفريقيا والتحرير الكامل له بالاعتماد على الكفاح المسلح الموحد ونبذ التفرقة بين دول المغرب[4]، قام بن يوسف بتأطير حركته ضمن النداء الذي توجه به جمال عبد الناصر لتوحيد حركات التحرر في المغرب العربي وقد عقد بن يوسف اجتماعا في منزله وأبلغ الحاضرين عن رغبة جمال عبد الناصر في اللقاء بهم للتشاور عن كيفية تمويلهم بالسلاح لتحرير كامل شمال إفريقيا من الاستعمار[5].

---

[1]- حمادي سلمان الفلاحي: **الموقف المصري من الحركة الوطنية التونسية (1954-1956)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الأنبار، العراق، 2013، ص 170، 171.

[2]- عميرة علية الصغير: **المقاومة الشعبية في تونس في الخمسينات انتفاضة المدن الفلاقة اليوسفية،المرجع السابق**، ص 156.

[3]- مباركة حامد التواتي: **المرجع السابق**، ص 282.

[4]- مباركة حامد التواتي: **المرجع السابق** ، ص 285.

[5]- فاطمة فالح جاسم الخفاجي: **المرجع السابق**، ص 16.

كان عبد الناصر في ذلك الوقت العدو اللدود للاستعمار لاسيما الفرنسي لذلك دعم الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا، وفي ظل رسم مستقبل تونس ضمن دائرة الانتماء للهوية العربية الإسلامية، فلم يكن أمام بن يوسف غير أن يزيد اقترابا من القاهرة بالقدر الذي يبعد عنها بورقيبة الذي يرى أن حل المسألة الوطنية في باريس عن طريق الارتماء في أحضان الغرب ورسم مستقبل تونس ضمن الدائرة الغربية،الا ان الكفاح الموحد المغاربي الذي يصر عليه عبد الناصر كان في نظر بورقيبة غير مسموح آنذاك ولا مقبول من طرف الغرب وتحقق له ذلك بعد حصول كل من تونس والمغرب على استقلالهما وتكون بذلك قد عزلت الثورة الجزائرية كما فرضت شروط ضمنية لدفع القيادة في كل من تونس والمغرب نحو التنكر للقضية الجزائرية[1].

وقد تحالف بورقيبة مع الجانب الفرنسي من أجل القضاء على الحركة اليوسفية ولعل من أهم أسباب هذا التحالف هو العمل على القطيعة مع الطروحات الوحدوية حيث كان يسعى دائما إلى تهميش علاقة تونس بمحيطها العربي[2]، إلا أن جمال عبد الناصر كان يعمل عكس ما كل يصبو إليه بورقيبة فقد عملت مصر على ربط دعمها بتوحيد الكفاح في الأقطار الثلاث وإنجاح جهود التنسيق بين المناضلين التونسيين والجزائريين والمغاربة للاستفادة فيما بينهم بالعمل المشترك في التموين والتسليح وهذا ما تسبب في توتر العلاقات المصرية التونسية وتحميل بورقيبة مصر مسؤولية إمداد الكفاح المسلح بشمال إفريقيا بالمعونات العسكرية والمادية وقد صرحت الحكومة التونسية قائلة: "هل يا ترى يقبل المصريون منا أن نسمح بفتح مكتب مصري ينشئه في

[1]– حمادي سلمان الفلاحي: **المرجع السابق**، ص 172.

[2]– موسم عبد الحفيظ: **المرجع السابق**، ص 168.

تونس الملك فاروق ويقوم بالدعاية ضد الوضع الحالي في مصر"[1]، ورغم توتر العلاقات إلا أن مصر كانت أول من اعترف بالجمهورية التونسية عقب إعلانها في 25 جويلية 1957 ومن أوائل الدول التي عرضت عليها التبادل الدبلوماسي[2].

وبناءا على المساعي وما أظهرته الحكومة المصرية من تفهم للواقع التونسي أقامت علاقات دبلوماسية مع مصر وفتحت سفارة مصرية في تونس وأخرى تونسية في القاهرة، وعمل عبد الناصر بمحاولة تقريب وجهات النظر بين بورقيبة وبن يوسف مذكرا بورقيبة بأن جانبا من الحقوق التي نالتها تونس من فرنسا كانت نتيجة مباشرة لتمسك بن يوسف بمطالبه إلا أن بورقيبة استاء من هذا الاقتراح وأعرب عن استحالته بقوله: "لا يمكن الجمع بين الإصلاح والفساد[3]، وقد ساءت العلاقات مجددا سنة 1958 بعد اكتشاف مؤامرة لاغتيال بورقيبة كان قد دبرها صالح بن يوسف في شهر مارس 1958 وكانت الشرطة التونسية قد قدمت إثباتا على الضلوع المباشر للسلطة المصرية في هذه المؤامرة وأعلن بورقيبة في خطابه يوم 6 مارس من نفس السنة عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع القاهرة إلا أنه تراجع عنها لعدة عوامل أهمها: صعود نجم جمال عبد الناصر بسبب اتحاد مصر وسوريا وعدم الاستقرار في تونس بعد حادثة ساقية سيدي يوسف 08 فيفري 1958، كذلك نزاع بورقيبة مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية بسبب مد خط الأنابيب[4].

أما عن انضمام تونس للجامعة العربية فكان من المفروض في سبتمبر 1956 إلا أنه تأخر إلى 11 أكتوبر 1958 وذهبت جل التحاليل في تفسيرها للحدث إلى إرجاع

---

[1]- حمادي سلمان الفلاحي: **المرجع السابق**، ص 186.

[2]- فاطمة فالح جاسم الخفاجي: **المرجع السابق**، ص 44.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 46.

[4]- فيرنرو روف: **المرجع السابق**، ص 210، 211.

هذا التردد إلى تحرر تونس من الهيمنة التي تمارسها مصر[1]، وقد استغلت تونس الجلسة الأولى للجامعة العربية لتبسط نقطة الخلاف بين تونس والقاهرة والناتجة عن المساندة المصرية لصالح بن يوسف وكذلك اتهمت مصر بالتدخل في شؤونها الداخلية وظل الخلاف قائما بين الطرفين حتى صيف 1961[2].

المطلب الثالث: مصير المقاومة اليوسفية

ضيقت فرنسا وبورقيبة الخناق على الحركة اليوسفية مما اضطر زعيمها صالح بن يوسف وأغلب مساعديه إلى الفرار خارج تونس، وتحول مركز ثقل المعارضة اليوسفية من الداخل إلى الخارج وتحديدا بمصر، وقد انضم من تبقى من اليوسفيين داخل تونس إلى الثورة الجزائرية مع القيام ببعض الأعمال العسكرية ضد البورقبيين، كما خير آخرون والمثقفون منهم بصفة خاصة انتظار ظروف أكثر ملائمة لقلب الأوضاع لصالحهم ومن هؤلاء نذكر عبد العزيز العكرمي، عز الدين بن الشريف وهما من المشاركين فيما بعد في المحاولة الانقلابية الفاشلة التي كشفت عنها الحكومة التونسية في ديسمبر 1962[3].

ومنذ سنة 1955 وبداية الخلاف اليوسفي البورقيبي، فقد أنشئت لجان الرعاية والتي أصبحت شرعية بعد بضعة أشهر من تأسيسها وهي شرطة سياسية تحت سلطة وزير الداخلية وهي تعتبر ميليشيا للحزب الدستوري الجديد – حسب تعليق جريدة المستقبل التونسي مهمتها: إعادة استتباب الأمن والبحث عن مقترفي الجنايات والجرائم

---

[1]– عبد القادر العريبي: **العلاقات السياسية التونسية المصرية (1955،1970)**، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، تونس، 1990، ص 72.

[2]– فيرنرو روف: **المرجع السابق**، ص 212، 213.

[3]– عبد الجليل بوقرة: **هل بورقيبة مستبد، الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية، قراءات علمية للبورقيبية**، مجلة روافد، العدد 12، جامعة منوبة، تونس، 2007، ص 94.

وتضم هذه اللجان عناصر من الفلاقة القدماء أمثال الأزهر الشرايطي والساسي الأسود مهمتهم ملاحقة اليوسفيين، فالشيخ حسن العيادي والذي ارتبط اسمه بصباط الظلام[1]، حيث قمع اليوسفيين وكانت منتشرة في كامل البلاد، يحاكمون ويعذبون ويسجنون وقد حلت هذه اللجان في جويلية 1956 بعد نقل الشرطة إلى الحكومة التونسية[2].

وجهت لصالح بن يوسف وجماعته العديد من التهم كالتحريض علانية على مقاومة الحكومة التونسية بالعنف والإرهاب والإشراف على تكوين عصابات إرهابية والتي تحصنت بالجبال وصارت تغتال الأشخاص وتتعدى على الأملاك بالنهب والسلب والحرق ومحاربة القوات النظامية[3]، كما عمل بورقيبة على قمع الصحافة فأغلق صحف المعارضة والتجأ إلى استخدام الإغراءات واعتماد أساليب المطاردة والتصفية[4]، وقد صدرت قرارات بإلقاء القبض على اليوسفيين في 28 جانفي 1956 وهي الليلة التي تمكن فيها صالح بن يوسف من الفرار إلى ليبيا ووصل إلى طرابلس في 01 فيفري 1956 وبعد انتشار خبر وصوله التجأ عدد كبير من أنصاره إلى ليبيا قصد إعادة تنظيم صفوفهم والتي وحسب شهادة زوجته صوفية فقد بقي فيها مدة قصيرة ثم انتقل إلى مصر كلاجئ سياسي وعاش فيها مدة 05 سنوات من 1956 إلى 1961[5]،

---

[1]– مركز للتحقيق مع اليوسفيين، يقع بنهج باب بنات بالمدينة العتيقة، فتح بأمر من بورقيبة، اشتغل في هذا المركز بعض المحاربين القدامى، مهمتهم في هذا المركز جلب اليوسفيين ويتولون التحقيق معهم، عُرف المركز بالصيت المفزع فقد لقى الكثير من اليوسفيين حتفهم فيه وكان هناك بئرا بالمكان ترمى فيها جثث القتلى (أنظر: نورة البورصالي: **بورقيبة والمسألة الديمقراطية (1956، 1963)**، تعر: محمد عبد الكافي، ط3، دار نقوش عربية، تونس، 2016، ص 110، 111).

[2]– نورة البورصالي: **المرجع السابق**، ص 107، 108.

[3]– عميرة علية الصغير وآخرون: **المحاكمة السياسية في تونس (1956–2011)**، **المرجع السابق**، ص 54.

[4]– توفيق المديني: **المعارضة اليوسفية – نشأتها وتطورها**–، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص 26.

[5]– الجيلاني بن الحاج يحي: **الزعيم الكبير صالح بن يوسف، حياته ونضاله**، ط1، الشركة التونسية للنشر، تونس، 2009، ص 33، 34.

مواصلا دعم الثورة الجزائرية إلى غاية اغتياله، فقد أرسل برسالة للمناضل مصطفى كمال المرزوقي بتاريخ 10 جويلية 1956 يدعو فيها كافة المجاهدين بجيش التحرير التونسي من أجل مساعدة الجزائر، وفي رسالة أخرى بعث بها إلى إبراهيم طوبال رئيس مكتب تونس بالقاهرة بتاريخ 01 أوت 1961 تحدث فيها عن اجتماعه بالمسؤولين الجزائريين واتفاقهم على مواصلة التعاون والتنسيق بين الثورة الجزائرية والحركة اليوسفية وتجسيده أكثر على أرض الواقع[1].

وظل بن يوسف حسب شهادة زوجته يقيم في القاهرة مشغولا على الدوام بالعمل في مكتب المغرب العربي إلى جانب الجزائريين بالإضافة إلى سفره المستمر والمشاركة في الندوات والمؤتمرات الدولية ويقوم بحملته الدعائية ضد بورقيبة من القاهرة ومن عدة أماكن أخرى[2]، وكشف اتصالاته لمحاصرة السلطة الجديدة دبلوماسيا، كما ظل يخطط لبعض العمليات العسكرية داخل تونس انطلاقا من مصر، وكانت أبرزها محاولة اغتيال بورقيبة في 1958، لتتواصل بعدها تصفية اليوسفيين بشتى الطرق والوسائل بما فيها الاغتيالات التي استهدفت سائق صالح بن يوسف وأحد المصورين الصحفيين محمد بن عمار، ثم استغل بورقيبة معارك الجلاء وتحديدا حوادث بنزرت للحسم نهائيا مع هذه المعارضة عندما أذن باغتيال بن يوسف في فرنكفورت بألمانيا[3]، وكانت الحكومة المؤقتة الجزائرية على دراية بعملية الاغتيال وهذا حسب شهادة إبراهيم طوبال: "خلال شهر ماي 1961 زارني مبعوث خاص من طرف الحكومة المؤقتة الجزائرية اعتذر عن ذكر اسمه وأخبرني أن بورقيبة يعتزم اغتيال السيد صالح بن يوسف أثناء سفره خارج مصر وطلب مني إخطاره بأن لا

[1]- نجاة عبو: **المرجع السابق**، ص 151.

[2]- الجيلاني بن الحاج يحي: **المصدر السابق**، ص 33.

[3]- عبد الجليل بوقرة: **المرجع السابق**، ص 57، 58.

يسافر خارج مصر، فأعلمت السلطات المصرية راجيا منها سحب جواز سفره وكان لي ذلك لكن بن يوسف استنكر العملية واحتج على هذا القرار في السفارات العربية والإفريقية منددا بمنعه من المغادرة، فما كان من الرئيس عبد الناصر إلا أن أمر بالسماح له بالمغادرة"[1].

وذكر بورقيبة في مذكراته "حياتي وآرائي، جهادي" أنه قابل صالح بن يوسف في سويسرا بعد معركة بنزرت وقال له: "موقفك الآن بعد 5 سنوات وأنت كناطح صخرة يتعب نفسه بلا فائدة وها نحن قد استرجعنا مقاليد السيادة وعلى وشك الظفر بالجلاء عن قاعدة بنزرت، فرد عليه بن يوسف قائلا: إن ذلك كان بفضل معارضتي"[2]، أما عن ملابسات اغتياله فقد تروي زوجة بن يوسف أنه في أوت 1961 قرر زوجها السفر إلى كوناكري عاصمة غينيا وذلك عبر فرانكفورت للمشاركة في مؤتمر دولي هام فسافرت معه إلى ألمانيا وفي 12 أوت تلقى بن يوسف مكالمة من تونسيين يريدون مقابلته وأعطوه اسم الفندق للقاء معه بعد مغادرته متجها للفندق طال غيابه فتوجهت للاطمئنان عليه ومع دخولها الغرفة وجدته جالسا على كرسي بنزف بغزارة من رأسه الذي اخترقته رصاصة واحدة من الخلف، فقد وجد في غيبوبة وبعدها فارق الحياة، نقل جثمانه إلى القاهرة وأجريت له مراسم دفن رسمية بأمر من جمال عبد الناصر[3].

أما عن قتلته فهم مجموعة من أنصار بورقيبة يقودهم البشير زرق العيون، وكرد فعل من أنصار بن يوسف في الداخل على اغتياله فقد شاركوا في محاولة انقلابية واجههم بورقيبة بعنف شديد من 01 مارس الى غاية 13 مارس 1963 صدرت أحكام

---

[1]– إبراهيم طوبال: **البديل الثوري في تونس**، ط1، دار الكلمة للنشر، لبنان، 1979، ص 61، 62.

[2]– الحبيب بورقيبة: **حياتي ،ارائي، جهادي ،المصدر السابق**، ص 278.

[3]– الجيلاني بن الحاج يحي: **المصدر السابق**، ص 35، 36.

في حق اليوسفيين وصلت إلى حد الإعدام ويكون بذلك بورقيبة أحكم قبضته على الحزب الدستوري الجديد والدولة وكل مؤسسات المجتمع المدني[1].

[1]- عبد الجليل بوقرة: **المرجع السابق**، ص 59.

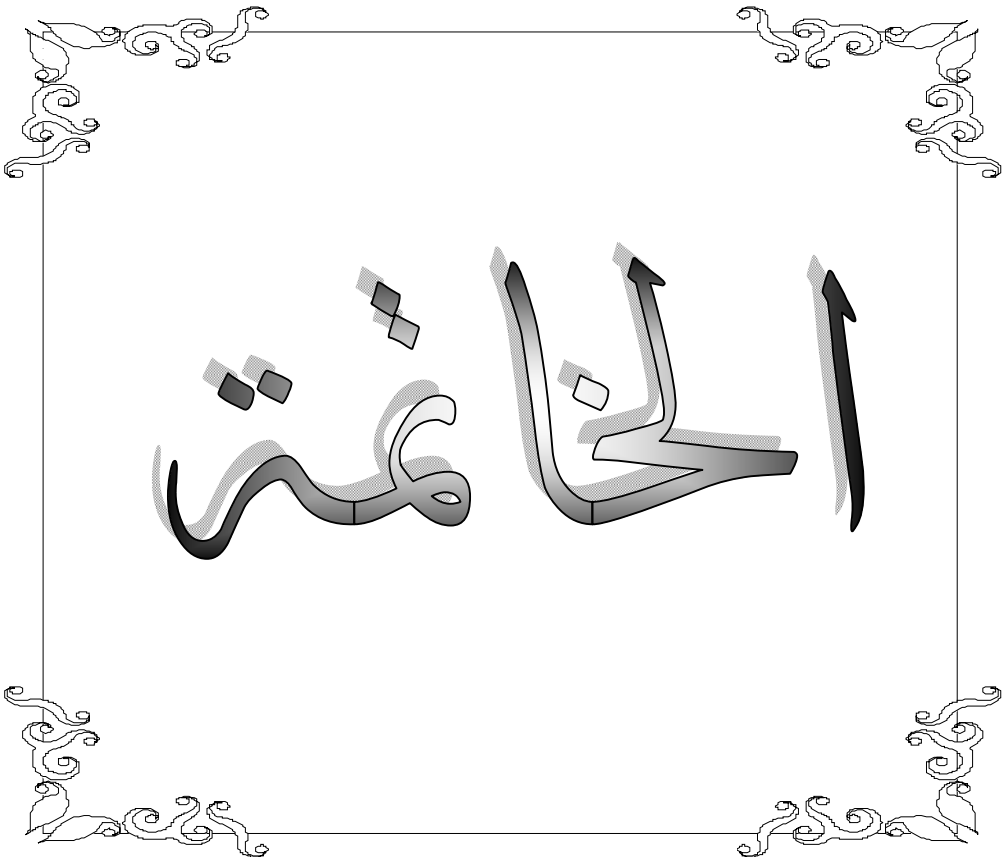
الخاتمة

حظيت الثورة الجزائرية(1954– 1962) باهتمام واسع في الأوساط المغاربية وكانت لها انعكاسات على تطور الأوضاع في بلدان المغرب العربي، وذلك بسبب توجهاتها الوحدوية المغاربية واتضح ذلك من خلال بيانها(بيان أول نوفمبر)، وتجسد التضامن والتقارب بين الشعبين التونسي والجزائري مع بداية الثورة ليتطور أكثر عند اندلاع المقاومة اليوسفية بقيادة صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد الرافض لاتفاقيات الاستقلال الداخلي لتونس في 03 جوان 1955 ، معتبرا إياها خطوة للوراء وخيانة للثورة والمجاهدين في المغرب والجزائر.

ومن خلال ذلك حاولنا إبراز العلاقة بين المقاومة اليوسفية والثورة الجزائرية وتوصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات:

– ان التقارب اليوسفي مع الثورة الجزائرية قديم جديد ونقصد بالقديم هو تبني الحزب الحر الدستوري القديم مبدأ أن البلاد التونسية عربية إسلامية وهذا ما انتهجه صالح بن يوسفي فيما بعد متأثرا بالفكر الناصري الداعي للقومية العربية، والذي اقتنع بمواصلة الكفاح المسلح في تونس إلى غاية تحقيق الاستقلال التام في كافة أقطار المغرب العربي اعتبارا من أن تونس جزء لا يتجزأ من الأمة العربية الإسلامية.

– رفض صالح بن يوسف اختيار الجناح البورقيبي لمسار المفاوضات ولما أفضت إليه من اتفاقيات الاستقلال الداخلي ، وتمسكه بمبدأ الاستقلال رافضا بذلك الحلول الجزئية منتهجا الكفاح المسلح كوسيلة لمواجهة الاستعمار الفرنسي والتوجه البورقيبي معا.

– اعتبرت الحركة اليوسفية اتفاقية الاستقلال الداخلي خيانة للثورة الجزائرية داعية إلى مغربة الحرب والعمل على تحقيق الاستقلال التام لكافة أقطار المغرب العربي ، فعمل صالح بن يوسف على تنسيق جهود النضال مع قادة الثورة الجزائرية من أجل توحيد الكفاح المسلح ومواصلة مسيرة التحرر.

– عمل صالح بن يوسف وأنصاره على التعبئة الجماهيرية للمقاومة المسلحة التي التحمت بالثورة الجزائرية سياسيا وعسكريا، فسياسيا كانت بداية من خلال تنظيم الاجتماعات واللقاءات بين مناضلي الثورة الجزائرية والحركة اليوسفية التي أكدت على ضرورة إحياء جبهة الكفاح المسلح بتونس لدعم الثورة الجزائرية وبالتحاق القائد السياسي للحركة اليوسفية صالح بن يوسف بلجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة والعمل مع ممثلي جبهة التحرير الجزائرية بهدف ضبط وتنظيم سبل واليات التعاون والثوار الجزائريين، أما عسكريا فقد تجسدت مظاهر التنسيق و التعاون على أرض الواقع بداية بتأسيس جيش تحرير المغرب العربي الذي كانت مهمته جلب السلاح من مصر إلى ليبيا ونقله إلى تونس وتوزيعه على جيش التحرير التونسي وجيش التحرير الجزائري.

– ومن مظاهر التنسيق أيضا تكوين فرق مشتركة بين الثوار الجزائريين واليوسفيين، وكان شعار هذه الفرق " الجهاد تحت راية وحدة المصير في تحرير المغرب العربي " وخاضت العديد من المعارك و الاشتباكات ، المناوشات ، الكمائن والغارات ضد النظام البورقيبي و القوات الفرنسية.

– تجاوز التنسيق والتعاون اليوسفي مع الثورة الجزائرية الشق السياسي والعسكري إلى الدعم والتمركز في إنشاء العديد من الخلايا المدنية المكلفة بالدعم والاتصالات ، التي كانت تدعم جيش التحرير التونسي والثوار الجزائريين بمنظمة السف الأسود السرية التي تقوم بالدعاية وجمع الأموال والموؤنة والاستطلاع لصالح ثوار الجزائر.

– ان المعارضة اليوسفية لا يمكن اعتبارها من صنع التأثير المصري، ولكن دون شك دعمها جمال عبد الناصر ضمن قضية الشمال الإفريقي والتحرر الكامل له بالاعتماد على الكفاح المسلح الموحد ونبد التفرقة بين بلدان المغرب العربي، لذلك عمل هذا عبد الناصر على التنسيق بين الحركة اليوسفية والثوار الجزائريين وتحولت القاهرة إلى

مركز ومقر للاجتماعات واللقاءات بين الطرفين وكان للرئيس المصري الدور الكبير في تأسيس جيش تحرير المغرب العربي وتقديم العم العسكري للطرفين .

– ان الدعم المصري للكفاح المشترك اليوسفي الجزائري كان له أثر كبير على العلاقات التونسية المصرية وقد توترت العلاقات بين جمال عبد الناصر والحبيب بورقية، وحمل هذا الأخير عبد الناصر مسؤولية إمداد الكفاح المسلح في شمال إفريقيا بالمعونات العسكرية والمادية معتبرا ذلك تدخلا في شؤون تونس الداخلية كما تأخر انضمام تونس للجامعة العربية خوفا من الهيمنة المصرية عليها.

– شكل التعاون اليوسفي مع الثورة الجزائرية على كل من السلطات التونسية والاستعمار الفرنسي ، لذلك تحالفت هذه القوى لمواجهة العدو المشترك فتكثفت الجهود وتنوعت الوسائل والطرق للقضاء على هذا التعاون.

– وظف جهاز الدولة التونسية لخدمة التحالف التونسي الفرنسي واجتمعت الإمكانيات العسكرية المتوفرة لدى القوى المتحالفة، وتضاعفت المصادمات و الاعتداءات، ووظف بورقيبة حيث احدث محاكم خاصة كي يعطي صورة شرعية لعمليات القمع.

– تحالفت فرنسا مع بورقيبة سعيا منها لتضييق الخناق على الثورة الجزائرية التي التحمت مع المقاومة اليوسفية و تعززت بذلك الرقابة والملاحقة الفرنسية للثوار الجزائريين المدعومة بأنصار بورقيبة، وجندت عصابات بقيادة بعض المقاومين التونسيين القدماء لملاحقة الفرق اليوسفية والجزائرية.

– فشلت الحركة اليوسفية بعد استسلام قائدها العسكري الطاهر الأسود وذلك بعد توقيع اتفاقيات الاستقلال التام في 20 مارس 1956 ليتم القضاء عليها نهائيا بعد اغتيال قائدها السياسي صالح بن يوسف في فرانكفورت بألمانيا سنة 1961.

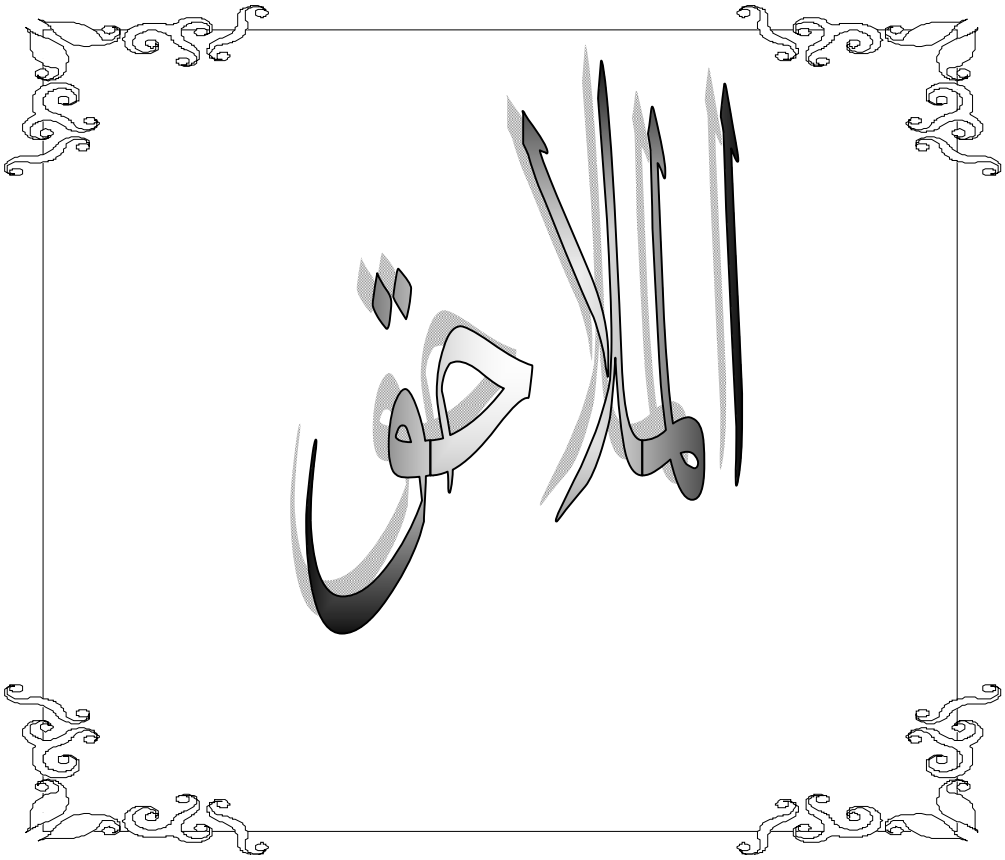
الملاحق

الملحق رقم (01): مقتطفات من اتفاقيات الاستقلال الداخلي 03 جوان 1955[1]

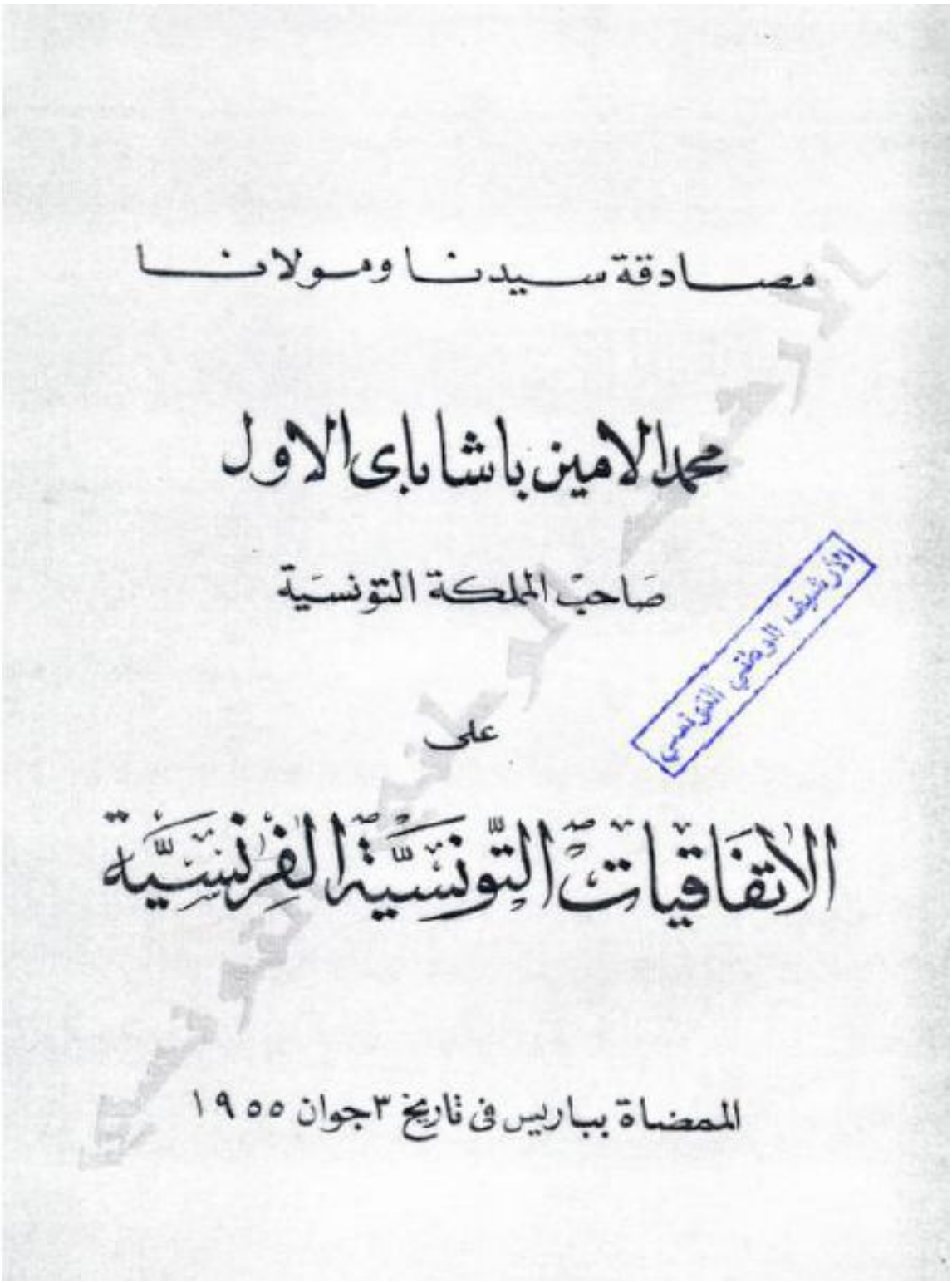

مصادقة سيدنا ومولانا

محمد الامين باشا باى الاول

صاحب المملكة التونسية

الأرشيف الوطني التونسي

على

الاتفاقيات التونسية الفرنسية

المصاة بباريس فى تاريخ ٣ جوان ١٩٥٥

[1]– Archives nationale de Tunis, carton A74, dossier 26h19, doss, guerre d'Algérie- relation franco-tunisienne -1956-1958.

1

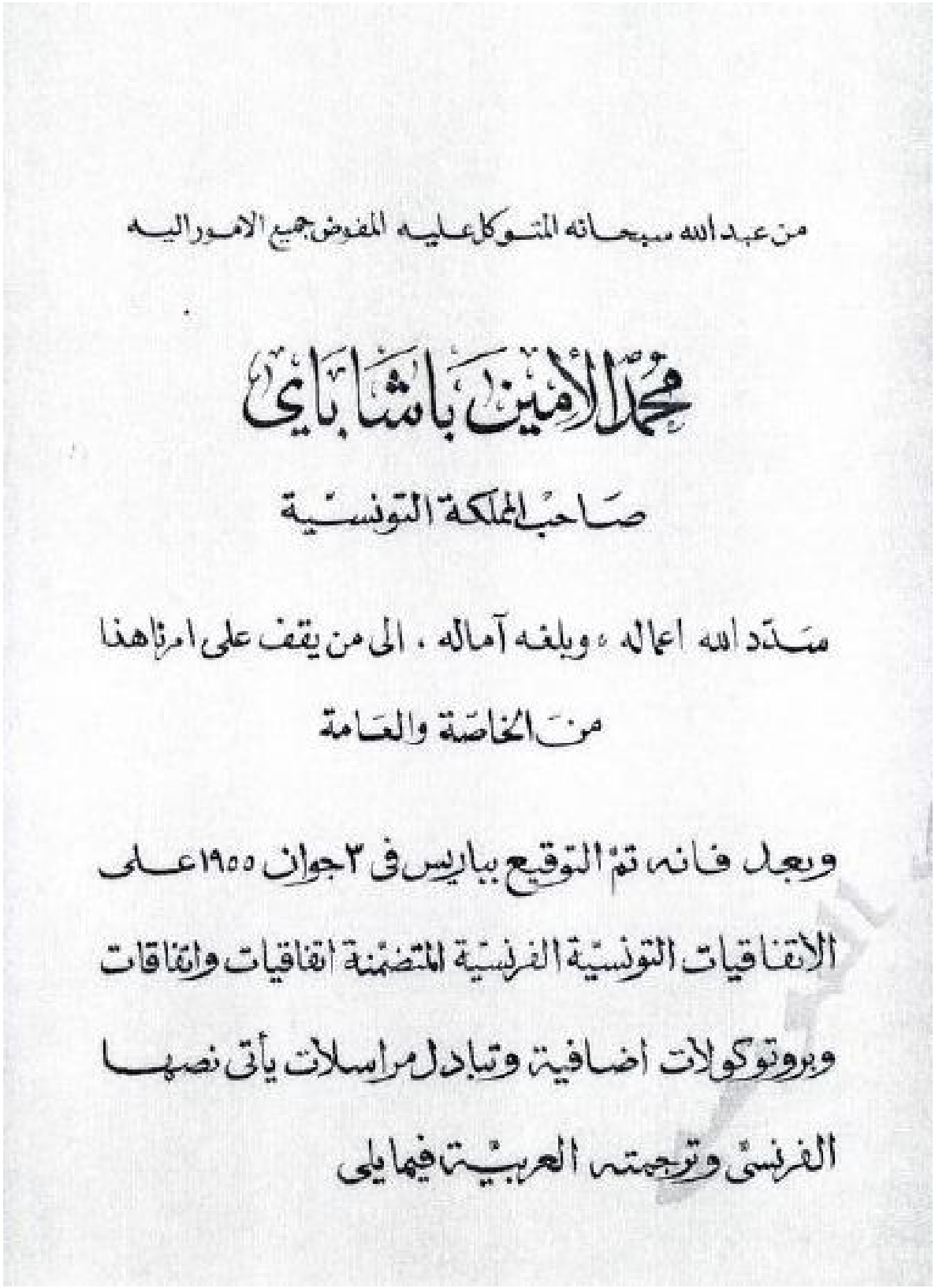

من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع الامور اليه

محمد الأمين باشا باي

صاحب المملكة التونسية

مدد الله اعماله ، وبلغه آماله ، الى من يقف على امرنا هذا

من الخاصة والعامة

وبعد فانه تم التوقيع بباريس في ٣ جوان ١٩٥٥ على

الاتفاقيات التونسية الفرنسية المتضمنة اتفاقيات واتفاقات

وبروتوكولات اضافية وتبادل مراسلات يأتي نصها

الفرنسي وترجمته العربية فيما يلي

---

[1] - [1]– Archives nationale de Tunis, **Op-cit.**

الملحق رقم (02): بيان الأستاذ صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الحر الدستوري حول المصادقة على الاتفاقيات التونسية الفرنسية في القاهرة بتاريخ 12 جويلية 1955.[1]

وأخيرا صادقت الجمعية الوطنية الفرنسية على الاتفاقيات التونسية الفرنسية بأغلبية لم يعهد لها نظير في تاريخ الجمهورية الرابعة حتى في بعض المناقشات التي أصبحت تاريخية وكانت تتناول مستقبل فرنسا ومصيرها.

ذلك أنّ حكومة المسيو إدجار فور استطاعت أن تحصل من المفاوضين التونسيين على تنازلات فادحة جعلت الحكم الذاتي المعلن عنه من قبل فرنسا خاليا من مقوّماته الأساسية وأدخلت البلاد في نظام وحدة فرنسية – تونسية، يؤمل المستعمرون الذين رضوا في آخر لحظة بالاتفاقيات أن تفشل إزاءها كل حركة وطنية تستهدف استقلال بلادنا استقلالا كاملا.

إنّ فرنسا ستظل لمدة غير محددة تتحكم في مصيرنا، إذ تعترف لها الاتفاقيات بحق إدارة شؤوننا الخارجية وتولي شئون الدفاع بصورة مطلقة، والتصرّف في بلادنا تصرّفا مطلقا كلما دعا إلى ذلك قيام فرنسا بمسئولياتها الدولية أو الخاصة. أمّا الأمن وهو من المقومات الأساسية لسيادة أية دولة فإنّه سيظل لمدّة طويلة خارجا عن نفوذ الحكومة، وسوف لا يتم توحيد القضاء إلاّ بعد مدّة طويلة مجحفة.

وفي الميدان الاقتصادي والمالي فإنّ الاتفاقيات تقر بصورة نهائية جميع ما اغتصبه الاستعمار الفرنسي من الثروة الوطنية، سواء بالنسبة للأراضي الزراعية أو المناجم أو غيرها.

وستكون نهضة الاقتصاد التونسي بصفة دائمة تحت رحمة رأس المال الفرنسي، وبذلك يصبح من العبث أن يتغنى بعض التونسيين بقرب خلاصهم من السيطرة الاقتصادية الأجنبية.

عن المؤسستين الرئيسيتين للنظام المقبل الذي سمي، مخادعة، بالحكم الذاتي هما "حكومة صورية" وبرلمان عديم الصلاحيات سيصبحان وكلاء يديرون النظام الاستعماري الذي فرض على تونس منذ 74 عاما.

والآن وقد تمت المصادقة على الاتفاقيات، ونشرت نصوصها، لن يستطيع أحد أن يقنع الشعب التونسي بأنّها تعد مرحلة جريئة نحو استقلالنا التام، والحقيقة إنّها عبارة عن إضفاء الصبغة الشرعية على نظام استعماري أوشك على الانهيار.

وخلافا لما سبق أن أكّده الرئيس الحبيب بورقيبة، فإنّ البرلمان الفرنسي عندما صادق على الاتفاقيات بأغلبية تقرب من الإجماع إنّما عزّز بذلك السيطرة الاستعمارية الفرنسية على بلادنا.

وأنّي إذ أصر على معارضتي لهذه الاتفاقيات والتشهير بها على رؤوس الملأ، ليس ذلك توقعا لسوء تطبيقها من جانب الفرنسيّين، بل لأنّي أعتبرها في ذاتها خطرا يهدّد كيان الأمّة التونسية، قد يكون من الصعب درؤه أو تلافيه.

---

[1] – عميرة علية الصغير: اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، المرجع السابق، ص 263، 264.

الملحق رقم (03): بؤر المقاومة اليوسفية من ديسمبر 1955 لصائفة 1956[1]

[1] – عميرة علية الصغير: المقاومة الشعبية في تونس في الخمسينات، انتفاضة (المدن –الفلاقة– اليوسفية)، **المرجع السابق**، ص 163.

الملحق رقم (04): مناطق الجنوب التونسي التي يتمركز فيها الثوار التونسيون والجزائريون[1].

الناحية	قائدها	مساعدوه	نقاط الناحية الرئيسية
ناحية الكاف	محمود بن حسونة	1- زبي. 2- - فراشيني الهادي. 3- عبد الحفيظ سيمسيار. 4- عبد القادر السوفي. 5- الطيب . زلاق المنجي. 6-ابن داهو. 7- الطيب الجزايري. 8- مبروك باربو.	1- تاجورين. 2- قلعة السنام. 3- قلعة جردة. 4- تالة. 5- حيدرة.
ناحية القصرين	حمدي ميزوني باشا	1- الصغير حاج عمر 2- عبد الرحمن بن محمد لحساود السوفي. 3- قرقوف الزين بن عثمان. 4- عمر قرقاح. 5- محمد بن الطاهر بن الطيب. 6- علي همامي. 7- بن الصالح.	1- القصرين. 2- تلابت. 3- جبل بوشبكة.
ناحية قريانة	حسين عبد الحفيظ بشير العربي	صالح بن احمد المادي	1- قريانة. 2- أم القصب. 3- ماجي بلعباس.
ناحية قفصة	الطاهر بن الأخضر الأسود	عنتر إبراهيم	1- المتلوي. 2- قطار. 3- طوزر.

[1] - حورية ومان، المرجع السابق، ص 149.

الملحق رقم (05): خريطة توضح طرق تهريب الأسلحة إلى الجزائر عبر الجنوب التونسي[1].

[1] – الضاوي موسى: المرجع السابق، ص 95.

الملحق رقم(06): رسالة من الطاهر لسود إلى الثوار الجزائريين في 23 ديسمبر 1955.[1]

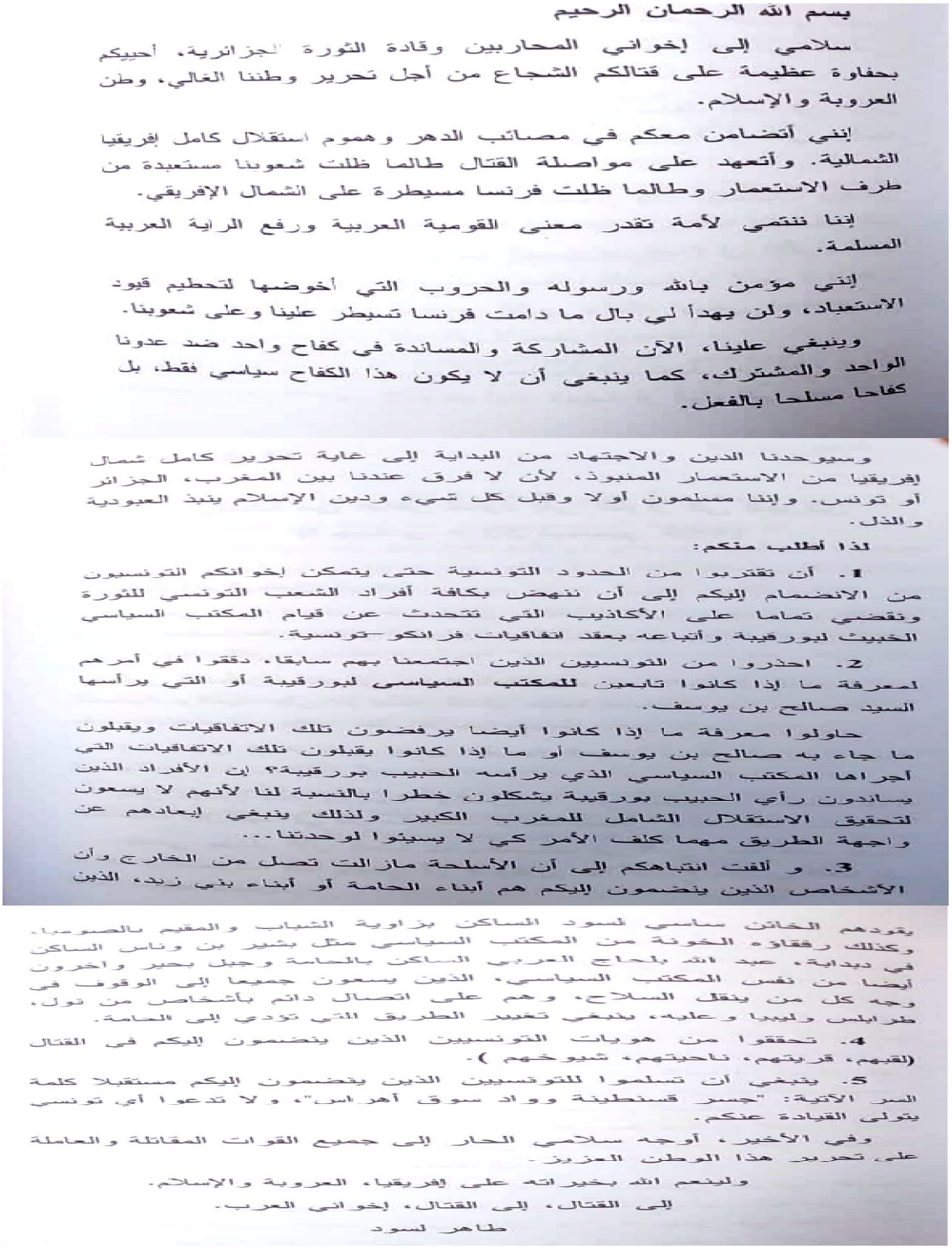

بسم الله الرحمان الرحيم

سلامي إلى إخواني المحاربين وقادة الثورة الجزائرية، أحييكم بحفاوة عظيمة على قتالكم الشجاع من أجل تحرير وطننا الغالي، وطن العروبة والإسلام.

إنني أتضامن معكم في مصائب الدهر وهموم استقلال كامل إفريقيا الشمالية. وأتعهد على مواصلة القتال طالما ظلت شعوبنا مستعبدة من طرف الاستعمار وطالما ظلت فرنسا مسيطرة على الشمال الإفريقي.

إننا ننتمي لأمة تقدر معنى القومية العربية ورفع الراية العربية المسلمة.

إنني مؤمن بالله ورسوله والحروب التي أخوضها لتحطيم قيود الاستعباد، ولن يهدأ لي بال ما دامت فرنسا تسيطر علينا وعلى شعوبنا.

وينبغي علينا، الآن المشاركة والمساندة في كفاح واحد ضد عدونا الواحد والمشترك، كما ينبغي أن لا يكون هذا الكفاح سياسي فقط، بل كفاحا مسلحا بالفعل.

وسيوحدنا الدين والاجتهاد من البداية إلى غاية تحرير كامل شمال إفريقيا من الاستعمار المنبوذ، لأن لا فرق عندنا بين المغرب، الجزائر أو تونس. وإننا مسلمون أولا وقبل كل شيء ودين الإسلام ينبذ العبودية والذل.

لذا أطلب منكم:

1. أن تقتربوا من الحدود التونسية حتى يتمكن إخوانكم التونسيون من الانضمام إليكم إلى أن ننهض بكافة أفراد الشعب التونسي للثورة ونقضي تماما على الأكاذيب التي تتحدث عن قيام المكتب السياسي الخبيث ليورقيبة وأتباعه بعقد اتفاقيات فرانكو-تونسية.

2. احذروا من التونسيين الذين اجتمعنا بهم سابقا، دققوا في أمرهم لمعرفة ما إذا كانوا تابعين للمكتب السياسي ليورقيبة أو التي يرأسها السيد صالح بن يوسف.

حاولوا معرفة ما إذا كانوا أيضا يرفضون تلك الاتفاقيات ويقبلون ما جاء به صالح بن يوسف أو ما إذا كانوا يقبلون تلك الاتفاقيات التي أجراها المكتب السياسي الذي يرأسه الحبيب بورقيبة؟ إن الأفراد الذين يساندون رأي الحبيب بورقيبة يشكلون خطرا بالنسبة لنا لأنهم لا يسعون لتحقيق الاستقلال الشامل للمغرب الكبير ولذلك ينبغي إبعادهم عن واجهة الطريق مهما كلف الأمر كي لا يسيئوا لوحدتنا...

3. و ألفت انتباهكم إلى أن الأسلحة مازالت تصل من الخارج وأن الأشخاص الذين يتضمون إليكم هم أبناء الحامة أو أبناء بني زيد، الذين يقودهم الخائن ساسي لسود الساكن بزاوية الشباب والمقيم بالصومعة، وكذلك رفقاؤه الخونة من المكتب السياسي مثل بشير بن وناس الساكن في بداية، عبد الله بلحاج العربي الساكن بالحامة وجيل بحير وآخرون أيضا من نفس المكتب السياسي، الذين يسعون جميعا إلى الوقوف في وجه كل من ينقل السلاح، وهم على اتصال دائم بأشخاص من تونس، طرابلس وليبيا وعليه، ينبغي تغيير الطريق التي تؤدي إلى الحامة.

4. تحققوا من هويات التونسيين الذين ينضمون إليكم في القتال (لقبهم، قريتهم، ناحيتهم، شيوخهم).

5. ينبغي أن تسلموا للتونسيين الذين ينضمون إليكم مستقبلا كلمة السر الآتية: "جسر قسنطينة وواد سوق أهراس"، ولا تدعوا أي تونسي يتولى القيادة عنكم.

وفي الأخير، أوجه سلامي الحار إلى جميع القوات المقاتلة والعاملة على تحرير هذا الوطن العزيز.

ولينعم الله بخيراته على إفريقيا، العروبة والإسلام.

إلى القتال، إلى القتال، إخواني العرب.

طاهر لسود

---

[1] – بشير سعيدوني: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي –مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1954–1962، ج2، دار مداني ، (د– م– ن)، ص 157...159.

الملحق رقم (07): فرق المقاومة الجزائرية بتونس 1954- 1957[1].

قائد الفرقة	مجال التّحرك	تقدير العدد
حمدي باشا	شمال فريانة	18
عبد القادر السوفي	فريانة – القصرين – مكثر	50
محمد الجبالي بن عمر الجيلاني	منطقة قفصة	200
الزين لسود	جبال الرديف	20 – 15
أحمد الشريف (+ الطيب الزلاق)	سوق الأربعاء جبال خمير	120
قودري صالح	الكاف – تاجروين	–
عبد الله بولحية	جهة ساقية سيدي يوسف	–
الفهري باشا	على الحدود – الكاف	80
الصّحري عبد الله اللّموشي	" "	
عبد الله العبيدي	جهة تالة	–
أحمد القبايلي	جهة خمير (سوق الأهراس)	–
الحاج عبد الله	جهة الكاف(سوق الأهراس)	–
بن الشريف أحمد	جهة القصرين	–
فاهر التكوكي	جهة القصرين	–
عبد الله بلهويشات	تاجروين – الساقية – الفالتة	–
عمارة العسكري بوقلاز	الكاف – سوق الأربعاء	–
عبد الله لصنب بورب	تاجروين – الكاف	–

قنزة محمود	بوربيع قلعة سنان	200 –150
بحري حمّان بن زروال	قماطة – طباقة	200 – 150
البحري علي	الحمرة	300 – 250
سمعلي صالح	زقاق – زباس – سمامة – تالة	280 – 200
عثماني أحمد فريد	الرديف	
عنتر إبراهيم	جهة المناجم قفصة	–
الحاج لخضر	جهة الكاف	–
محمد الجبالي السوفي	منطقة الجريد – المناجم	–
فقيري عبد القادر (كردوس)	تمغزة – المتلوي – عليمة	100
محمد بن عبد الله اللّموشي	الرديف – الجبل الأبيض	15
بلقاسم جغري	الحدود	30
قمودي العربي المدعو الطالب العربي (+ العربي)	جبال شمال شط الجريد	700–500
عبد الكريم سلطانة	بسكرة – الجريد	–
محمد الصغير + الرزقي	جهة قفصة	50

[1] – عميرة علية الصغير: اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، المرجع السابق، ص 218، 219.

الملحق رقم (07): الفرق المختلطة للمقاومين التونسيين –الجزائريين[1].

طبيعة الجماعات	جزائرية- تونسية	جزائرية- تونسية	جزائرية- تونسية	جزائرية- تونسية
القادة	عبد الله بن شيخ-عمار بوضياف " تونسي"- طالب العربي" جزائري"-محمد العربي بن مهدات " تونسي"	طاهر بن لحضر قروي	زين بن لسود	علي درغال
عدد الجنود	200 جندي	200 جندي	من 15 إلى 20 جندي	من 15 إلى 20 جندي
منطقة العمليات	سلسلة الجريد	سلسلة شمال الجريد	جبل الرديف	جبل مراطة

[1] - حورية ومان: المرجع السابق : ص150

الملحق رقم (08): يوضح مناطق تمركز قادة المقاومة التونسية حسب الخريطة التي أعدها الجيش الفرنسي لمنطقة تبسة 1956[1].

المناطق الجزائرية التي يتمركز فيها الثوار الجزائريين كما حددتها الخريطة ضمن الولاية الأولى			
الناحية	قائدها	مساعدوه	نقاط الناحية الرئيسية
ناحية جبل العنق	الأزهر شريط الجدري	1- عبدالله ساودي الشريبي. 2- صالح مناعي. 3- عزوز عزوز. 4- عمار لاندوشين.	1- جبل العنق. 2- جبل أم الكماكم. 3- بئر العاتر. 4- جبل فوة. 5- بئر سبايكية. 6- برج سوكياس.
ناحية تبسة	ساعي فرحي التكوتي	1- صالح بن علي السماعيلي. 2- محمود الشريف. 3- الوردي زروق. 4- أحمد بعلوج. 5- الصادق جموعي. 6- الطاهر فرحي. 7-بشير بن عثمان فرحي. 8- حمة زروال فرحي. 9- بشير بن صالح. 10- الحاج صالح الزيدي. 11-خليل محمد.	1- قسانس. 2- الشريعة. 3-جبل فريقر. 4-تليجان. 5- برج بوجلة. 6- الماء الأبيض. 7- أس الحمامات. 8- بولحاف. 11 9-بئر الخنافيس. 10- جبل مزوزية. 11-جبل الزيتون. 12-جبل الدير. 13- الكويف. 14- بوريعة. 15- مرسط.
ناحية عين البيضاء	عمر البوقصي	1- سي بلعيد حوحة. 2- سي مولدي بن عمر. 3- صالح سليماني الحناشي. 4- سي الصالح الشكراوي. 5- إبراهيم ودلقي.	1-عين البيضاء. 2-مسكيانة. 3- جبل مسلولة. 4- كلير فونتان. 5- واد الكبريت. 6- مونتيسكو

[1] - حورية ومان، المرجع السابق، ص 148

الملحق رقم (09): مقتطفات من خطاب الحبيب بورقيبة في 25 جويلية 1957 لحظة إسقاط النظام الملكي وإعلان الجمهورية التونسية[1].

Substituer la République à une monarchie indigne

(Assemblée constituante, le 25 juillet 1957)

C'est une grande journée historique que ce jour où les représentants du Peuple se trouvent réunis au sein de l'Assemblée Nationale Constituante, pour décider en toute liberté de la future forme de l'Etat Tunisien, et définir la base sur laquelle s'exercera le pouvoir du Peuple.

C'est aussi un jour mémorable pour moi, modeste personne, puisque en dehors de ma qualité de chef du Gouvernement, je suis appelé à exprimer mon opinion en tant que simple représentant du Peuple, membre de cette Assemblée. Je le fais sans hésitation, sans contrainte et avec soulagement, mon jugement n'étant guidé que par l'intérêt de la Nation.

Je voudrais en préalable, faire une mise au point sur la nature de ce débat. Il ne saurait être question de remettre en cause les fondements de la monarchie. Pour couper court à toute équivoque qui aurait pu naître dans certains esprits, je tiens à préciser que nous n'entendons traiter dans cette Assemblée que de la monarchie en Tunisie. Nous n'avons pas à apprécier les régimes qui existent hors de nos frontières.

[1]- Habib Bourguiba, **Discours, Op-cit**, P 161.

Notre politique maintes fois définie et proclamée, est fondée sur le respect du choix des autres. Ce qui nous préoccupe exclusivement, c'est le sort de la dynastie qui règne dans notre pays et la forme des institutions que nous sommes en droit de choisir à notre convenance, en tenant compte de notre réalité et des exigences de notre évolution. Préoccupation qui ne saurait altérer notre respect à l'égard des régimes en vigueur dans les pays frères ou amis.

Cette mise au point m'incite à aborder le fond du sujet qui nous réunit aujourd'hui.

Je voudrais, en outre, élever ce débat à un niveau digne de la Tunisie nouvelle, digne de nos martyrs et de notre combat.

C'est un fait remarquable qui retiendra votre attention comme il retiendra l'attention du monde entier que, pour la première fois dans l'histoire, les représentants d'un peuple se réunissent pour régler, en toute indépendance et dans le cadre de la mission pour laquelle ils ont été élus, le sort d'un monarque qui attend, dans son palais, le verdict de la Nation, conclusion d'un débat qui se poursuit dans le calme et la dignité. Habituellement, la monarchie, quand elle est récusée par les peuples ou les organisations qui en souffrent, est un régime qui finit dans les bouleversements et les révolutions marquées du sceau de la violence et de la force.

Notre Peuple, conscient du fait qu'il est la source même de la souveraineté, a élu ses représentants pour définir la forme de l'Etat, ses prérogatives et ses institutions. La discussion de ces questions a été retardée pour des raisons que j'exposerai. Le moment est venu de les aborder. Le débat s'ouvre en toute liberté, au vu et au su de tout le monde, et en présence des membres du corps diplomatique et des représentants de la presse.

La Tunisie offre ainsi à ses hôtes un merveilleux spectacle, sans exemple dans l'histoire, et confirme sa réputation de pays novateur, toujours prêt à aller plus loin dans la voie de l'heureuse initiative. Nul doute que le caractère de ce débat impressionnera profondément tous ceux qui sont venus des pays de l'Est et de l'Ouest pour y assister. La décision à

1

[1] - Habib Bourguiba, **Discours, Op-cit**, P 162.

قائمة المصادر والمراجع

القائمة الببليوغرافية

أولا: المصادر

1- المصادر باللغة العربية

01- البكوش الهادي: **شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب**، موفم للنشر، الجزائر،2013.

02- البلهوان علي: **تونس الثائرة**، الطبعة العالمية، القاهرة، (د-س).

03- الحبيب بورقيبة: **مذكرة 15 ديسمبر 1951- ظروفها وملابساتها-**، الحديث الذي أدلى به فخامة الرئيس للإذاعة التونسية يوم 15 ديسمبر 1964، كتابة الدولة للشؤون الثقافية، تونس، 1964.

04- الديب فتحي: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984.

05- الشابي منصف: **صالح بن يوسف- حياة كفاح-**، ط2، دار النقوش العربية،(د- م - ن) ،(د - س) .

06- الشادلي عمر: **بورقيبة كما عرفته**، تعر:علي حمريت وآخرون، ط1، (د.م.ن) تونس، 2013.

07- الشاوشي محمد: محمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993.

08- الشريف محمد الهادي: **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال** ط3، دار سراس للنشر، 1993.

09- الشريف محمد الهادي: **ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس، من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، ط3، دار سراس للنشر، 1993.

10- الصياح محمد : **الحبيب بورقيبة يؤسس الدولة الجديدة**- في الصراع مع الفتنة اليوسفية - (1956، 1958)، تعر: علي الشنوفي، ج1، دار العمل للطباعة والنشر، تونس ،(د - س).

11- العبعاب عبد الله: **شهادة للتاريخ، مذكرات (1917-1960)**، ج1، مطبعة التسفير الفني، تونس، 2010.

12- القصاب أحمد ا: **تاريخ تونس المعاصرة (1881-1956)**، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986.

13- القليبي الشاذلي: **أضواء من الذاكرة: الحبيب بورقيبة**، تر: محمد معالي، دار الكتب التونسية، تونس، 2014.

14- المديني توفيق: **المعارضة اليوسفية – نشأتها وتطورها**-، اتحاد الكتاب العرب دمشق، 2001.

15- المستيري أحمد: **شهادة للتاريخ، ذكريات وتأملات وتعاليق حول فترة من التاريخ المعاصر لتونس والمغرب الكبير (1940-1990) وثورة (2010-2011)**، دار الجنوب، تونس، 2011.

16- بلخوجة الطاهر: **الحبيب بورقيبة – سيرة زعيم- شهادة على عصر**، ط1، الدار الثقافية للنشر، 1999.

17- بن الحاج عثمان سعدي: **مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج**، دار الأمة الجزائر، 2000.

18- بن الحاج يحي الجيلاني: **الزعيم الكبير صالح بن يوسف، حياته ونضاله**، ط1 الشركة التونسية للنشر، تونس، 2009.

19- بن عمار الشادلي: **الطاهر بن عمار كفاح رجل ومصير أمة (1889-1985)** ط1، (د-م-ن)، تونس، 2015.

20- بورقيبة الحبيب: **حياتي، آرائي، جهادي**، الطبعة الثالثة، نشريات وزارة الإعلام تونس، 1984.

21- زروال محمد: **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى – نموذجا-** طبعة خاصة بمناسبة الذكرى 45 لعيد الاستقلال، وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

22- سعيداني الطاهر: **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، دار الأمة للنشر الجزائر، 2010.

23- طوبال إبراهيم: **البديل الثوري في تونس**، ط1، دار الكلمة للنشر، لبنان، 1979.

24- عبد الله الطاهر: **الحركة الوطنية التونسية – رؤية شعبية قومية جديدة-**، ط1، دار المعارف للنشر، تونس،(د – س).

25- عجرود محمد: **أسرار حرب الحدود (1957،1958)**، منشورات دار الشهاب، الجزائر، 2014.

26- عزيز عبد الكريم: **نضال شعب أبي تونس (1881-1956)**، مركز النشر الجامعي، تونس، 2005.

27- فلوسي مسعود: **مذكرات الرائد مصطفى مراردة ابن النوي، القائد بالنيابة للولاية الأولى التاريخية أوراس النمامشة من أبريل 1959 إلى أبريل 1960**، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2009.

28- قائد السبسي الباجي: **الحبيب بورقيبة المهم والأهم**، دار الجنوب للنشر، تونس، 2011.

29- قداش محفوظ: **وتحررت الجزائر**، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2011.

30- كافي علي: **مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، (د – س).

31- مزالي محمد: **نصيبي من الحقيقة – وزير أول في رئاسة بورقيبة يشهد-**، ط1، دار الشروق للنشر، مصر، 2007.

32- نويرة الحبيب: **ذكريات عصفت بي – الذاكرة الحية-**، دار سراس للنشر، تونس، 1992.

2- المصادر باللغة الفرنسية

01-Archives nationale de Tunis, carton A74, dossier 26h19, doss, guerre d'Algérie- relation franco-tunisienne -1956-1958.

02- Bessis Sophie, Souhayer Belhassen, Bourguiba, elyazed, 2012.

Bourguiba Habib: ***Discours*** *1957, Tom03, publication du ministère de l'information, Tunis, 1981.*

03- Geuntari Mohammed: ***Organization Politico-administrative et militaire de la revolution Algérienne de 1954 à 1962****, Tom02, Edition 4, Office des publications universities, Alger, 2000.*

ثانيا: المراجع

1- باللغة العربية

01- البورصالي نورة: **بورقيبة والمسألة الديمقراطية (1956،1963)**، تعر: محمد عبد الكافي، ط3، دار نقوش عربية، تونس، 2016.

02- التركي عروسية: **الحركة اليوسفية في تونس (1955-1956)**، ط1، دار النهى، صفاقس، تونس، 2011.

03- الحداد سالم: **حركات الرفض لنظام بورقيبة بين الاحتجاج السلمي والتمرد المسلح**، مطبعة فن الطباعة، تونس، (د- س).

04- الزبيري محمد العربي وآخرون: **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954، 1962)**، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

05- الزريبي الهادي وناس: **الطاهر لسود، القيادة العامة لجيش تحرير شمال إفريقيا**، ط1، دار التسفير الفني، صفاقس، 2008.

06- الزيدي المنجي: **التجمع الدستوري الديمقراطي، التحولات التاريخية ورهانات التغيير**، ط1، جريدة الحرية للنشر، تونس، 2008.

07- السوفي عمار: **عواصف الاستقلال- رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي- جذوره وتداعياته من ثامر إلى الشرايطي**، مطبعة الياسمينة، تونس، 2006.

08- الشاطر خليفة وآخرون: **تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، ج3، مركز الدراسات والبحوث، تونس، 2005.

09- الشرايطي عبيد منصور، البشير نصر زيدي: **ثورة ثوار وأنصار، تاريخ الحركة الوطنية المسلحة التونسية (1952-1954)**، مطبعة التسفير الفني، تونس، 2006.

10- الصافي محمد: **الحركات التحررية المغاربية، أشكال الكفاح السياسي والمسلح (1942، 1956)**، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2017.

11- الصغير عميرة علية وآخرون: **المحاكمات السياسية في تونس (1956-2011)**، ج1، جامعة منوبة، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، تونس، 2014.

12- الصغير عميرة علية: **المقاومة الشعبية في تونس في الخمسينيات**، التسفير الفني، تونس، 2004.

13- الصغير عميرة علية: **اليوسفيون وتحرر المغرب العربي**، ط2، المغاربية للطباعة والنشر، تونس، 2011.

14- الصغير عميرة علية: **في التحرر الاجتماعي والوطني، فصول من تاريخ تونس المعاصر**، ط1، المغاربية للطباعة، تونس، 2010.

15- الصغير عميرة علية: **هل نجح بورقيبة في مشروعه التحديثي**، أعمال المؤتمر العالمي الأول المنعقد في ديسمبر 1999، الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية، قراءات علمية للبورقيبية، ط1، منشورات التميمي للبحث العلمي، تونس، 2001.

16- الصياحي فاروق: **سليمان بن سليمان: الحرية والسلم والديمقراطية**، ط1، نظر للنشر، تونس، 2017.

17- العايب معمر: **مؤتمر طنجة المغاربين – دراسة تحليلية تقييمية**-، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

18- اللولب حبيب حسن: **التونسيون والثورة الجزائرية**، ج1، ط1، دار السبيل للنشر، الجزائر، 2009.

19- اللولب حبيب حسن: **التونسيون والثورة الجزائرية**، ج2، ط1، دار السبيل للنشر، الجزائر، 2009.

20- الهلالي عبد الحميد: **جندوبة (1881-1956)، علاقة الحركة الوطنية بالأرياف**، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2009.

21- بلقاسم محمد: **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا – واقع فكرة الوحدة (1954-1975)**، طبعة الأولى، البصائر الجديدة للنشر، الجزائر، 2013، ص 200.

22- بن حمودة بوعلام: **الثورة الجزائرية ثورة 1 نوفمبر 1954، معالمها الأساسية**، دار النعم للطباعة، الجزائر، (د – س). إفريقيا الشرق، المغرب، 2017.

23- جبلي الطاهر: **الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية (1954-1962)**، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014.

24- جبلي الطاهر: **دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية (1954، 1962)**، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2014.

25- داهش محمد علي: **المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)**، ط1، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2014.

26- دبش إسماعيل: **السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية (1954- 1962)**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2003.

27- ذويب محمد: **الفلاقة واليوسفية من خلال المصادر الشفوية**، ط1، منشورات سوتيميديا، تونس، 2017.

28- روف فيرنر: **البورقيبية والسياسة الخارجية لتونس المستقلة**، تر: الصحبي الثابت، المطبعة العصرية، تونس، (د- س).

29- سعيد الصافي: **بورقيبة سيرة شبه محرمة**، رياض الرياس للنشر، بيروت، 2000.

30- سعيدوني بشير: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي، مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية (1954- 1962)، ج2، دار مدني، (د- م- ن)، 2013.

31- طبابي حفيظ: البناء الوطني وتحديات الاستقلال، ط1، المغاربية للطباعة والنشر، تونس،2011 .

32- عباس محمد: **رواد الوطنية – شهادات 28 شخصية وطنية**-، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

33- علوي محمد: **قادة ولايات الثورة الجزائرية (1954-1965)**، ط1، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

34- لعيرج خولة وآخرون: **موجز تاريخ الحركة الوطنية (مقاربة) (1881-1964)**، جامعة منوبة، تونس، 2008.

35- محمد بلقاسم: **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية،الجبهة الشرقية (1954-1962)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، (د- س).

36- مرتاض عبد المالك: **دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية (1954، 1962)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، (د- س).

37- مقلاتي عبد الله: **دور المغرب العربي وأفريقيا في دعم الثورة الجزائرية**، ج1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.

38- مقلاتي عبد الله، صالح لميش: **تونس والثورة التحريرية الجزائرية**، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، (د- س).

39- مناصرية يوسف: **دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية (1954-1962)، دار هومة للنشر،الجزائر، 2013.**

40- موسى الضاوي: **أضواء الحركة اليوسفية بجبهة تطاوين (1955-1956)**، ط1، مطبعة التسفير، تونس، 2018.

2- باللغة الفرنسية

01-Chneguir Abdelaziz: ***la politique extérieure de la Tunisie (1956-1987),*** *L'harmattan, 2004.*

02-Noureddine dougui: Mongi Slim ***l'homme des missions difficiles (1908-1969),*** *Institut supérieur de la Tunisie, Tunis, 2017.*

ثالثا : الدراسات الجامعية المتخصصة (المذكرات)

1- عبو نجاة: **التحرر الوطني ووحدة المغرب العربي لدى أحمد بن بلة وصالح بن يوسف -دراسة تاريخية مقارنة (1945-1961)، رسالة ماجستير في التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة** المسيلة، 2014.

2- سحنون لمياء: **القضية التونسية في مسار الحرب الباردة وحركة تصفية الاستعمار (1945-1956)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة تونس الأولى، تونس، 2016.

3- ناصري محمد مختاري: **المقاومة التونسية المسلحة وإشكالياتها (1952-1956)**، أطروحة دكتوراه، تاريخ معاصر، جامعة تونس الأولى، تونس، 2000،.

4- ميموني رضا: **دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2011-2012.

5- نصر الله فريد: **التطور السياسي والعسكري والتنظيمي للثورة التحريرية بمنطقة تبسة (1954-1958)**، رسالة ماجستير، تخصص تاريخ معاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02، 2015-2016.

6- شطيبي محمد: **العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية (1954-1962)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009.

7- ناصري محمد مختاري: **الحركة الوطنية التونسية بين البورقيبية واليوسفية(1934-1961)**، شهادة الكفاءة في البحث، قسم التاريخ،جامعة تونس ،2010.

8- عبد الحفيظ موسم: **الحركة اليوسفية والثورة التحريرية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه (ل.م.د) في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2015-2016.

9- السباعي فوزي: **الطاهر بن عمار (1889-1985) ببيوغرافيا تاريخية**، ج1، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة تونس، 2010.

10- مقلاتي عبد الله: **العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)**، أطروحة دكتوراه، علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قنسطينة ،2007- 2008.

11- حمادي سلمان الفلاحي: **الموقف المصري من الحركة الوطنية التونسية (1954-1956)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الأنبار، العراق، 2013

12- العريبي عبد القادر: **العلاقات السياسية التونسية المصرية (1955،1970)**، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، تونس، 1990.

13- الخفاجي فاطمة فالح جاسم: **العلاقات السياسية المصرية التونسية (1956، 1970) – دراسة تاريخية-**، أطروحة دكتوراه في فلسفة التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة ذي قار، العراق،(د-س).

14- معزة عز الدين :**فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة فكرية وتاريخية – مقارنة- (1899-2002)**، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2010.

15- المشهداني مؤيد محمود حمد :**صالح بن يوسف ودوره السياسي في تونس (1934-1961)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة تكريت، العراق ، 2012.

16- عقيب محمد السعيد: **الحزب الحر الدستوري القديم(1934-1956)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر،2009.

رابعا: المجلات والندوات ،المؤتمرات والموسوعات

1- المجلات

1- بوقرة عبد الجليل: **هل بورقيبة مستبد، الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية، قراءات علمية للبورقيبية**، مجلة روافد، العدد 12، جامعة منوبة ، تونس، 2007.

2- عبد الوهاب يحياوي: **انعكاسات الحزب الدستوري التونسي على مقاومة صالح بن يوسف**، مجلة آفاق للعلوم، العدد 06، جامعة الجلفة،2017.

3- اللولب حبيب حسن:**الدبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية بين 1955-1962**،التحديات والرهانات ،مجـــلة دفاتر السيـــاسة والقانـــون ،العدد16،(د- م- ن)،2017.

4- ليسير فتحي: **في خلفيات اعلان الجمهورية – براديغم المرحلة البورقيبية- مطبقا على الفترة جانفي 1956،جويلية 1957**، مجلة الروافد، العدد12، جامعة منوبة، تونس، 2007.

5- نجيب دكاني: **الصراع اليوسفي البورقيبي وعلاقته بالثورة الجزائرية، خلفيات موقفي صالح بن يوسف و بورقيبة من الثورة الجزائـــرية**، المصادر، العدد 29، (د - س).

6- ومان حورية: **مشاركة الوطنيون اليوسفيون ودعمهم العسكري للثورة التحريرية (1956-1962)**، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد5، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

2- النـــدوات

1- التواتي مباركة حامد: **التقارب والتباعد بين الوطنيين التونسيين والوطنيين المصريين في تصور الهوية الوطنية المعاصرة (1945-1956)**، أعمال الندوة الدولية الثالثة عشر حول استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار، تونس 2006، تونس، 2010.

2- الهلالي عبد الحميد: **الاستقلال وتركيز النظام الجمهوري بتونس (1956،1959)**، أعمال الندوة الدولية الثالثة عشر حول: استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار، تونس2006، جامعة منوبة، تونس، 2010.

3- المؤتمرات

1- الصغير عميرة علية: **هل نجح بورقيبة في مشروعه التحديثي**، أعمال المؤتمر العالمي الأول المنعقد في ديسمبر 1999، الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية، قراءات علمية للبورقيبية،، ط1، منشورات التميمي للبحث العلمي، تونس، 2001.

2- بن يوسف عادل: **تأملات حول حكومة بورقيبة الأولى وأبرز إنجازاتها (1956،1957)**، أعمال المؤتمر العالمي الأول المنعقد في ديسمبر 1999: الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية "قراءات علمية للبورقيبية"، ط1، منشورات التميمي للبحث العلمي، تونس، 2001.

4- الموسوعات

1- الخوند مسعود: **الموسوعة التاريخية الجغرافية (معالم،وثائق،موضوعات،زعماء)**، ج7،مؤسسة هانياد للنشر، لبنان،(د – س).

2- مقلاتي عبد الله: **موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، الكتاب السادس، الثورة الجزائرية والمغرب العربي (1954-1962)**، وزارة الثقافة، الجزائر، (د-س).

ملخـــــــــــص:

إن موضوع علاقة المقاومة اليوسفية بالثورة الجزائرية (1955- 1958) يكشف لنا جانبا مهما من العلاقات الجزائرية التونسية خلال مرحلة الثورة الجزائرية (1954- 1962) والتي حظيت بدعم كبير من جارتها تونس، لتتطور أكثر بعد حصول تونس على استقلالها الذاتي في 03 جوان 1955، الذي أحدث انشقاقا في صفوف الحزب الحر الدستوري الجديد، ليظهر على الساحة السياسية التونسية توجهين، التوجه البورقيبي الذي أنتهج سياسة المراحل – خذ وطالب- والتوجه اليوسفي الرافض له، وأعتبر اتفاقيات الاستقلال الداخلي خطوة للوراء ومعتبرا إياها خيانة للثورة الجزائرية، ليعلن عن الكفاح المسلح الموحد بالتنسيق والتعاون مع الثوار الجزائريين في إطار مغربة الحرب، وكان بداية هذا تعاون بتأسيس جيش تحرير المغرب العربي في جانفي 1956 الذي أتخذ على عاتقه مهمة التسليح، إلى جانب خوض العديد من المعارك المشتركة، وهذا ما دفع فرنسا لدعم التوجه البورقيبي من أجل إفشال التنسيق القائم بين الحركة اليوسفية والثورة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية:

المقاومة اليوسفية، الثورة الجزائرية، الحزب الدستوري الجزائري، مغربة الحرب، جيش تحرير المغربي العربي، المعارك المشتركة.

Résumé

*On considère que le relation la résistance yousséfiste avec la révolution algérienne1955-/1958 nous fait découvrir un aspect très important de la relation algero/tunisienne , durant la guerre d'Algérie 1954 1962 et qui a fait l'objet dune aide de la part de son pays frère à savoir la Tunisie qui s'est développée plus après que la Tunisie eu son autonomie le 03 juin 1955, ce qui a crée une dislocation dans le parti néo destour .deux orientations furent apparentes sur le plan politique en Tunisie l'orientation bourguiste qui l'a considéré un nouveau pas à l'avant et adopté la politique des étapes (accepte et revendique) et la seconde orientation yousséfiste qui a refusé en bloc la politique bourguibiste , et a considéré les accords de l'autonomie un pas vers l'arrière et qu'il considère comme une trahison envers la cause algérienne et a **déclaré** ouvertement la continuation de la lutte armée unifiée en collaboration avec les combattants algériens dans le cadre d'une maghrebisation de la lutte.*

Ce qui a donné lieu à la création de l'armée de libération du Maghreb arabe en janvier 1956 et qui a pris en charge le ravitaillement en armes en plus il a participé à la lutte armée commune entre les deux parties ce qui a pousse la France a opter pour la politique de Bourguiba afin de saper la coordination existante entre l'a résistance yousséfiste et la révolution algérienne

Les mots clé:

la résistance yousséfiste, la révolution algérienne, Armée de libération du Maghreb arabe, maghrebisation de la lutte , parti du néo destour, Combats communs.